أثر التمويل الأوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية

حيدر عوض الله

رام الله 2011

بدعم من:

ROSA
LUXEMBURG
FOUNDATION

الاهداء

إلى نساء فلسطين اللواتي ينسجن الحياة والامل رغم عثرات الطريق

اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية

شكر وتقدير

أود أن أعبر عن عظيم تقديري وامتناني للجنة الاستشارية المكونة من خيرة الباحثات والباحثين وهم د. فيحاء عبد الهادي، ود. الين كتاب، ووفاء عبد الرحمن، وريما نزال، ود. خليل نخلة، وعبدالمجيد حمدان، لما بذلوه من جهد وتوجيه للبحث بصيغته الحالية.

كما أود أن أشكر منسقة البحث السيدة حنين زيدان، وكذلك مساعدتي الباحثة الآنسة أمل جمعة وأروى أبو هشهش على الجهود الكبيرة التي بذلت لإنجاز هذا البحث.

لقد كان للمساعدة التي قدمت لي أثر كبير في تعميق مقاصد البحث واستنتاجاته، والشكر موصول كذلك لمؤسسة فؤاد نصار ولاتحاد لجان المرأة العاملة ومؤسسة روزا لكسمبورغ لتسليط الضوء على هذا الموضوع بالغ الأهمية.

باحترام،

حيدر عوض الله

تقديم

لقد اظهرت عملية التمكين النسوي خلال العقدين الاخيرين قصوراً واضحاً بحيث يمكن القول ان الفجوة بين ما انفق على برامج التمكين من مال وجهد والنتائج التي تحققت كانت واسعة وكبيرة وان جسر هذه الفجوة يتطلب دراسات جادة للسياسات والاستراتيجيات والوسائل التي عملت بها المؤسسات التي نفذت برامج التمكين، وذلك من اجل تصحيح مسار هذه العملية اسهاماً في التنمية المجتمعية والوصول الى نتائج متناسبة مع ما يبذل فيها من جهد ومال.

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة ان يتناول الجوانب المختلفة في عملية التمكين للنساء في المجتمع الفلسطيني ومن خلال مزج بين التحليل النظري والبحث الميداني انتهى باستنتاجات هامة وبتوصيات ننصح المعنيين بالاطلاع عليها وتناول البحث بقراءة مترويه.

من وجهة نظرنا، فأن عملية التمكين للنساء هي عملية متطورة ومستدامة ومتراكمة ونحن نشارك الباحث في ان المسؤولية مشتركة ويجب ان تتم بتنسيق وتعاون بين الاطراف المعنية بالتمكين: الحكومية والاحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والنسوية وحتى لا تبقى العمليةعملية شكلية ومنفصلة عن سياق التنمية المجتمعية الشاملة.

أننا في اتحاد لجان المراة العاملة الفلسطينية وبالتعاون مع مركز فؤاد نصار وبتعاون وبتمويل من مؤسسة روزا لوكسومبرغ نقدم ونهدي هذا البحث للقراء الأعزاء ولنسائنا الماجدات ونشكر الباحث وكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة الهامة خاصة اللجنة الاستشارية التي وفرت المرجعية والمشورة الضرورية، ونأمل ان تحفز هذه الدراسة المؤسسات المعنية بالتمكين النسوي من اعادة تقييم عملية التمكين وتصحيح مسارها.

جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية
رئيس مجلس الادارة/ بسام الصالحي

اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية
رئيسة الاتحاد/عفاف غطاشه

الفهرس

مقدمة 6
الجزء الأول 7
الفصل الأول: مدخل إلى مفهوم التمكين 7
الفصل الثاني: التمكين في البيئة الفلسطينية 20
الجزء الثاني: التمويل وبرامج التمكين 33
المؤسسات المستهدفة بالبحث وبرامجها 33
شهادات حية في واقع النساء المستفيدات من برامج التمكين 40
توصيات 67
المراجع 70

أثر التمويل الأوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية

حيدر عوض الله

مقدمة

يهدف هذا البحث "أثر التمويل الأوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية"، إلى التعرف على نتائج البرامج التمكينية التي أدارتها المؤسسات النسوية الفلسطينية، وخاصة المؤسسات غير الحكومية، التي مُوّلت بشكل مباشر من المؤسسات الأوروبية؛ وفيما إذا كانت هذه البرامج المستمرة، ومنذ ما يقارب عشرين عامًا، قد أحدثت تغييرًا ملموسًا في حياة النساء الفلسطينيات وعلى كافة المستويات، أو ساهمت في تغيير البيئة الثقافية والاجتماعية النمطية تجاه النساء.

ينطلق البحث في تقصي هدفه، من خلال التعرف النقدي على فلسفة التمويل الأوروبية ورؤيته التمكينية للمرأة، التي ترتكز على اعتناقه الكلي للمدرسة النسوية الليبرالية التي تطرق إليها البحث، إلى جانب مدارس نسوية أخرى، في موضع آخر؛ وفيما إذا كانت هذه الرؤية الأوروبية للتمكين قادرة على إحداث تغيير جذري، تبعًا لفلسفتها، على حياة المرأة النوعية، أي تغيير علاقات القوة السائدة بين النوع الاجتماعي.

ترتكز استراتيجية التنمية الاجتماعية الأوروبية على دمج النوع الاجتماعي من خلال التركيز على مجموعة من السياسات وهي (دعم السياسات الاقتصادية على مستوى "الماكرو"، بما في ذلك برامج القطاع الاجتماعي، وخاصة قطاعي الصحة والتعليم– تحقيق الأمن الغذائي- المواصلات- بناء القدرات المؤسسية وتحقيق حكم أفضل وسيادة القانون– توثيق العلاقة بين التجارة والتنمية.

وتتمظهر هذه السياسات من خلال دعم المشاريع الصغيرة للنساء من خلال القروض الصغيرة، وتدريبهن على المهارات الحسابية والإدارية، وإدماج النوع الاجتماعي في الميزانيات العامة للدولة من خلال الاستجابة لمصالح النساء والفقراء، وكذلك تأنيث سوق العمل، أي زيادة نسبة مشاركة النساء في هذه السوق. "تمكين المراة بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي"

منهجية البحث

اعتمد البحث على المدرسة النسوية الماركسية، لأنها تتعامل مع وضع المرأة في إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية، ولأنها تعتبر أن تغيير علاقات القوى السائدة في المجتمع تجد حلها في تغيير النظام الرأسمالي الذي يبني حوله منظومة من القيم والأعراف والقوانين المكرسة لهذا النظام وطبيعته الاستغلالية.

عينة البحث

يستهدف البحث المرأة الفلسطينية تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية. لذلك، جرى اختيار خمس مؤسسات بناء على:

- تنوع نشاطها التمكيني الذي يمتد من الاقتصادي حتى الإعلامي.
- غالبية تمويل هذه المؤسسات أوروبي، عدا مؤسسة "فلسطينيات"، التي تم اختيارها استثناء، لأنها تعمل في مجال التمكين الإعلامي.
- الاستعداد المسبق لهذه المؤسسات للتعاون، وتقديم نماذج ملموسة لأثر التمكين.

وهذه المؤسسات هي:

1- جمعية المراة العاملة للتنمية الفلسطينية
2- جمعية تنمية المراة الريفية
3- طاقم شوؤن المراة
4- مؤسسة فاتن للاقراض
5- فلسطينيات

مصادر البحث

أ- الأدبيات والتقارير السنوية لهذه المؤسسات.

ب-مقابلات مباشرة مع مسؤولي هذه المؤسسات.

ج- شهادات حية لعينة متنوعة من المستفيدات.

الجزء الأول

الفصل الأول

- مدخل إلى مفهوم التمكين:

علينا أن ننظر لمفهوم التمكين باعتباره مرحلة من المراحل التي خاضتها الحركة النسوية العالمية في صراعها الطويل لتحقيق مكانتها الاجتماعية، باعتبارها نصف المجتمع والوجه الآخر للعملة الإنسانية، إن صح التعبير. فبدءًا بالإرهاصات الأولى للتململ الاجتماعي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، للحركات النسوية، وازدياد الدور الاقتصادي الذي اضطلعت به المرأة في اقتصاد الحرب، إلى نهوض الوعي بالحقوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة في الخمسينيات والستينيات، والتي كانت دوافعها المرارات والمآسي التي خلفتها الحرب العالمية الثانية والسياسة الكولونيالية والمحاولات المبذولة لجعلها آخر الحروب في أوروبا، فنشأ وعي كوني بضرورة بناء منظومة دولية من المؤسسات والقوانين والأعراف التي تضع حدًّا "نهائيًّا" لاندلاع حرب جديدة.

وإن تجاوزنا الدوافع الحقيقية للنظام الرأسمالي، وراء تحقيق الاستقرار في أوروبا ونهوض الولايات المتحدة الأميركية وإمساكها بمؤسسات وقواعد النظام الدولي الجديد، الاقتصادية والعسكرية، فإن المواثيق والقوانين التي أنتجها الوعي الكوني بعد الحرب العالمية الثانية ركزت على مفاهيم وقيم "جديدة" هدفها كبح التناقضات والصراعات وتأطيرها، والسيطرة عليها من خلال المؤسسات الدولية التي جرى تشييدها بعد الحرب. " نذر العولمة: عبد الحي زلوم"

لقد حملت الأعراف والمفاهيم أبعادًا إنسانية كان للمرأة دور فيها، وإن يكن هذا الدور قد عبر عنه نظريًّا في أدبيات المجتمع الدولي، ولم يرتق إلى مستوى السياسات الوطنية للدول المؤتلفة في الأمم المتحدة. لقد أقر مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 أول معاهدة دولية تشير، بوضوح لا لبس فيه ولا تأويل، إلى حق المرأة في المساواة الكاملة مع الرجل. إذ تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على "تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمع دون تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين". على إثرها، أنشئت لجنة المرأة عام 1946 باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان من أهم إنجازاتها وتأثيراتها إنجاز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948. كما اقترحت لجنة المرأة اعتماد عام 1975 عامًا عالميًّا للمرأة، وساهمت في انعقاد المؤتمر الدولي الأول في مكسيكو سيتي. وأبرز قراراتها النص على تمتع المرأة بالحماية القانونية المنصوص عليها في "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان".

إن مسار تطور الوعي الكوني بحقوق المرأة تدرج، وتدرجت معه بالتالي واتسعت، المساحات التي طالها نضال المرأة والوعي الاجتماعي المتنامي تجاه إشراكها في مجالات وميادين

جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وتطورت بالتالي المنظومة المفاهيمية والأخلاقية المحيطة بالمرأة. فإذا كانت مرحلة الخمسينيات والستينيات قد ركزت على ما سميّ الرعاية، أي الاهتمام بالنساء كأمهات وربات بيوت من خلال حصر مساعدتهن عبر شملهن بالخدمات الغذائية وخدمات الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال والتدريب على الأعمال المنزلية باعتبارهن زوجات وأمهات فقط؛ فإن هذه الرؤية تطورت في السبعينيات إلى مستوى الحديث عن المساواة نتيجة إسهام النساء في عملية التنمية، لكن هذه الرؤية بقيت قاصرة عن إطلاق يد المرأة في التنمية، وأدت إلى تهميشها، بسبب فقدانها للسيطرة على دخلها التقليدي بسبب التقنية ونظم الإنتاج الجديدة التي دخلت دورة الإنتاج. ثم تلا ذلك منهج مكافحة الفقر الذي اعتمد على تقديم الموارد والمهارات للنساء للقيام بمشاريعهن الخاصة، وهي مشاريع بقيت صغيرة رغم فاعليتها ونتائجها المحدودة على ذوات المشاريع الصغيرة. والمشكلة في هذا المنهج أنه لم يربط بين زيادة دخل المرأة واشتداد وطأة عملها المنزلي الروتيني، كما لم يؤكد سيطرتها على الموارد الإنتاجية، وهي مشاريع زادت، في الغالب، أعباء النساء، ولم تجعلهن بالمقابل قادرات على السيطرة على عائدات هذه المشروعات.

في نهاية السبعينيات، وبداية الثمانينيات، ظهر مفهوم "النوع" باعتباره أحد مقومات التنمية، واستعمال مفهوم النوع لا يتعارض مع مفهوم المرأة، بل ينقل موضوع المرأة إلى الدائرة الاجتماعية الكلية، أي إلى العلاقات الاجتماعية وشبكة النظم المتوارثة في المجتمع المحدد. بهذا المفهوم، تنتقل إشكالية المرأة ومعالجتها ومقاربتها إلى نوع جديد يقوم على تحديد النوع الاجتماعي ووظائفه الكلية في المجتمع، وينهي فلسفة المفاضلة بين الذكر والأنثى على أساس الجنس، ويتعامل مع النوع، على اختلاف جنسه البيولوجي، كوحدة اجتماعية تتحدد وظيفتها ودورها في إطار منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع المعين.

وفي سياق هذا التعريف لـ"النوع"، تنشأ الوظائف النوعية للنوع الاجتماعي في إطار البنى الثقافية والاجتماعية، وما يتيحه هذا الإطار من تحديد أدوار ومسؤوليات "النوع". والوظائف المترتبة على "النوع" عملية اكتسابية "تكتسب" بالتعلم، وترتبط، إلى حدود كبيرة، بعلاقات الإنتاج وما تعززه من بنى فوقية ثقافية ودينية وأيديولوجية، ناهيك عن البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية. لهذا، تتحدد الأدوار النوعية للنوع الاجتماعي، ذكورًا أو إناثًا في إطار بيئتهم الاجتماعية نفسها، وهذا ما يعطي مرونة كافية أو صارمة لطبيعة ونوع هذه الأدوار.

- التمكين

يخضع مفهوم "التمكين"، كغيره من المفاهيم، لآلية التطور، بحيث ينشحن المفهوم بدلالات جديدة، ويغطي مساحات حديثة من خلال توسع الفضاء الذي يعمل فيه هذا المفهوم. وهذا يعني أن التعريف مفتوح وقابل للتطوير، استنادًا إلى القضايا الجديدة الناشئة في حقله. من هنا، فإن تعريف

التمكين يجب أن يبقى تعريفًا مرنًا وقادرًا على استيعاب وظائف ومدلولات جديدة، استنادًا إلى تعدد وتنوع وتغير الحقل الدلالي لهذا المفهوم. والتمكين هو، في نهاية المطاف، مفهوم ينتمي إلى دائرة علم الاجتماع، وهو يعني في دلالاته الاجتماعية المستعملة حتى الآن سيطرة المرأة وتحكمها الكامل بحياتها كذات أولاً، وكوحدة اجتماعية عاملة في المجتمع، من حيث قدرتها على إدارة حياتها واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك السيطرة على الموارد، من حيث أصولها وإنفاقها.

ويستعمل مفهوم التمكين في إطار مشاركة المرأة في السلطة وقدرتها على التحرر من منظومة القيم الثقافية والاجتماعية التي تخرج النساء إلى الهوامش. كما يعتمد مفهوم التمكين على المشاركة الفاعلة للمرأة في جميع المراحل، من خلال وعيها واحتياجاتها ومساهمتها الكاملة في إنتاج الثروة. والتمكين مفهوم مرن يرتبط بالفضاء الفعلي والعياني الذي تتحرك فيه المرأة. بهذا المعنى، تعتبر مدلولات التمكين مرتبطة، إلى حدود كبيرة، في الأطر والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع بعينه، خاصة وأن النساء لسن مجموعة متجانسة، ناهيك عن أنهن يوجدن في ظروف متباينة داخل إطار الدولة والمجتمع والأسرة المحدد. ويركز مفهوم التمكين على خيارات المرأة على المستوى الفردي ودرجة علاقتها بالأسرة النووية والممتدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وهذا يعني مساهمتها في إنتاج ظروف حياتها وتحديد نوع التغيرات المطلوبة من أجل منظومة قيمية أكثر عدالة واستدامة وقدرة على تأمين احتياجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أحدث مفهوم "التمكين"، الذي عاد للاستعمال بقوة بعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، ومؤتمر بكين 1995، جدلاً واسعًا في أوساط الحركات النسوية، من حيث قدرة هذا المفهوم على إحداث تغيير نوعي في حياة المرأة، خاصة وأنه يعبر عن عملية فردية -التمكين من وجهة نظر الليبرالية- يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته، هادرًا مفهوم التمكين الجماعي الذي يهدف إلى تغيير وتحديث البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تولد التمييز، ليس ضد النساء فحسب، بل والغالبية العظمى من الفقراء والمهمشين.

إن التعامل الليبرالي مع المرأة، وخاصة من قبل المؤسسات الدولية والشركات الرأسمالية الكبرى، يهدف من خلال قصر مفهوم التمكين على "الأفراد"، إلى عزل الأفراد عن محيطهم وطبقتهم الاجتماعية وعدم تحويل أي جهد تمكيني إلى عمل اجتماعي يدكّ، بالأساس، القاعدة الاقتصادية للنظام الرأسمالي، ويهدد بتحويل أي نشاط اجتماعي إلى نشاط سياسي.

إن عزل الفرد، أو "النوع" عن طبقته، يجعل من أي عملية تمكينية مجرد تزيينات شكلية لا تمس جذر المشكلة وهو "الثروة" وتقسيم العمل والسيطرة على الموارد وإدارتها، والتي تنشأ حولها وعلى أساسها منظومة كاملة من القوانين والنظم الاجتماعية والأخلاقية المعززة لهذه السيطرة.

إن لتطور الاعتراف بحقوق النساء على المستوى الكوني، دوافع اقتصادية خالصة، فقد بدأت الدول والشركات تدرك المساهمة النوعية للمرأة في إنتاج الثروة، وإحداث التنمية الاقتصادية،

وكل الموازنات التي تنفقها الدول أو الشركات العملاقة لتدريب وتأهيل النساء من خلال برامج التمكين المتنوعة، هدفها بالأساس تعظيم الثروة. لقد تطورت النظرة للمرأة من منتجة بيولوجية إلى منتجة اقتصادية، بمعنى أن النظرة لتمكين المرأة ما زالت أسيرة الرؤية الذكورية الراغبة في الاستفادة القصوى من هذا المخلوق، دون تمكينها من التحكم بمصادر الثروة. لقد بات من البديهيات في العقل الاقتصادي والتنموي، أن تأهيل المرأة وتدريبها هو العامل الحاسم اليوم في التنمية. وتعتبر الصين النموذج المثالي لهذا العقل التنموي.

إن هذا العقل الاستعمالي لطاقات المرأة وبرامج تمكينها من قبل مؤسسات الدعم الدولية، بقي أسيرًا للطابع الاستغلالي الكوني الذي تريده الحكومات والشركات الرأسمالية، إذ تقول د. إصلاح جاد في دراستها "تطور مفاهيم المرأة والتنمية: تقييم نقدي من المنظور العربي": "ركزت معظم مؤسسات الدعم الدولية على اتباع سياسات تأثرت بها المنطقة العربية، تقوم على تحرير السوق، وعلى التصدير الموجه من القطاع الخاص، الذي يعتمد على رفع كفاءة العمل، وبالرغم من التبشير بأن ذلك النموذج سيزيد الطلب على عمالة النساء في العالم العربي، إلا أن المؤشرات لا تدعم ذلك. إلا أن النساء ما زلن موردًا غير مستثمر بصورة كبيرة في المنطقة، إذ يشكلن 28% من القوى العاملة (البنك الدولي). إن انسحاب الدولة من تقديم خدمات أساسية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وترك آليات السوق تفعل فعلها دون حماية حقيقية للعاملين والعاملات، خاصة في القطاع غير الرسمي؛ لا يستطيع تعويضه عمل العديد من المنظمات غير الحكومية المختلفة".

- المدارس النسوية المختلفة تجاه التمكين

لا شك في أن تعدد المدارس النسوية تجاه تحرير المرأة، لا يرتبط فقط بالنضج المعرفي والخبرة الثقافية والاجتماعية المكتسبة لرواد هذه المدارس، سواء كانوا رجالاً أم نساء، بل يرتبط أيضًا بالموقع الاجتماعي لهؤلاء الرواد ومصالحهم والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

وفي معرض عرضنا للمدارس النسوية المختلفة، علينا أن ننتبه لتورط الفكر المُتبنى بالمصالح التي تتخفى خلفه، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. إن إنتاج المعرفة، رغم موضوعيتها، تعلق فيها على الدوام مصالح متشابكة ومتعددة.

أولاً: المدرسة الليبرالية "النسوية الليبرالية"

تركز الليبرالية، كأيديولوجيا، على أهمية الفرد وتحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد، وهي تصبو إلى التحرر من التسلط السياسي- تسلط الدولة، والتسلط الاجتماعي- تسلط المجتمع، رافضة جعل إرادة الفرد امتدادًا للإرادة الجماعية. إن الفرد يبدو مقدسًا وغاية بذاته في الفكر الليبرالي.

تركز الليبرالية النسوية بجيلها الأول على تقويض النظرة التقليدية "الذكورية" التي تفترض مسبقًا دونية قدرات المرأة العقلية والجسدية مقارنة مع الرجل." - الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

وهذه النظرة الدونية أساس اضطهادها وحرمانها من المشاركة المفتوحة في الفضاء العام، أي حرمانها من مؤسسات المجتمع العامة التربوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يبقيها أسيرة للرجل ومعتمدة على الرجل اعتمادًا شبه كلي في متطلبات الحياة، ليتأسس على هذه التبعية موقعها الهامشي في الأسرة والمجتمع بشتى تكويناته، ناهيك عن المنظومة الثقافية والقانونية التي تشرع هذه النظرة، وهذا الموقع المتدني للمرأة في الهرم الاجتماعي.

في مواجهة هذه النظرة الذكورية، تطرح النسوية الليبرالية خطابًا مغايرًا يرتكز على تساوي القدرات بين المرأة والرجل في كافة الميادين وضرورة منح الفرص المتساوية للنساء في التعليم والعمل والسياسة.. إلخ، وتغيير البيئة القانونية والثقافية باعتبار ذلك كله يمثل أساسًا لتغيير وضعية المرأة ومكانتها. وتعتبر النسوية الليبرالية الكلاسيكية أن دخول النساء لعالم الرجال بتعدداته ونشاطاته الاجتماعية المختلفة سيحقق المساواة المنشودة.

أما الجيل الثاني من النسوية الليبرالية، وأمام البحث عن حل للمعضلة المرتبطة تاريخيًّا بالمرأة، ألا وهي معضلة الأعمال المنزلية وما تمثله من استنزاف جسدي وروحي للمرأة وكيفية التوفيق بينها وبين الخروج لسوق العمل، فقد دعت هذه المدرسة إلى تخفيف أعباء العمل في السوق وإلى مشاركة الرجل للمرأة في أعباء المنزل من خلال إنشاء شخصية "أندروجينية"، أي شخصية تجمع بين الصفات الذكورية والأنثوية الإيجابية، عبر العمل على تغيير الثقافة الذكورية السائدة وتغيير أسلوب القيادة، وإجراء تغييرات في بنية المؤسسات من خلال إنشاء ما يسمى "المجتمع الإنساني."الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

النسوية الليبرالية المعاصرة ذهبت أبعد من نسوية الجيل الثاني، من خلال المناداة بتحرير المرأة من الأدوار المنزلية، والأدوار الخدماتية مثل التعليم، والتمريض، والسكرتارية.. إلخ، باعتبارها أساسًا للتمييز والاضطهاد الجنسي. وتدعو الدولة لاتخاذ إجراءات تمييزية مؤقتة لصالح النساء في المجالات العامة، أي تفضيلهن على الرجال في فرص العمل والتعليم والسياسة.

ثانيًا: النسوية الراديكالية "الفكر الراديكالي"

بالرغم من بعض التباينات وسط النسوية الراديكالية تجاه أسباب اضطهاد المرأة، والحلول المقترحة لاجتثاث ظاهرة التمييز الصارخ الذي تتعرض له المرأة في النظام الذكوري الأبوي، إلا أن الاتجاه الرئيسي في هذه المدرسة الراديكالية ينبع من اعتقاد هذا التيار في الحركة النسوية باعتبار أن مصدر الاضطهاد، والنظرة الدونية للمرأة، يأتي من عملية سيطرة الرجل على جسد المرأة من

الناحيتين الجنسية والإنجابية، بالإضافة إلى سيطرته المطلقة على الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والسياسي، "وبما أن هيمنة الرجل على المرأة ممنهجة بعلاقات وأنظمة تسمى (النظام الأبوي)، يصبح هذا النظام في ذاته مظهرًا لاضطهاد المرأة. وتعتقد النسوية الراديكالية أن الرجال هم الذين قاموا بفرض الأدوات والعلاقات الجنسية الدونية على المرأة. ويذهب هذا التيار إلى اعتبار الاضطهاد الجنسي هو الأساس لكافة أشكال الاضطهاد الأخرى، وبالتخلص من هذا الاضطهاد، تنتهي أشكال الاضطهاد الأخرى". "الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

وفي سياق هذه الرؤية، تحاول المدرسة الراديكالية البحث عن أسباب هذا الاضطهاد الجنسي وتجلياته، مثل كون غيرة الرجل من قدرات المرأة في إعطاء الحياة للبشر، إضافة إلى قدرتها على أخذ الحياة منهم (من خلال عزوفها عن الإرضاع والعناية بهم)؛ تكمن خلف سيطرة الرجال على النساء.

وتعتقد "فرينش"، إحدى منظرات هذا الاتجاه، أن حب السيطرة والعدائية التي نشأت عند الرجال ضد الطبيعة، بعدما اضطر الإنسان إلى التحكم بالطبيعة لدوافع إنتاجية؛ تحولت إلى عدائية وسيطرة على النساء، وهذا لأن المرأة تماثل الطبيعة إيجابًا وسلبًا.

وفي الحلول التي تقدمها هذه المدرسة للتخلص من سيطرة الرجل ومن النظام البطريركي الذي شيّده، تتبدى اقتراحات متعددة ومتناقضة، فمنهم من يقترح تخلي المرأة عن دورها الإنجابي، وإحالة هذه العملية إلى التكنولوجيا، وكذلك التخلي عن الدور الأمومي. في مواجهة هذا الاقتراح، ومن ذات المدرسة، جرى التأكيد على أهمية دور المرأة الإنجابي والأمومة، باعتبارهما مصدر قوة للمرأة، يجب ممارسته من خلال قيم نسوية مختلفة مع القيم السائدة في النظام الأبوي، والعمل على إعادة فهم الثقافة والخصائص الذكورية من وجهة نظر نسوية، واستبدال النظام الذكوري بنظام نسوي. وبلغ الأمر في بعض ممثلات هذا الاتجاه إلى الدعوة إلى انفصال النساء عن الرجال عبر تكوين مجتمع خاص بهن، وتلبية احتياجاتهن الجنسية من خلال السحاق أو الإثارة مع النفس. "الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

ثالثًا: النسوية الإسلامية

بالرغم من المقاومة الشديدة التي تبديها الاتجاهات الأصولية تجاه المدارس المختلفة للمرأة، إلا أن المعركة الأصولية ضد النسوية الإسلامية تبدو الأكثر صرامة، كونها تنطلق من ذات الأساس الذي تنطلق منه كافة النظريات والتفسيرات والتأويلات التي تحط من قدر المرأة، أي المرجعيات الدينية، إذ يحاول هذا التيار في العالم الإسلامي، إعادة تفسير وتأويل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، تفسيرًا نسويًا مقابل التفسير الذكوري الذي احتكر هذا الفضاء ردحًا طويلاً من الزمن. وتعتمد هذه المدرسة على المرونة والتناقض الذي يحفل فيه المرجع الديني لتبرير تفسير المدرسة وتأويلها.

وبما أن "القرآن حمال أوجه"، و"القرآن لا ينطق، بل ينطق به الرجال"، كما قال الإمام علي ابن أبي طالب؛ فقد تعددت التفسيرات والتأويلات والمقاصد في هذه القراءة.

وتنطلق النسوية الإسلامية من قاعدة أن الدين الإسلامي الحنيف في غاياته النهائية، يسعى إلى العدل والمساواة وإنهاء كافة أشكال الظلم. وبهذا الهدف النهائي للدين، يجب النظر إلى بعض النصوص باعتبارها نصوصًا عيانية جاءت تعبيرًا أو ردًّا موضعيًّا على حادثة بذاتها، لذا، يجب عدم سحبها على مقاصد الدين النهائية وغاياته المطلقة: العدالة. "إن تاريخية القرآن، وهو مفهوم لا يعني دائمًا (الزمانية)، بل يعني أننا ملزمون باستعادة السياق التاريخي لنزول القرآن من أجل أن نتفهم مستويات المعنى وآفاق الدلالة".

وكما يجد الاتجاه الأصولي مقولات أو أحاديث أو نصوصًا في المرجعية الدينية تحطّ من قدر وشأن المرأة، فإن النسوية الإسلامية تجد كذلك، وفي مواضع كثيرة في المرجعية الدينية، نصوصًا وأحاديث تعزز العدالة والمساواة بين الجنسين.

ونسوق مثلاً على هذا التيار، إذ تقول زينب الغزالي: "إذا كانت المرأة أخت الرجل، كما قال النبي، فهذا يعني أن من يتهم الإسلام بأنه أساس اضطهاد المرأة هو فاقد لفهم هذا الدين.. وعندما يعتبر الرجال أنفسهم مفضلين عند الله على النساء، وذلك لأن الأنبياء من الرجال، فهم بهذا يتغاضون عن الحقيقة الأهم، وهي أن النساء أمهات لجميع الأنبياء، وأن المواقف الداعية إلى تفضيل الرجال على النساء، تخدم وبشكل مباشر أعداء الإسلام". "الخطاب النسوي الفلسطيني-المنبر النسوي الفلسطيني"

تنحصر مطالبات هذا التيار في مجال الدين والثقافة والقانون والتعليم، ولا يعير هذا التيار اهتمامًا للوضع الاقتصادي والاستغلال الكامن في النظام الاقتصادي.

رابعًا: اتجاه التحليل النفسي

تحاول هذه النظرية، على محدودية انتشارها، أن تحيل اضطهاد المرأة إلى عوامل جنسية، متأثرة بالمنهج الفرويدي الذي حاول أن يحيل العديد من السلوكيات والممارسات الاجتماعية إلى البعد الجنسي.

ويعتقد هذا الاتجاه أن التركيبة البيولوجية للرجال والنساء (شكل العضو الجنسي)، بالإضافة إلى العلاقات الفسيولوجية بين الأم وأبنائها وبناتها، وبين الأب وأبنائه وبناته منذ الطفولة، والمتمثلة بالحب والحرمان والرغبات الجنسية المكبوتة، واستيعابها وفهمها اجتماعيًّا في عملية التطور النفسي الجنسي للفرد؛ تؤدي إلى الاختلاف في الأدوار وفي الصفات بين النساء والرجال، وهذه العملية الجنسية والنفسية والاجتماعية التطورية تخلق حاجة وحب الرجال للسيطرة على النساء، ويتقمص الرجل من خلالها الصفات الذكورية كالقيادة، والتفوق، والذات الواضحة، والعقلانية، في حين تتقمص

المرأة الصفات الأنثوية كالخنوع، واللاعقلانية، والعاطفية، وضعف الشخصية." الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

خامسًا: نسوية العالم الثالث "ما بعد الكولونيالة"

يمكن اعتبار "نسوية العالم الثالث" خطابًا نقديًّا للنظريات النسوية الأخرى، وخاصة الغربية، بمعنى أن نسوية العالم الثالث لم تنشئ لنفسها نظرية على غرار النظريات الأخرى، بل تأسست بالاشتباك النقدي مع الفكر الغربي ومقارناته، التي تنطلق من ظروف المرأة الغربية البيضاء واحتياجاتها. أبرز الأفكار النقدية لهذا التيار هي عدم وجود تجربة نسوية واحدة، وبالتالي، فإن قضايا النساء متنوعة ومتشابكة، وليست واحدة. أي أن ظروف النساء في العالم الثالث، والأقليات العرقية في الدول الغربية، ليست ذات الظروف التي تعيشها النساء في العالم الغربي، ناهيك عن التنوع الطبقي والاجتماعي للنساء، وبالتالي تنوع إشكالياتهن.

لقد طرحت "نسوية العالم الثالث" مجموعة من المقاربات النقدية للفكر النسوي الغربي، يمكن تلخيص أبرزها على الشكل التالي:

- عجز النظريات النسوية الغربية عن التعامل مع وضعية الاضطهاد الذي تعانيه النساء الملونات ونساء العالم الثالث اللواتي يقبعن مع شعوبهن تحت وطأة هيمنة الرجل الأبيض والنساء البيضاوات.
- عدم اعتبار الاضطهاد الجنسي أساسًا لجميع الاضطهادات الأخرى، كالاجتماعي والعرقي والعمري، فالاهتمام بالقمع الجنسي دون أشكال القمع الأخرى، يشكل انحرافًا عن منبع الاضطهاد وأساسه.
- لا يمكن فصل قضايا المرأة في العالم الثالث عن قضايا شعوبها في التحرر والاستقلال والتنمية.
- تختلف مطالب النساء في الدول الصناعية المتطورة عن نساء العالم الثالث اللواتي يعانين من مستوى معيشي متدن، ففي الوقت الذي تسعى فيه المرأة في البلدان الصناعية إلى الاستقلال الاقتصادي والخروج من المطابخ إلى سوق العمل، والمساواة السياسية؛ تطالب نساء العالم الثالث بتوفير لقمة العيش وأن تكون لهن مطالبهن. "الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني"

- التمكين من الوجهة النسوية الماركسية

تنطلق النسوية الماركسية في نقد واقع المرأة من خلال نقد النظام الاقتصادي والاجتماعي برمته، وتعتبر أن البنى الفوقية التي تكرس دونية المرأة واستغلالها، تتغذى من نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن، ومن شكل توزيع الثروة. وتعتقد النسوية الماركسية، أن الاضطهاد التاريخي للمرأة ينبع أساسًا من تقسيم العمل الاجتماعي الذي أدى إلى تهميش دور وفاعلية المرأة الإنتاجية في سياق تقسيم العمل، وأقصاها كقوة إنتاجية عن الحقل العام، بعد أن أحال إليها مهمة تزويد سوق العمل بالأيدي العاملة اللازمة لمراكمة الثروة وفائض القيمة.

في سياق هذه العملية التاريخية لتقسيم العمل، واضطلاع الرجل في العمل المولد للثروة، تغيرت علاقات القوة بين الجنسين، وظهرت الملكية الخاصة باعتبارها المظهر الحقوقي للثروة التي يراكمها الرجل.

وعلى أساس ظهور الملكية، تغير نمط الأسرة إلى الأسرة أحادية الزوج، لتمرير توريث الثروة للأبناء المعروفين سلفًا بانتمائهم لأب محدد. هذه العملية التاريخية، وما أعقبتها من أنماط اقتصادية واحدة، من حيث تعميق تقسيم العمل، ومركزة الثروة في أيدي رجال الطبقة الرأسمالية؛ أدت إلى خلق صيغ حقوقية وقانونية ذكورية لهذه الملكية. وبما أن التقسيم الاجتماعي للعمل قد أعطى دورًا مطلقًا للرجل في الإنتاج العام وتراكم الثروة، فقد كان من الطبيعي أن يحيط مكانته وثروته بسلة من التحصينات امتدت إلى إنتاج ثقافة ذكورية يشكل الرجل نواتها.

لقد رأى ماركس في علاقة الرجل بالمرأة خلاصة اضطهادات الإنسان واغترابه، فالمرأة غير المنتجة ماديًّا تابعة للرجل وسلطته، والرجل المنتج تابع للمادة وخاضع بدوره لها ولسلطانها، وفي كلتا الحالتين، عبد للنظام الرأسمالي.

وفي إطار الثقافة البضائعية "نسبة إلى البضاعة" المسيطرة في النظام الرأسمالي وفلسفة السوق الرأسمالية، يتبدى عمل المرأة المنزلي عملاً غير منتج ولا يؤدي إلى تراكم الثروة، وبالتالي، فإن مكانة المرأة الاجتماعية تتحدد على هذا الأساس، أي أنها كائن غير منتج، وبالتالي، فإن مكانها في أسفل الهرم الاجتماعي. هذا هو الأساس الذي تتحدد بموجبه قيمة البشر في النظام الرأسمالي.

لقد أدى التطور التكنولوجي، وتوظيف العلم ومنجزاته في الإنتاج إلى تغيير نمط الإنتاج، ما سمح باستهداف النساء لزيادة الأرباح، وبالرغم من هذا التطور البارز الذي سمح للمرأة الانخراط في الإنتاج الاجتماعي، أي في "الاقتصاد الفعلي"، إلا أن هذا الدخول حمل إشكاليات جديدة، ومظاهر استغلال وتمييز قاهرة للمرأة، ناهيك عن الأعباء المزدوجة التي تترتب على المرأة العاملة في العمل وفي المنزل.

إن حاجات السوق، والظمأ الذي لا ينقطع للربح، والحاجة إلى أيدٍ عاملة رخيصة، كان السبب الرئيسي في فتح الإنتاج العام للمرأة.

تشير أنا مينوز وآلان وودز في بحث "الماركسية وتحرر النساء" إلى أن الطلب على

عمالة الصغار والنساء، الذين يقبلون العمل بأجور متدنية وفي ظروف سيئة، في ازدياد، رغم كل مظاهر الاهتمام والتمكين التي تدعيها المؤسسات الاقتصادية الكبرى. فمؤخرًا، ارتفع عدد النساء العاملات من أجل ملء الثغرات في المسلسل الإنتاجي، لكن، وبالرغم من كل الخطابات حول "عالم المرأة" و"سلطة الفتاة"، وبالرغم من جميع القوانين التي يزعمون أنها تتضمن المساواة، تبقى النساء العاملات الشريحة الأكثر استغلالاً واضطهادًا داخل الطبقة العاملة. "النظام الرأسمالي ينظر إلى النساء كمجرد مصدر سهل للعمل الرخيص".

تؤمن النسوية الماركسية بأن تحرر المرأة الكلي يكمن في تغيير النظام الاقتصادي–الاجتماعي الرأسمالي المستغل، وبالتالي تغيير البنى الفوقية التي نشأت على أساسه.

هذه الرؤية الجذرية لا تتعارض مع مجموعة التوجهات التي صاغتها هذه المدرسة على طريق إنهاء استغلال المرأة وتطوير مكانتها الاجتماعية.مثل القبول بمبدا التمييز الايجابي" الكوتا" والدعوة للاجور المتساوية بين الرجال والنساء، وتعديل القوانين الاقتصادية والمدنية التي تجحف بحق المراة

أبرز هذه التوجهات:

- لا تتعامل النسوية الماركسية مع النساء كطبقة، وبالتالي، فإنها، وفي معرض معالجتها لقضايا النساء وإشكالياتهن، تنطلق من الواقع العياني والاجتماعي للمرأة. فالمرأة، شأنها شأن الرجل، عابرة للطبقات، تحمل هموم طبقتها بالإضافة إلى همومها داخل الطبقة نفسها، الأمر الذي يتيح للنسوية الماركسية مرونة معالجة قضايا النساء في إطار الطبقة والمجتمع المحدد الذي تعيش فيه.
- بالرغم من ذلك، فإن النسوية الماركسية طرحت حلولاً عامة، استنادًا إلى الإشكاليات العامة التي تتعرض لها المرأة كجنس.
- خروج المرأة الجماعي إلى ساحة العمل العام شرط مسبق لتحرر المرأة من الحدود الضيقة للبيت ووظائفه القاسية والروتينية.
- تحرير المرأة من الأعباء المادية والجسدية للعمل البيتي من خلال تولي المجتمع نفسه هذه الأعباء عبر مؤسسات مختصة لرعاية الأطفال والمسنين، وإقامة المطاعم العمومية ومؤسسات غسل الملابس.
- الاعتراف قانونًا بالحق في الإجهاض وإصدار قوانين تمنع ساعات العمل الطويلة والعمل الليلي للنساء.
- تسهيل إجراءات الطلاق وتشريع الزواج المدني وإلغاء مفهوم الأطفال غير الشرعيين.

خلاصة القول أن النسوية الماركسية تجد في وضع المرأة التعبير الأوضح عن الطبيعة

الحقيقية لنظام اجتماعي ما. " الماركسية وتحرر المرأة: انا مينوز والان وودز"

تنطلق النسوية الماركسية في نقدها للمدارس النسوية من أن جلّ هذه المدارس لا تتعاطى مع الموضوع الرئيسي الذي يشكل أساس الاضطهاد، أي الطبيعة الاستغلالية للنظام الاقتصادي والاجتماعي، أي النظام الرأسمالي. وبالتالي، فإن كل الدعوات والإنجازات التي ترومها هذه المدارس، شكلية وتجميلية للوضع القائم، وغير قادرة على إحداث تحول فارق في الحياة الاجتماعية للمرأة في الحقلين الخاص والعام، أي في الحقل الأسري والحقل الاجتماعي.

وتعتبر النسوية الماركسية أن المكاسب المحققة من خلال شعار "المساواة في الحقوق" دون تغيير علاقات الإنتاج، محدودة للغاية، وتترك الأسباب الجوهرية لاضطهاد النساء في المجتمع الرأسمالي سليمة.

خلال المرحلة الأخيرة، لم تؤدِ العديد مما كان مفترضًا أنها "تحسينات" مرتبطة "بالتمييز الإيجابي" في الواقع، إلا إلى تحسين وضع شريحة من الوصوليات البرجوازيات الصغيرات. خلال العقد الأخير، لم يعد صوت المناضلات النسوانيات البرجوازيات الصغيرات، الذي كان في الماضي جد قوي في مطالبتهن بـ"المساواة" (الحق في أن تكون النساء كاهنات، أو مديرات وما إلى ذلك)؛ لم يعد يجد سوى عدد متناقص باستمرار من المستمعين. لماذا؟ لأن نسوانيات الطبقة المتوسطة صرن يحصلن على ما يطلبنه.

إن الحزم الذي تبديه النسوية الماركسية، تجاه النسوية الليبرالية تحديدًا، ينبع من اعتبارها لهذه الأخيرة بأن لا علاقة لها فعليًّا بتحرر النساء الحقيقي، الذي لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال دكّ النظام الرأسمالي. "ففي الوقت الذي تتمكن فيه بعض النساء من حل مشاكلهن الشخصية داخل بنية النظام نفسه، ينسين مصير 99% من النساء اللواتي يعانين من أشد أشكال الاضطهاد والاستغلال والتمييز وحشية". بل وتذهب النسوية الماركسية إلى أبعد من ذلك، من خلال اعتبار مشاركة أولئك النساء نوعًا من أنواع تأنيث الاضطهاد والاستغلال.

كما لا تؤيد النسوية الماركسية "مبدأ الكوتا"، لأنها تعتبره مطلبًا برجوازيًّا صغيرًا يحرف الانتباه عن الأسباب الجوهرية للتمييز. "إن نظام الكوتا يخدم أقلية من الوصوليين، ما يعطي الانطباع بأن "شيئًا تحقق"، في الوقت الذي تبقى فيه المشاكل الرئيسية قائمة".

إن معارضة النسوية الماركسية للمدارس النسوية الأخرى تنطلق من مقاربات طبقية، ومن أن النسوانيات البرجوازيات يأخذن قضية النساء بمعزل عن باقي القضايا، ويبحثن عن حل داخل بنية النظام الرأسمالي نفسه، ما يقود حتمًا إلى استنتاجات قاصرة وغير تقدمية.

في رده على سؤال: كيف سيكون تأثير المجتمع الشيوعي على العائلة؟، يقول ماركس وإنجلز: سيحوّل (المجتمع الشيوعي) العلاقات بين الجنسين إلى قضية شخصية صرفة لا تهم إلا الشخصين المعنيين، وسيدعو إلى عدم تدخل المجتمع فيها. سيتمكن (المجتمع الشيوعي) من تحقيق

هذا لأنه تخلص من الملكية الخاصة وعلّم الأطفال على قاعدة مشتركة. بهذه الطريقة، يحطم حجري الأساس اللذين يقف عليهما نظام الزواج السائد حتى اليوم: التبعية المشروطة بالملكية الخاصة للمرأة تجاه زوجها، وتبعية الأطفال تجاه الآباء. هذا جواب على الاحتجاج العنيف الذي يبديه دعاة الأخلاق المنافقون ضد مشاعة النساء. إن مشاعة النساء علاقة تنتمي بأكملها إلى المجتمع البرجوازي، وتجد اليوم تعبيرها الكامل في البغاء. لكن البغاء يجد جذوره في الملكية الخاصة وسيسقط بسقوطها. وهكذا، فإنه بدل أن يبني المجتمع الشيوعي مشاعة النساء، سوف يضع حدًّا لها.

الفصل الثاني

التمكين في البيئة الفلسطينية

ـ البيئة التاريخية والاقتصادية

لا يمكن عزل تمكين المرأة الفلسطينية عن السياق التاريخي لنشوء "المشكلة الفلسطينية"، وبالرغم من ذلك، فإن البحث لن يتطرق إلى شمولية دور الاحتلال الإسرائيلي في إحداث تغييرات عميقة في المجتمع الفلسطيني، إلا من جهة دور هذا الاحتلال في التأثير على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتأكيد السياسية، للمجتمع الفلسطيني، ومن زاوية موضوع البحث فقط.

لقد أدى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين إلى تفكيك البنى والروابط الاجتماعية التقليدية في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك الأنماط الاقتصادية وما يرتبط بها عادة من علاقات اجتماعية تنشأ في إطار الفضاء الاقتصادي نفسه. فسياسة التشريد المنظم التي انتهجتها الحركة الصهيونية ضد السكان الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، مصدر الرزق الأساس للكتلة الأكبر من المجتمع الفلسطيني، أي الفلاحين، ونزوح كتل سكانية ضخمة وتهجيرها، وانهيار النخب التقليدية في المدن الفلسطينية في فلسطين التاريخية؛ أدت إلى تغييرات جذرية في العلاقات الاجتماعية التي سادت حتى ذلك الوقت، والتي استندت إلى التقسيم التقليدي للعمل في بيئة ريفية غالبة. ومن هذه التغييرات الاجتماعية، الناجمة عن هذا الاستعمار الاستيطاني، تراجع ما تسمى الأسرة الممتدة، والعلاقات العشائرية، لصالح تطور الأسرة النووية.

لقد فرض اللجوء والتشرد على المجتمع الفلسطيني تغييرات نوعية في أدوار الأفراد الاقتصادية بسبب فقدان مصادر الثروة التقليدية للسكان الفلسطينيين، كما أدت الفاقة الملازمة لحرمان السكان من مصادر رزقهم التقليدية، إلى تحول الغالبية العظمى من السكان إلى سوق العمل الإسرائيلية، في إطار بنية اقتصادية وصناعية هشة في المناطق الفلسطينية الراهنة. ولا نريد هنا أن ننبري لدراسة واقع السكان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الممتدة من 1948 حتى 1967، أي في الفترة التي كانت تخضع للحكم الأردني، والإشراف المصري، فهذه مرحلة تحتاج بحد ذاتها إلى بحث في سياق آخر، ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه لم تظهر تحولات جذرية وذات أثر في هذه الفترة يمكن أن تؤثر على السياق الكلي لوضع المرأة الفلسطينية، رغم التغييرات السكانية التي طرأت على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل اللاجئين الفلسطينيين كما سنرى لاحقًا.

ولكون هذا البحث سيركز على المرأة الفلسطينية داخل الأراضي التي احتلت عام 67، فلن يتطرق إلى حال السكان الفلسطينيين، وبالتالي المرأة الفلسطينية في دول ومخيمات الشتات.

لقد أدت الموجة الاستعمارية الصهيونية إلى احتلال ما تبقى من فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا الاحتلال وحّد، بقوة الواقع، المجتمعين الفلسطينيين المتبقيين ككتل سكانية ضخمة، أي المجتمع الفلسطيني في غزة والمجتمع في الضفة الغربية، رغم التباينات المحدودة بين المجتمعين نتيجة الوضع السياسي الذي أفضى قبل عدوان 67 إلى ارتباط الضفة الغربية بالمملكة الأردنية، وإشراف مصر على قطاع غزة. لكن هذا لم يكن العامل الحاسم بعد احتلال 67 في اختلاف بعض عادات وتقاليد المجتمعين في الضفة وغزة، بل تعود التباينات إلى التركيبة الديمغرافية ومصادر الثروة، وإلى علاقات الإنتاج في كلتا المنطقتين. فبالرغم من مصادرة الأراضي التي اشتدت في الضفة الغربية، إلا أن السمة العامة بقيت الملكية الأسرية للأراضي، وهي، بالمناسبة، أراضٍ لا يصلح معظمها للزراعة الموسمية، بسبب طبيعتها الجبلية، والسياسة الإسرائيلية المائية تجاه السكّان الفلسطينيين.

إن معظم أراضي الضفة مزروعة بالزيتون واللوزيات والتين والعنب، وبالتالي، فالاستفادة الاقتصادية من عائدات هذه الأراضي هي استفادة سنوية وغير مجدية كثيرًا. وإذا أضفنا إلى ذلك تناقص مردودية الحصة المالية للزراعة في الإنتاج الوطني عمومًا، ومردوديتها بشكل خاص في الضفة الغربية جراء عاملين رئيسيين هما: إدخال التكنولوجيا في الزراعة ونبوغ إسرائيل في هذا المجال، وإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية وغيرها كسوق ملحقة بالاقتصاد الإسرائيلي؛ ندرك حجم الدمار في هذا القطاع التقليدي لمصادر الثروة في الضفة الغربية.

لقد أدت السياسة الاقتصادية الجديدة بعد الاحتلال الإسرائيلي، إلى إفقار المجتمع الفلسطيني وتجفيف مصادر دخله، وحولت الكتلة الأكبر من السكان إلى سوق العمل الإسرائيلية، أو إلى محطات تخدم الصناعات التحويلية الإسرائيلية.

أما في قطاع غزة، الذي يعتبر الأكثر كثافة سكانية في العالم نسبة إلى حجمه الجغرافي، فإن تغييرات ديمغرافية هائلة وذات أثر وازن قد حدثت فيه. فنسبة اللاجئين في قطاع غزة إلى السكان الأصليين تبلغ 68%، وهذا العدد الهائل من اللاجئين نسبة إلى السكان المقيمين، تحول إلى مشكلة حقيقية على اقتصاد قطاع غزة. فمع تناقص الأرض القابلة للزراعة، وتخلف البنية الصناعية للقطاع، والحاجات الطبيعية للتمدد العمراني، والوضع المعيشي المزري للاجئين، الذين تحددت مصادر دخلهم بتبرعات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) بشكل أساسي، ثم سوق العمل الإسرائيلي؛ نشأت عن هذا الوضع مفاهيم وقيم اجتماعية جديدة فرضتها الظروف المعيشية للسكان.

فإذا كان العمل الزراعي العائلي هو السمة الأبرز لمشاركة المرأة في الضفة الغربية، فإن المرأة في قطاع غزة، واللاجئة تحديدًا، لجأت إلى سوق العمل الزراعية الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك، تبقى نسبة مشاركة المرأة في العمل منخفضة نسبة إلى حجم السكان. ويعود ذلك إلى منظومة العادات والتقاليد الريفية والفلاحية للمجتمع الفلسطيني قبل النكبة. ففقدان الأرض أدى إلى انهيار

الوظيفة الاقتصادية التقليدية للمرأة، وأعادها إلى المنزل لممارسة دورها المفروض تاريخيًّا، بكل وظائفه التقليدية. وفي حالات الركود والأزمات الاقتصادية، تدفع المرأة غالبًا نتيجة هذه الظروف بسبب تفضيل عمل الذكور على الإناث.

لقد ساهم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في دفع أعداد كبيرة من النساء إلى سوق العمل جراء اعتقال وأسر الآلاف من الرجال وفقدان هذه الأسر للعمل الأساسي، ما اضطر النساء للبحث عن عمل لإعانة أسرهن. ولكن هذا العمل بقي في إطار المهن التقليدية الزراعية أو التحويلية، كالقطاف والخياطة والتطريز والتعليب.. إلخ، وعدد محدود من الوظائف الإدارية في الإدارة المدنية وفي التعليم، سواء كان في المدارس "الحكومية"، أو المدارس التي أنشأتها وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين.

- البيئة الاجتماعية

يعتبر المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات "العربية والإسلامية"، مجتمعًا ذكوريًّا بامتياز، يتربع فيه الرجل على قمة الهرم الاجتماعي، وهو المتحكم الرئيس بمصادر القوة الاقتصادية والاجتماعية، وتتعزز قوته ومصادر هيمنته من الثقافة الاجتماعية السائدة، والمدعمة بالتأويلات الدينية التي يجري توارثها جيلاً بعد جيل. فهو المفضل في العائلة على الفتاة، للثروة المضمرة والمفترضة التي يحملها الذكر للأسرة، ولحمله اسمها كذلك، أي اسم العائلة. وهذا التواطؤ الاجتماعي ليس مقصورًا على الرجال، بل تنخرط فيه المرأة بصورة فاعلة أيضًا وبطرق دونية في الكثير من الأحيان. فالذكر يحظى بالعناية الصحية والاهتمام أكثر من الفتاة، بل إن قيمة الأسرة الاجتماعية ترتفع بعدد الذكور فيها، وتنحطّ بعدد الإناث.

وقد يجد الزوج الذي لم ينجب إلا الإناث، اتهامًا بنقصان بالفحولة! ناهيك عن دفعه للزواج المتعدد، لاعتقاد سائد -وما زال- في أوساط المجتمع، وفي القرى خاصة، أن الزوجة هي المسؤولة عن تحديد نوع الجنين.

ويمتد هذا التفضيل للذكور إلى دائرة أخرى، هي دائرة الإرث. إذ يتجاوز المجتمع، وفي حالات تكاد تكون عامة، حصة الأنثى من الإرث، وهي حصة مستندة بالنص غير القابل للتأويل للشريعة الإسلامية، ألا وهي الثلث "للذكر مثل حظ الأنثيين". وهنا يتمظهر بشكل كامل النفاق الاجتماعي والديني، الذي يهدر حتى التشريعات الدينية التي يؤمن بها لصالح التحكم بمصادر الثروة، كما أن وجود ابن للمورث يحجب توزيع التركة خارج إطار العائلة، في حين لا تستطيع الإناث حجب التركة، مهما بلغ عددهن. ويمتد هذا التفضيل إلى حقل جديد، حقل الكفالة القانونية، إذ يعتبر شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل، ولا تحبذ عادة شهادة النساء رغم التسويغ الشرعي لهذه الكفالة. دائرة أخرى للتفضيل الذكوري هي دائرة الكنية، إذ يُكنّى الأب باسم ابنه حتى لو كان الأصغر سنًّا

نسبة إلى البنات، وفي العديد من الحالات يُكنى الأب باسم ابن لم يولد بعد، حتى لو كانت لديه عشر بنات.

وبسبب من النظرة النفعية الاقتصادية المباشرة لأدوار النوع الاجتماعي في المجتمع، يجري عادة التزويج المبكر للفتيات باعتبار أنهن عالات على أسرهن، يجري التخلص منهن عن طريق الزواج المبكر.

وللزواج المبكر أضرار اجتماعية، ناهيك عن الأضرار الصحية، فالأم الصغيرة، والمعزولة داخل أسرتها، لا يمكن أن تكون مؤهلة للقيام بدور تربوي لإعداد النشىء الجديد. وفي هذا السياق، تظهر مسألة في غاية الأهمية، تطرق لها المفكر المصري نصر حامد أبو زيد، حين تصدى للدعوات المتدينة التي تحثّ على التزام المرأة منزلها للقيام بدورها في تربية النشء الجديد، معتبرًا أن مثل هذه الدعوة تعني حرمان الجيل الجديد من الوعي والمعارف التي كان يمكن لأم أن تكتسبها من خلال خروجها واحتكاكها بمجتمعها، ناهيك عن أن الزواج المبكر، واستنادًا إلى الوقائع، يؤدي في أحيان كثيرة إلى الطلاق أو تعدد الزوجات، باعتبار أن الزواج لم يقم بين شخصين ناضجين ومؤهلين اجتماعيًّا لهذه الخطوة.

لقد ظلت المرأة، في مؤسسة الزواج، الأدنى قامةً ومرتبةً اجتماعية نسبة إلى الذكور، وبسبب كون الفتاة "عارًا" مضمرًا، يجري التخلص منها بسرعة وعند أول فرصة، فكم من الفتيات قد تزوجن رجالاً طاعنين في السن. ويعتبر "المهر" في الثقافة الشعبية السائدة مظهرًا من مظاهر "التملك". هنا يجري تسليع المرأة استنادًا إلى عمرها ومكانة عائلتها الاجتماعية والاقتصادية، وفيما إذا كانت بكرًا أو ثيبًا.

مظاهر الزواج المبكر، بدأت تنحسر جزئيًّا بعد الدخول الجزئي للمرأة إلى سوق العمل، الذي ظل محدودًا بدوره للغاية، متركزًا في القطاع الزراعي والمهن التقليدية وقطاع الخدمات، الذي تطور بتطور التكنولوجيا.

لقد أدى التعليم الثانوي المجاني الإلزامي، إلى تأخير الزواج المكبر أيضًا، ولكنه بقي، بالقياس إلى المجتمعات الحديثة، مبكرًا أيضًا. وأعتقد في هذا السياق، أن دعم التعليم الجامعي، رغم كلفته المالية على الدولة، سيلعب دورًا كبيرًا في تأخير الزواج. ناهيك عن المعارف التي ستتحصل عليها المرأة، والتي ستعود ثمارها بشكل حاسم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

وكما يقول ديريك بوك: "إذا كنت تعتقد أن التعليم مكلف، فجرب الجهل".

ـ التحولات السياسية والاجتماعية لنشوء السلطة

إذا كان قيام السلطة الفلسطينية قد أحدث تحولاً جوهريًّا في مسار النضال الوطني التحرري

العام، فإنه، كذلك، قد أحدث، ولأول مرة، تداخلاً عميقًا بين النضال الوطني والاجتماعي. بحكم وظيفة السلطة، إدارة شؤون سكانها الاقتصادية والثقافية والتربوية والاجتماعية والصحية، الأمر الذي انعكس بصورة موضوعية على طبيعة نضالات المجتمع الفلسطيني وحركته النسوية. فقد بدأت القضايا والمطالب الاجتماعية والديمقراطية تبرز كرديف للقضايا الوطنية التحررية العامة، إن لم تتصدرها في العديد من الأحيان. فقد انتقل، بصورة ملحوظة، الشغل الرئيسي للحركة النسوية الفلسطينية بمؤسساتها وأطرها الجماهيرية والتنموية، من الحقل الوطني التحرري العام إلى الحقل الخاص، أي حقل حقوق ومكانة المرأة في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يجري إنشاؤه في ظل السلطة.

لقد ساهم الوضع الجديد، نشوء السلطة، في إحداث تغيرات هيكلية ووظيفية على المؤسسات النسوية، وكذلك على مهام الحركة السياسية الفلسطينية وأحزابها. فما إن أنيطت بالسلطة مهمة التشريع وسن القوانين، حتى تجلى الصراع الاجتماعي بين الحركة السياسية متنوعة الأصول، وبين رديفها من الحركة النسوية الفلسطينية. ولعل تجربة البرلمان الصوري الذي أطلقه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وما أثاره من نقاش حاد في أوساط الحركة النسوية والسياسية الفلسطينية؛ دليل على بدء تصدر القضايا الاجتماعية كقضية صراعية في المجتمع الفلسطيني.

إن الأوهام السياسية التي ساقتها السلطة الفلسطينية عن حتمية التحول إلى دولة مستقلة وإنجاز الاستقلال الوطني، قد أحدثت تحولات جذرية في وظيفة معظم المؤسسات النسوية، التي مالت غالبيتها، وبشكل جذري، إلى تبني خطاب جذري معزول عن السياق الوطني التحرري العام، بعد أن كان البعد الوطني التحرري يطغى على البعد الجندري والاجتماعي.

في سياق هذا الانتقال إلى الحيز الخاص، حيز الحقوق الاجتماعية والجندرية للمرأة، "حولت النساء بؤرة نشاطهن، وذلك بعد إدراكهن أن الموقع الأكثر تأثيرًا للنشاط النسوي يكمن في المنظمات غير الحكومية. لذا، توجهت النساء نحو الانضمام إلى منظمات صغيرة، ولكنها أكثر مرونة، كونها تلبي احتياجاتهن التي تتنوع باستمرار".. "الأمر الذي جعلها (النخب النسائية) تتبنى سياسات عمل من خلال طرحها لعناوين فوقية بعيدة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تحيا في ظله النساء الفلسطينيات في مختلف مواقعهن. وهكذا، تحولت المؤسسات النسوية تدريجيًّا إلى العمل على تلبية شروط ومطالب الجهات التمويلية من خلال تنفيذها لمشاريع تحت عناوين لا تلبي الاحتياجات الأساسية أو العملية للنساء".

هذا التحول في أولويات الحركة النسوية الفلسطينية، أدى إلى انقسام برنامجي بين معظم الحركة النسوية الفلسطينية على اختلاف مؤسساتها، وبين الحركة السياسية الفلسطينية وأحزابها، وصل في بعض الحالات إلى انسلاخ أطر الحركة النسوية عن أحزابها الأصلية، بعد أن انتشرت فلسفة التمويل الخارجي، التي أدت، في الكثير من الأحيان، إلى خلق تناقض، مفتعل بالحقيقة، بين

الحركة السياسية والحركة الاجتماعية، ومن ضمنها حقوق النساء.

لقد أفلح الممولون، وتحت دعوات تقوية "المجتمع المدني"، في التشجيع على إغراق المجتمع الفلسطيني بمئات الجمعيات، التي لم تفعل سوى تفتيت الجهد الاجتماعي العام والقادر على التأثير، وتقزيمه بمشاريع محدودة الأثر والتأثير على المجتمع برمته، بعد أن عزلته عن السياق السياسي.

لقد خلق التمويل، وشروطه وأولوياته، نخبًا جديدة وقيمًا جديدة داخل الحركة الاجتماعية، والنسائية بشكل خاص، ساهمت في عزل قضايا المرأة عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال البرامج والأولويات المنسجمة مع متطلبات واحتياجات التمويل أكثر من انسجامها مع احتياجات النساء والمجتمع الفلسطيني الفعلية. لقد تحول الكثير من المال والجهد "التمكيني" إلى بوابة للصرف على نخب بيروقراطية، استطاعت أن تفتت قضايا المرأة إلى جزئيات تتطلبها احتياجات التمويل.

لقد بدا واضحًا أن سياسة التمويل لدى الجمعيات الممولة، أو ما تسمى "الإمبريالية الفاضلة"، ضالعة إلى حدود كبيرة في تجزيء النضال الاجتماعي وعدم تحويله إلى نضال سياسي يطال البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع نفسه.

لقد أدت "الفلسفة" الاقتصادية والتنموية للسلطة، والفساد والواسطة اللذين عمّا مؤسساتها العامة، بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي وإغلاق سوق العمل أمام الفلسطينيين؛ إلى ازدياد حدة الفقر والفقراء، ما ساهم في حرف مهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من مهمة التعبئة النضالية ذات الطابع الاجتماعي، إلى مؤسسات أقرب ما تكون إلى مؤسسات إغاثة وشؤون اجتماعية، وجرت في إطار هذا الوضع محاولات لإفساد المجتمع وأولوياته، من خلال توظيف "المال" في الاستقطابات الاجتماعية والسياسية.

- "المجتمع المدني" والمؤسسات الاهلية

تنتمي المؤسسات الأهلية وغير الحكومية بالتعريف إلى ما يسمى "المجتمع المدني". والسؤال الرئيسي في الحالة الفلسطينية: هل يوجد مجتمع مدني، في ظل غياب الدولة الوطنية؟ وما هي مهمة مؤسسات هذا المجتمع؟

أعتقد أننا لا نستطيع أن ننظر إلى "المجتمع المدني" في فلسطين بذات الطريقة التي يمكن أن ننظر له فيها في الدول المستقلة. ومع ذلك، فإن وجود السلطة الفلسطينية، كنواة افتراضية للدولة، خلق بلبلة موضوعية في هذا السياق، دفعت البعض إلى اعتبار هذا الوجود -وجود السلطة- كافيًا للدلالة على وجود المجتمع المدني.

يتعذر عليّ القبول بمدنية المجتمع الفلسطيني، ليس بسبب غياب الدولة الوطنية التي تعتبر

شرط قيام المجتمع المدني فحسب، بل أيضًا لغياب المؤسسات والهياكل الاجتماعية المتولدة بفعل تعقد وتنوع وتناقض المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن المجتمع المدني، رغم الخلاف حول تعريفه ووظيفته، هو خط الدفاع الأساسي للدولة من نفسها وعن نفسها. بمعنى أن المجتمع المدني هو نتاج الدولة البرجوازية، الذي تتمكن من خلاله من صد أي هجوم مباغت على سلطتها وهيمنتها السياسية والاقتصادية، وتلطيف حدة التناقضات المتولدة من طبيعة النظام السياسي الاقتصادي للدولة المعنية، بحيث تمتصها هذه المؤسسات، دون تشكيل خطر حقيقي على سلطة الدولة والنظام القائم.

وفي سياق هذا الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الدولة البرجوازية، والحديثة خصوصًا، يتعقد النضال الاجتماعي والسياسي، ويصبح هدف الظفر بالسلطة السياسية بالغ الصعوبة والتركيب، ويجب أن يمر بقنوات شديدة التعقيد والصعوبة، وأهمها قنوات المجتمع المدني ومؤسساته. وهنا بالضبط، يمكن تفهم التكتيك العميق للمفكر الماركسي "غرامشي" والقاضي بالسيطرة على هذه المؤسسات قبل الهجوم على السلطة السياسية، وهو التكتيك المسمى "حرب المواقع" و"الثورة السلبية". ويتمتع "المجتمع المدني" الفلسطيني بخصوصية تتمثل بولادة مؤسسات في غياب الدولة الوطنية، وهي مؤسسات أقرب ما تكون إلى مؤسسات أهلية نشأت لأسباب وطنية تهدف إلى تعزيز صمود الناس وتحسين أحوالهم الاقتصادية والصحية في مواجهة الاحتلال وسياساته. لقد اتخذت هذه المؤسسات طابعًا خدماتيًّا بحتًا، ولم تنشأ تحت تأثير الحاجة للتخفيف من النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الدولة الوطنية، كما غابت عن هذا المؤسسات الهوية الاجتماعية بحكم طبيعة النضال الوطني التحرري. وجلّ ما تبقى من المؤسسات والنقابات والاتحادات الجماهيرية تابع أو "مملوك" للسلطة أو الحزب الحاكم. وبحكم هذه التبعية، لم تقم هذه الاتحادات والأطر الجماهيرية بدورها الطبيعي في تمثيل مصالح قاعدتها الاجتماعية أو النقابية، وبقيت متجاهلة للتطور الأبرز الذي حدث بولادة السلطة الفلسطينية "وتورطها" في التناقض مع المصالح الفعلية للجمهور الذي تمثله.

وتبدو ظاهرة المؤسسات غير الحكومية الظاهرة الأكثر تعقيدًا، بحكم براعة تمويهها وتغليفها والتباس وظائفها الحقيقية عن وظائفها المعلنة، رغم اعترافي المسبق بأن هذه المؤسسات، قامت في سياق أدائها لوظائفها المضمرة بوظائف عامة وإيجابية للمجتمعات التي عملت فيها. ولكن السؤال المطروح هنا: ما هو حجم هذه الإيجابيات؟ وهل يمكن أن تسوّق نفسها في هذه المجتمعات دون تقديم هذا القدر من الإيجابيات الظاهرة والمعلنة لتعزيز فرص هيمنتها على "نخبة المجتمع" وتفكيك جهاز المناعة الوطنية والقومية فيه؟!

لقد اختلفت أهداف وتجليات فعل المؤسسات غير الحكومية الأم، أي الداعمة، باختلاف طبيعة المجتمع الذي يراد اختراقه، وإضعاف حصانته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. فتجربة هذه المؤسسات في البلدان الاشتراكية أخذت أشكالاً، وعملت على برامج تختلف نسبيًّا في الأولويات والشعارات عن دول العالم الثالث بنسقه الحضاري والثقافي ودرجات تمدنه المختلفة. لكن الهدف العام لهذه المؤسسات "الأهلية" المتبرعة، ظل واحدًا، وهو تفكيك النظام السياسي "للدول المعادية"

و"المحايدة" والإبقاء على "الدول الهامشية التابعة" تدور في فلك النظام الاقتصادي والسياسي للدول الرأسمالية، من خلال التغلغل في النسيج الاجتماعي، عبر جذب النخب الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية الواعدة، وإعادة تأهيلها وتدريبها بما يتناسب مع الحاجات والأهداف الاستراتيجية البعيدة لهذه المؤسسات الداعمة، والتي تتمثل، باختصار، في خلق "نخب محلية متعولمة" متحررة من "عقد" الوطنية، من خلال تعبئتها وتحفيزها وإعادة تدريبها "بالقيم العالمية المشتركة"، وبالمكاسب المادية، ورفع مكانتها القيادية في هذه المجتمعات، تمهيدًا لتأثيرها السياسي.

تحقيق هذه الأهداف البعيدة بحاجة إلى قلب إطار التفكير المجتمعي، ومدّه بقيم وعادات وثقافات "مرنة" وقادرة على التعامل والتطبيع مع "الآخر" دون "عقد" وطنية أو قومية أو دينية أو ثقافية. ولتحقيق هذه الغايات، جرت دراسات متعمقة لخصائص المجتمعات المستهدفة بالدعم، وأولويات إشكالياتها، وطبيعة ودرجة تأثير قواها الاجتماعية، والقوى الفاعلة فيها، بما في ذلك نقاط ضعفها. وبناء على هذه الدراسات العلمية، وضعت أولوياتها التمويلية، وجرى كذلك اختيار "النخب" المناسبة لتنفيذ هذه الأولويات، وهي نخب يجب أن تكون سائدة اجتماعيًّا، أو مبشرة بقدرتها على القيادة المستقبلية لهذه المجتمعات. وفي حال بلداننا، دول العالم الثالث، المركبة ثقافيًّا وسيكولوجيًّا على سطوة الرموز والنخب، بدت المهمة لهذه الجمعيات الأهلية الداعمة، أقل تكلفة وأسرع قطافًا من الدول المتمدنة نسبيًّا.

- المؤسسات والأطر النسوية ودورها التمكيني

بسبب متطلبات هذا البحث، سنعمد إلى تقسيم العمل النسوي في فلسطين إلى قسمين:

الأول: النسوية السياسية، والثاني: المنظمات النسوية الأهلية.

بالنسبة للأول، أي النسوية السياسية، يوجد أكثر من ثلاثة عشر إطارًا نسويًّا تابعًا للأحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية، كحركة فتح، وحركة حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الشعب، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية- القيادة العامة، وجبهة النضال، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، والجبهة العربية الفلسطينية، والصاعقة.. إلخ. وقد نشأت هذه المنظمات النسوية كرئات جماهيرية لهذه الأحزاب، وكجزء من حملة الاستقطاب السياسي لجمهور النساء الذي أدارته هذه المنظمات والأحزاب.

لقد لعبت هذه الأطر النسوية للأحزاب السياسية دورًا بارزًا في انخراط النساء بالعمل السياسي الوطني التحرري العام، بالإضافة إلى الإخراج الجزئي للنساء من حيز المنزل الخاص إلى الحيز الوطني العام، وتشجيعها على الاشتراك في العمل الوطني العام. ولعل تجربة المرأة في الانتفاضة الأولى ومشاركتها الرجال في الأعمال النضالية ومواجهة الاحتلال، ناهيك عن دورها العسكري والإغاثي الذي لعبته هذه الأطر في الخارج، أي في صفوف الثورة الفلسطينية؛ قد ساهم،

وإن بشكل متواضع، في الانتباه إلى الطاقة والفعالية المهمة التي يمكن أن تنتج عن اشتراك المرأة في العمل العام. وبالرغم من التطور الجزئي الذي أضافه اشتراك المرأة في العمل النضالي، إلا أن النظرة للمرأة ومكانتها بقيت أسيرة للنمطية وللثقافة الإقصائية السائدة. أي أن مشاركتها وتضحياتها الكبيرة لم تثمر عن عرفان واضح من المجتمع يرفعها إلى مستوى مساواتها للرجل من حيث التمثيل والمشاركة، ناهيك عن عدم جاهزية هذه الأحزاب لطرح قضية حقوق المرأة كأولوية اجتماعية تسير قدمًا مع قضية التحرر الوطني. لقد بقيت النظرة الفعلية للمرأة الفلسطينية في هذه الأحزاب، نظرة نفعية خالصة، تتمحور حول الزيادة الكمية في حجم هذا الحزب أو ذلك. ولا يختلف في هذه الرؤية، من حيث النتيجة، اليسار واليمين، إذ إن وصول المرأة إلى المواقع القيادية رهن بالكوتا.

أما بالنسبة للمنظمات النسوية الأهلية، فقد انتشرت بأعداد كبيرة في الأراضي الفلسطينية تحت تأثير عاملين مباشرين، الأول: ازدياد وعي النخب النسوية بحقوق المرأة والعدالة الجندرية، والثاني: ازدياد فرص الحصول على المال من قبل مؤسسات غير حكومية. تحت هذين العاملين، انتشرت هذه المنظمات والجمعيات النسوية، وتعددت وظائفها، تعددَ احتياجات المرأة في كل القطاعات الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والحقوقية، والسياسية.. إلخ. لقد أدى انتشارها الواسع، وخضوع غالبيتها لمتطلبات التمويل، إلى تفتيت قضايا النساء ومعالجتها معالجات جزئية وموضعية، ناهيك عن ازدواجية وتضارب أولوياتها، الأمر الذي أدى إلى عدم تحويل هذه الجهود إلى جهود اجتماعية تصب في خدمة الهدف العام للمرأة الفلسطينية، وعزل قضايا النساء عن السياق السياسي والاجتماعي العام. لقد أدى هذا التفتيت لقضايا المرأة إلى تشويه إضافي ارتبط بقياس فعالية وجدوى برامج هذه المؤسسات النسوية، وصارت وحدة قياس الجدوى مرتبطة بجزئية نجاح المشروع من الناحية الشكلية، دون أن ينظر لهذه الجدوى على المستوى العام للحقوق ودرجة تحسينها.

- وضع المرأة الفلسطينية العام

يعرَّف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع تقليدي، تسير فيه العلاقات بناء على أسس هرمية، وتتحدد فيه حقوق وواجبات الأفراد بناءً على جنسهم الاجتماعي.

وفي إطار هذا المجتمع، يمارَس ظلم مبرمج، واستلاب ثقافي يتمظهر بتطويع المرأة لتقبل بواقعها، هذا الواقع الذي ينتهك الحقوق الإنسانية والطبيعية للمرأة كإنسان، ناهيك عن النظرة التقليدية للمرأة، التي تتجلى بتوجيهها للأعمال التقليدية، التربوية والخدماتية. وفي الوقت الذي تشكل فيه المرأة الفلسطينية حوالي نصف مجموع السكان الكلي اي 2،05 مليون من اصل 4،17 مليون حسب جهاز الاحصاء لعام 2011 إلا أن هذه النسبة لا تتوافق مع نسبة مشاركة المرأة، لا في مجموع القوى العاملة (14،7 مقابل 66،7 من نسبة الذكور%- 2011 حسب الجهاز المركزي للإحصاء)، ولا في العملية السياسية أو هياكلها المتعددة. فمشاركة المرأة الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني

لم تحررها من السيطرة الأبوية. وتحاول المرأة، من خلال "التمييز الإيجابي"، تعزيز مشاركتها السياسية في هكذا مجتمع تقليدي، إلا أن هذا التوجه، رغم محدوديته، لم ينعكس على شكل مكاسب حقيقية لحقوقها. إن الخصوصية التي تمتاز بها المرأة الفلسطينية، أي تداخل الوطني بالاجتماعي، جعلت من قضية حقوقها الإنسانية، قضية ثانوية، أي تحوّل المجتمع وبناه السياسية والاجتماعية للانشغال الكلي بمعالجة نتائج الاحتلال على حساب قضاياها وحقوقها.

تقف المرأة الفلسطينية موقف المُقصى بإجحاف، فمشاركتها في الاقتصاد وسوق العمل متواضعة، وبما أن هذه المشاركة هي جزء من عملية التمكين، فقد تم إضعاف أية قوة أو آلية لديها للتغيير. إن الغياب في المشاركة، يعني غيابًا في التنمية، هذا يتجلى في أن حوالي 95,5% من النساء خارج القوى العاملة، ما يعني أن البنية الذكورية للمجتمع تعتبر المرأة في المرتبة الثانية من حيث أحقيتها في الوصول إلى سوق العمل. وقد عززت سياسة الإغلاق وتقطيع أوصال المدن من هذا النهج من ناحية، ونقص الخدمات المساندة للمرأة في التنسيق بين العمل والدور المنزلي من ناحية أخرى. فرغم ارتفاع مستوى التعليم بين الإناث، وتشكيلهن نصف الخريجين من المعاهد والجامعات، إلا أن نسبة مشاركتهن في سوق العمل تقارب 12,8%، وبذلك، أبقى المجتمع ما نسبته 75% من النساء كقطاع مستهلك وغير منتج. من هنا ظهر مفهوم تأنيث البطالة، عبر سياسة التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وفرق الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل على أساس النوع الاجتماعي، بحيث يتمتع الرجل بوظائف إدارية عليا مقارنة بالمرأة، فيضمحل دورها في عملية التنمية، ويتصاعد في الخصوبة والإنجاب والعمل غير مدفوع الأجر.

لقد احتضن المجتمع التقليدي نهج إضعاف مشاركة المرأة الفعالة في الحياة الاقتصادية، فآمن بتقييد مشاركة النساء في قوة العمل وتمكينهن كحل لمشكلة البطالة بين الرجال، وعزز بذلك واقع كون الرجل يحصل على ضعف دخل المرأة. فالنساء يحصلن على 65% من أجر الرجال في الضفة و77% في قطاع غزة (فريدم هاوس).

إن "السقف الزجاجي"، أي التفاوت في فرص العمل، يقوّض ثمار التقدم الذي حققته النساء في التعليم، وهذه العنصرية تهدد الطاقات الاقتصادية والتنموية وتهدد بعدم الاستقرار الاجتماعي. وللمرأة الريفية في هذا الظلم، الحصة الأكبر، فقد تم رفع الغطاء القانوني عن النساء الريفيات. فقانون العمل الفلسطيني، الذي يحدد شروط وظروف العمل، أجاز استثناء عمال الزراعة من بعض أحكام القانون. وبما أن 50% من النساء الريفيات يعملن في حقل الزراعة ويشكلن 65% من المجموع الكلي للعمل الزراعي الفلسطيني، فهن الأكثر تضررًا من هذا النهج. حيث تعمل 48.2% منهن من دون أجر لصالح أزواجهن وآبائهن، فانحاز القانون بذلك إلى التقاليد الاجتماعية في الحد من تطور النساء وتمكينهن اقتصاديًا، ناهيك عن حرمانهن من إرثهن الذي كفلته الشريعة الإسلامية.

وقد دلّ تقرير التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2004 على أن النساء الريفيات

هن ضمن الفئة الأكثر تهميشًا في المجتمع، وظل تأثير المؤسسات النسوية محدودًا للغاية في دورات الحدائق المنزلية وإنشاء المزارع والتصنيع الغذائي كجزء من التمكين الاقتصادي.

أما المرأة اللاجئة والأكثر فقرًا، فقد انخرطت في دورات التصنيع الغذائي والخياطة والمشاريع الصغيرة لضمان دخل أسرتها. ورغم مصادقة واعتراف الأطر القانونية باتفاقيات حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تعترف بحقوق المرأة، إلا أنها لم تصبح جزءًا من عناصر هذه الثقافة القانونية. إذ ما زالت هذه الأطر تؤكد الدور الإنجابي للمرأة ومسؤولية الرجل عن الأسرة وحماية الوحدة الأسرية، وهذا مؤشر على أن الهيكل القانوني ما زال يعامل النساء كزوجات وأمهات وبنات، وليس كأفراد أي مواطنات متساويات في الحقوق والواجبات مع الرجل.

لقد أضحى معروفًا من تجارب عديدة، أن استصدار قوانين متقدمة لا يعني تحققها بالفعل، فغياب آليات تنفيذية لتطبيقها، يعيق تحققها على أرض الواقع، خاصة المتعلقة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي. فحتى وإن انتهج المشرّع الفلسطيني مبادئ المساواة، إلا أن النصوص التي تتضمن تمييزًا ضد المرأة لا تزال موجودة وموروثة من قوانين أردنية ومصرية، وهذا يتجلى في قوانين الأحوال الشخصية التي تتسم بطبيعة تمييزية في كل شؤون الزواج، وخاصة ما يتعلق بحق الطلاق وقوانين الأسرة التي تحدد الرجل كربّ للأسرة وتعطيه الصلاحية للتحكم بزوجته من العمل وحتى السفر، ولا يعتبرها القانون شخصًا كاملاً بصفة شاهدة في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال. وبهذا، تكون القوانين عائقًا أمام تقدم المرأة ومساواتها. إن قانون العقوبات، عدا عن كونه قديمًا، لا يجرم العنف المنزلي ويسمح للذكور بالاستفادة من العقوبات المخففة في حال جرائم الشرف "المادة 340 من قانون العقوبات الأردني الذي تم تعديله في الأردن ولا يزال في القانون الفلسطيني". وتحت ضغط الحركة النسوية، علق الرئيس محمود عباس مادتين في هذا القانون على خلفية قتل المواطنة آية براذعية من الخليل.

إن اشتراط القانون منح العقوبة المخففة عند مفاجأة أحد الزوجين بخيانة شريكه، تضمن تمييزًا، حيث اشترط مسكن الزوجية مكانًا للخيانة على الزوجة بحق زوجها، بينما لم يشترطه على الزوج.

وليس هناك ما هو أوضح في سياسة التمييز عند معاملة القانون للإجهاض الناتج عن الضرب بطريقة تختلف عنه عند استعمال الأدوية.

أما قانون العمل، فعدا عن كونه استثنى مجال الزراعة، فقد وضع أيضًا قيودًا على إجازات الولادة، حيث اشترط 180 يوم عمل قبل كل ولادة.

أما وضع المرأة في قوانين الانتخابات التشريعية والمحلية، فليس بأفضل حالاً، حيث إنه، وعلى الرغم من ضمانه نسبة تمثيلية للمرأة في الترشيح، فإنه لا يضمن المشاركة بنسبة معقولة في عملية صنع القرار، ويحصر الدعم للمرأة من خلال القوائم النسبية، ويستثنيها من الدوائر. أما قانون

انتخاب المجالس المحلية، وإن كان أكثر تقدمية، إلا أنه يضمن نسبة مشاركة تصل إلى 20% في المجالس المحلية وفي التطبيق الفعلي لهذه النسبة لايتعدى تمثيل المراة نسبة ال17%.

لقد كانت نسبة مشاركة المرأة في المجلس التشريعي عام 1996، 5,6% ونسبة 12,8% عام 2006، وذلك فقط من خلال إحدى عشرة قائمة جرت بناء على قانون نسبي ضمن تمثيل المرأة. ولم تنجح في أي مقعد في الدوائر التي لم تعمل بالتمثيل النسبي. ناهيك عن النسبة المتذبذبة في مجلس الوزراء. وعلى مستوى صنع السياسات، تولت المرأة 15,2% من منصب مدير عام، و12% منصب مدير، و25% منصب رئيس قسم، وتزيد النسبة كلما انخفضنا في السلم الوظيفي. وعلاوة على ذلك، يسيطر الذكور على الأحزاب السياسية، وتصل نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار إلى 4.2%. "لقد جرى تطور في هذا السياق (النسبة)، وخاصة لدى بعض الأحزاب اليسارية، وبخاصة حزب الشعب وحزب فدا. إذ، لأول مرة، يجري اختيار امرأة كأمين عام. المقصود زهيرة كمال، أمين عام حزب فدا"، ما يؤكد تدني حجم مشاركة المرأة سياسيًّا.

رغم التقدم الحاصل في مجال التعليم لدى الإناث، إلا أنه لم يرتبط بتقدم على مستوى المشاركة التعليمية والاقتصادية، ما يعني هدر طاقتهن من خلال إقصاء الإناث عن العمل وتقويض ثمار التعليم التي من المفترض أن تكون الآلية الأساسية لتغيير حالة المرأة من المعالة إلى المستقلة.

لقد كانت مشاركة المرأة واسعة في حقل التعليم، إلا أن البعد الجندري في المنهاج الفلسطيني جلي وواضح، حيث تسود التعابير اللغوية الذكورية على اللغوية الأنثوية، ناهيك عن تكريس الصورة النمطية للأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، ما يستدعي زيادة نسبة النساء في مراكز صنع القرار في الجهاز التربوي. لقد ساهمت المشاكل الاجتماعية والأسرية والعادات والتقاليد والزواج المبكر في ظاهرة التسرب من التعليم. وللمرأة الريفية النصيب الأكبر في هذا التهميش في القطاع التعليمي، حيث ترتفع نسبة الأمية في أوساطهن إلى ثلاثة اضعاف مقارنة مع الذكور- احصاء 2011. وفي البيئة الأكثر فقرًا، خاصة في المخيمات، أدى الفقر إلى تفضيل تعليم الذكور على الإناث، وبالتالي، أدى هذا التمييز إلى تقليص فرص النساء وتغليب "مصلحة" العائلة على مصلحة الإناث. لقد وجدت المرأة نفسها في زواج مبكر وأطفال وظروف إعالة مفاجئة عند أسْر الزوج أو استشهاده، عدا عن الأضرار التي تلحق بها كالطلاق والانفصال وتعدد الزوجات والحرمان من الإرث.

وفي مجال الصحة، تعتبر الصحة الإنجابية من أهم الدعائم التي تنقذ أرواح النساء من مضاعفات الحمل والولادة. وفي الحالة الفلسطينية، كانت نسبة وفيات النساء 10.6% عام 2006. ومع أن ظروف الولادة تحسنت في المؤسسات الصحية، إلا أن مؤشرات الرعاية الصحية بعد الولادة تنخفض، ما يجعل حوالي ثلث النساء الفلسطينيات معرضات لمضاعفات ما بعد الولادة، حسب معطيات جهاز الإحصاء المركزي.

إن أخطر المشكلات التي تعاني منها النساء، هي مشكلة العنف المؤسس على النوع

الاجتماعي. إذ في غياب الرادع القانوني والاجتماعي، تتسع ظاهرة العنف كحالات الشروع بالقتل والاغتصاب وجرائم "الشرف" واتساع ظاهرة النساء المعنفات.

أمام هذه المصاعب والعقبات، لا تزال الحركة النسائية غير موحدة البرامج والأهداف والرؤى، ويغلب على بنيتها التشتت والخلافات الفكرية والدينية والسياسية، ما يطرح عليها تحديًا ملموسًا، وهو كيفية بلورة دورها الاجتماعي كحركة فاعلة في صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية. إن سلوك النخب النسوية وطريقة قيادتها للمؤسسات النسوية، عزلها عن قاعدتها النسوية العريضة. إذ لم تتبلور منذ أربعينيات القرن الماضي وحتى نهاية الستينيات حركة نسائية ذات طابع وطني– اجتماعي، وظل نشاط الاتحاد والأطر والجمعيات الخيرية مقتصرًا على اجتماعات نخبوية أو امتدادًا لنشاط الأحزاب السياسية الوطني التحرري. لقد ساهم تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بتعبئة أوسع للمرأة للمشاركة في النضال الوطني، ولكنه لم يأخذ بعدًا جماهيريًّا، ولم يتحول إلى حركة ذات طابع اجتماعي، مقتصرًا دوره على حشد النساء للفعاليات الوطنية والسياسية. وقد زاد الخلاف السياسي والفكري للفصائل السياسية من حالة التفكك في الحركة النسوية. لقد عززت الانتفاضة الأولى، وإدراك النساء الطليعيات؛ أهمية التركيز على النوع الاجتماعي والتنسيق والتشبيك بين المنظمات النسوية، وأثمر هذا التنسيق عن تشكيل المجلس الأعلى للنساء 1989. وبدأت تظهر وتبرز المنظمات الأهلية وغير الحكومية ولكنها بقيت، بأغلبيتها، امتدادًا للحركة السياسية الفلسطينية.

وبعد عام 1995، أي بعد قيام السلطة، بدأت تتأسس منظمات نسوية غير حكومية وبعيدة عن الأحزاب والفصائل، غلب على نشاطها البعد الجندري المنفصل عن البعد السياسي والطبقي والاجتماعي. ومع هذا، لم تنجح هذه المنظمات في حث السلطة على القيام بإجراءات ذات معنى بالنسبة لحقوق النساء، كإلغاء التشريعات المتعلقة بقوانين حقوق العائلة 1954 في قطاع غزة، أو قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 في الضفة الغربية.

استنادا الى القوانين المعمول بها حتى الان لا تزال المرأة بعيدة عن إلغاء أشكال التمييز القانوني، والتقسيم النمطي لعمل النساء والحرمان من الإرث، ومع ذلك، فهي مدعوة للتحالف مع الحركة السياسية التقدمية، كممر إجباري، لتشجيع المشاركة السياسية ومحاربة العنف وتجريمه قانونيًّا، وتغيير واقع تحديد الممولين لأولويات المجتمع الفلسطيني، كما يلزم من هذه المؤسسات إعادة النظر جذريًّا في الدور الإغاثي لحساب وصالح العمل التنموي السياسي ومعالجة إشكالية غلبة الوطني على الاجتماعي، وغلبة الاجتماعي على الوطني، واعتبار حل هذه المعادلة الجدلية سيلعب دورًا مهمًّا في كسر النمطية والثقافة الذكورية في التعامل مع المرأة وموقعها ودورها التنموي.

الجزء الثاني

التمويل وبرامج التمكين

الفصل الأول

- المؤسسات المستهدفة بالبحث وبرامجها:

في إطار البحث حول نتائج التمويل الأوروبي للمؤسسات النسوية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ارتأينا أن نأخذ خمس مؤسسات غير حكومية كعيّنة قياسية لأثر التمويل. وقد وقع الاختيار على المؤسسات التالية:

- **جمعية المرأة العاملة للتنمية الفلسطينية.**
- **جمعية تنمية المرأة الريفية.**
- **طاقم شؤون المرأة.**
- **مؤسسة فاتن للإقراض.**
- **فلسطينيات.**

وعند اختيار هذه المؤسسات، أخذنا بعين الاعتبار تنوع النشاطات "التمكينية" التي تديرها هذه المؤسسات، كما يجدر بنا التنويه إلى أن جل العملية "التمكينية" لهذه المؤسسات تعتمد على مشاريع محددة، ومتغيرة، ويرتبط استمرارها بالتمويل المقدم لها.

إن استعراض عمل هذه المؤسسات لن يستطيع أن يرصد جميع المشاريع التي تم "إنجازها"، لذا، سيركز البحث في فلسفة هذه المشاريع وأنواعها.

1- جمعية المرأة العاملة للتنمية الفلسطينية

تقدم جمعية المرأة العاملة نفسها كمؤسسة تهدف إلى "بناء مجتمع ديمقراطي تسوده قيم العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان". ولأجل تحقيق هذه الهدف، فإن الجمعية تضع نصب أعينها ثلاثة أهداف استراتيجية تمكنها من إنجاز هدفها العام، والمذكور أعلاه. الأهداف الثلاثة هي:

- المساهمة في تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن وانخراطهن في كافة جوانب الحياة العامة على أساس مساواة النوع الاجتماعي واحترام حقوق النساء باعتبارها حقوق إنسان.
- المساهمة في تحسين الصحة النفسية في المجتمع الفلسطيني ومناهضة كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، التي تستهدف النساء.
- تطوير قدرات الجمعية وتحقيق الاستقلال في التمويل.

يقوم العمل التمكيني لهذه الجمعية على أساس تنفيذ البرامج، وليس المشاريع، إذا تعتقد الجمعية أن المشاريع تنتهي بنهاية مدتها، في حين أن البرامج تؤمن الاستمرارية لأهداف هذه البرامج التي تعد بناء على حاجة النساء من خلال عمل جلسات دراسة تدعى فيها النساء أنفسهن لتحديد أهم احتياجاتهن. وبناء على هذه "الفلسفة"، تعمل الجمعية على ثلاثة برامج رئيسية هي:

- **برنامج تمكين المرأة في صنع القرار**: "ويهدف، بالدرجة الأولى، إلى توعية النساء بحقوقهن القانونية والمدنية، وبناء قدرات النساء في مجال القيادة، وزيادة مساهمتهن في مؤسسات صنع القرار. ويحاول البرنامج إفراد حيز خاص للعمل مع النساء العاملات".
- **برنامج الإرشاد والاستشارة النفسية**: وهو البرنامج الأساسي الثاني في الجمعية، ويسعى لتعزيز مفهوم الصحة النفسية، كما يعمل البرنامج على الحدّ من العنف ضد المرأة من خلال سلسلة من الأنشطة تتمثل في الجانب الخدماتي للنساء المعنفات، وخلق رأي عام يرفض "العنف"، كما يسعى البرنامج للضغط على صناع القرار من أجل تعديل القوانين.
- **برنامج بناء القدرات**: أي بناء قدرات كادرها للاستفادة منه ماليًّا عبر مساعدة المؤسسات الأخرى، وذلك لأجل تحقيق الاستقلال المالي والاستدامة والاستقرار في تنفيذ الأنشطة.

تشير السيدة فرانسواز داوود، رئيسة مجلس إدارة الجمعية، في مقدمتها للتقرير السنوي 2010 للجمعية، إلى أن الجمعية تعمل على "تطوير برامجها وتوسيع الأدوات التي تستخدمها في عمليات النضال ضد الاحتلال وفضحه في الساحة الدولية والاشتباك معه في مواقع النضال المختلفة، وكذلك النضال من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية..".

2- جمعية تنمية المرأة الريفية

تعرّف جمعية تنمية المرأة الريفية نفسها بأنها مؤسسة أهلية نسوية تعمل في المناطق الريفية وتهدف إلى تمكين النساء الريفيات من خلال إيمان المؤسسة بقدرة النساء الريفيات على المشاركة الفاعلة "في تنمية مجتمع فلسطيني مستقل وديمقراطي، قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المصادر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومركز صنع القرار". ولتحقيق هذا الهدف، فإن الجمعية تعمل على تنظيم ودعم وتأهيل النساء الريفيات "في نوادٍ نسوية تلتزم

مبادئ العدل والمساواة وقيم المجتمع المدني، وبما يحقق رؤية الجمعية في النهوض بأوضاع النساء الاجتماعية والسياسية". وفي إطار هذه المهمة، صاغت الجمعية مجموعة من الأهداف الفرعية تتلخص في: "تنظيم وبناء مقدرة النوادي النسوية، ودعم نساء النوادي لحصولهن على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأهيل نساء النوادي وتطوير مهاراتهن وزيادة إنتاجهن ودخلهن، والتعريف بدور وحقوق ومكانة النساء الريفيات".

تنفذ الجمعية مشاريعها من خلال الأندية النسوية التي وصل عددها إلى 75 ناديًا موزعةً على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي مشاريع تتلخص في:

- مشاريع توعية: "سياسية، اجتماعية، اقتصادية، صحية" من خلال الدورات وورش العمل.
- مشاريع إكساب مهارات: "دورات حاسوب، دورات تجميل، أعمال يدوية أخرى".
- محاولة إيجاد فرص عمل للنساء.

تعتمد الجمعية تمويلاً على الاتحاد الأوروبي، وأحيانًا على تمويل عربي مثل الصندوق العربي، ومحلي من خلال مؤسسة التعاون.

أبرز المشاريع:

1. **اسم المشروع: "تمكين النساء الريفيات في مراكز صنع القرار والحياة العامة" من 2005-2008**. يهدف المشروع إلى تعزيز دور وتأثير الريفيات في الحياة العامة وتقليص الفجوة بين أوضاع النساء والرجال في الريف الفلسطيني. الممول:AECI/ IEPALA.
2. **اسم المشروع: "تمكين النساء في الحياة العامة وصنع القرار" من -2005 2007**. الهدف العام زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في المجالس المحلية والمجلس التشريعي، عبر الضغط لتحقيق كوتا نسوية بنسبة 20% في قانون الانتخابات ودعوة مختلف الأحزاب لتضمين نساء مرشحات في مواقع رئيسية. الممول: ASTM لوكسمبورغ -2007 2008.
3. **اسم المشروع: "دعم النوادي النسوية الريفية في منطقة رام الله"**. الهدف العام دعم النساء الريفيات اجتماعيًّا واقتصاديًّا من خلال دعم استمرارية عمل النوادي النسوية عبر مشاريع مدرة للدخل، وتمكين عضوات النوادي من الوصول للمعلومات من خلال الكمبيوتر والإنترنت.
4. **اسم المشروع: "تمكين النساء الريفيات" من -2007 2008**. الهدف العام دعم وتقوية النساء الريفيات. الممول: صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.
5. **اسم المشروع: "نحو تدخل مستدام لتخفيف الفقر" من -2007 2009**. الهدف العام مساعدة وتمكين العائلات الفلسطينية الفقيرة على إيجاد دخل يخرجها من دائرة الفقر. الممول: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

المؤسسات الممولة للجمعية: "مؤسسة لوكسمبورغ"، Action solidriteir monde، UNDP، صندوق الأمم المتحدة (UNFPA)، مؤسسة التنمية والإغاثة الدولية (IDRF)، مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة الفلسطينية (NDC)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، المؤسسة الألمانية للتنمية (DED)، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، جمعية الصداقة الفلسطينية- الدنماركية عبر مؤسسة (Kvinfo). التعاون الاسباني (CAP)، مؤسسةfollow the woman.

3- طاقم شؤون المرأة

تأسس طاقم شؤون المرأة في عام 1992 كجزء من الطواقم الفنية التي تكونت لمساندة المفاوض الفلسطيني أثناء محادثات السلام، من أجل المساعدة في إدماج النوع الاجتماعي، في كافة التحضيرات لإقامة الدولة المستقلة، تجسيدًا للشراكة بين الرجال والنساء في دعم وتعزيز عملية السلام. وفي عام 1994، اتخذ الطاقم قرارًا بالتحول إلى ائتلاف نسوي مفتوح أمام الأطر والمراكز النسوية التي تشاركه الرؤية والرسالة، لبناء ائتلاف نسوي موحد للجهود النسوية، بغية الوصول إلى حقوق متساوية، وتحقيق الشراكة في البناء والقرار.

وفي عام 1996، تم وضع أول استراتيجية للطاقم، تمحورت حول التنمية السياسية للمرأة من خلال القيام بحملات تقود إلى إيصال المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمشاركة في إعداد مسودات قوانين تضمن الحقوق السياسية والمدنية للمرأة. "لقد ساهم طاقم شؤون المرأة -على حد تعبيره- من خلال البرامج والمشاريع التي نفذها، بالتعاون مع الأطر النسوية، في إعادة تفعيل وتنشيط قاعدة الأطر، وبناء قيادات نسوية محلية فاعلة، عبر التدريب وحملات التأثير والضغط.

ويلخص طاقم شؤون المرأة أهدافه الرئيسية للمرحلة الراهنة (2010- 2011) بالتالي:

- استحداث قوانين وتشريعات في الدستور الفلسطيني تساوي بين الرجل والمرأة من خلال الضغط.
- تعزيز قدرة النساء على المطالبة بحقوقهن، ولأجل تحقيق هذين الهدفين، يعمل الطاقم على المشاريع التالية:

- **مشروع تمكين المحاميات والاختصاصيات الاجتماعيات:**

يعتمد المشروع في تمويله على ثلاث منح، اثنتان من مؤسسة التعاون، وقيمة كل منحة 155 ألف دولار، والثالثة من مؤسسة المجتمع المفتوح (OSI) وقيمة المنحة 100 ألف دولار. يهدف المشروع، كما يعلن الطاقم، لإيجاد كوادر مؤهلة من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات ليتم تمكين قدراتهن الاستشارية، وإعدادهن لتقديم المساعدة والإرشاد للنساء المهمشات، وخاصة في المناطق الريفية.

- **مشروع تمكين الشباب والشابات:**

يهدف المشروع لتمكين الشباب والشابات ليكونوا قادرين على قيادة حملات لها علاقة بقضايا المرأة. وركز المشروع على الشبان والشابات الريفيات، لعدم قدرتهم على الوصول للمراكز الخدماتية.
استمر المشروع لمدة ثلاث سنوات، ونفذ في محافظات رام الله، ونابلس، وبيت لحم، وطولكرم.

- **مشروع لا للتسرب من المدارس (2007- 2010):**

استهدف المشروع 75 شابة أعمارهن بين 20- 29 سنة، وكنّ جميعًا من الريف. تم خلال المشروع إنجاز دراسة تحدد احتياجات وتحديات الشباب الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي.
موّل المشروع من المؤسسة الاسبانية "حركة من أجل السلام" Movement for peace بقيمة 250 ألف يورو.

- **مشروع تمكين نسويات فاعلات:**

يهدف هذا المشروع إلى تمكين نساء عاملات، ومتطوعات، وناشطات سياسيات في مجال قضايا المرأة وحقوقها.
استهدف المشروع الممول من مؤسسته (NID) نساء من الأطر النسوية ومن المؤسسات النسوية.
نتيجة المشروع أنه تم جمع حالات واقعية تعرضت فيها النساء "للانتهاك" المباشر وغير المباشر من الاحتلال.

4- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"

تأسست مؤسسة "فاتن" منبثقة عن مؤسسة إنقاذ الطفل الفلسطيني عام 1990، بهدف تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وقد بدأت عملها بتقديم خدماتها الإقراضية للنساء الفلسطينيات، صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، توسعت بعد ذلك لتشمل الرجال ذوي المشاريع الصغيرة.

وتعتبر "فاتن" في رسالتها أنها مؤسسة غير ربحية، تقدم خدمات متنوعة ومستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والرواد والناشطين اقتصاديًّا من ذوي الدخل المحدود، خصوصًا النساء، وذلك من خلال موارد بشرية وإمكانيات فنية متطورة للمساهمة في تمكين الأسرة وتنمية المجتمع. وتصوغ "فاتن" أهدافها الاستراتيجية على النحو التالي:

- توفير خدمات مالية للفلسطينيين أصحاب المشاريع الصغيرة وذوي الدخل المحدود.
- تقديم خدمات إقراضية متنوعة.

- الوصول إلى كفاءة تشغيلية.
- اعتماد المؤسسة على نفسها ماليًّا.

تشير إحصائيات شبكة الإقراض الصغير، التي أجريت في حزيران 2009 إلى بلوغ إجمالي عدد المقترضين النشطين في هذه المؤسسات إلى 34,832 مقترضًا، كانت نسبة النساء منهم 49,28%، بحجم محفظة إقراض إجمالي تقدر بـ 53,827,266 دولارًا، وقدرت نسبة الوصول إلى السوق المالية المحتملة بـ18.7%. ومن الجدير بالذكر أن قطاع التمويل الصغير يضم إحدى عشرة مؤسسة منها: دائرة التمويل الصغير لوكالة الأمم المتحدة، ومؤسسة الإسكان الدولية، والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة"، والمركز العربي للتطوير الزراعي، وصندوق التنمية الفلسطيني، وجمعية الشبان المسيحية.. إلخ.

وفي إطار فلسفة الإقراض التي تديرها مؤسسة فاتن، يقول مدير المؤسسة "إن أقصى قرض تعطيه المؤسسة 15000 دولار، وتبدأ بجباية السداد مباشرة، حيث تتم مقاضاة المقترض/ـة قضائيًّا في حالة التخلف عن التسديد".

وفي حالة إعطاء قرض، تلجأ المؤسسة إلى وضع ضمانات على عملية التسديد، من ضمنها التأمين على حياة المقترض، وتحصل المؤسسة على فائدة قيمتها 6.5%، وفي بعض الأحيان، يتم فرض فائدة عالية قد تصل إلى 1% شهريًّا.

وفي تعليل اختلافهم عن البنوك، يقول مدير مؤسسة فاتن في رام الله "إن عمل المؤسسة يقع في المنطقة الوسطى بين الإغاثة والتنمية".

ولا يقتصر عمل المؤسسة على النساء، ولكنهن يصلن إلى نسبة 80% من المقترضين من الريف والمدينة. كما أن المؤسسة لا تتابع المشاريع لكلفة المتابعة ماليًّا، ولكن المتابعة تتم في حالة حدوث خلل في تسديد القرض.

وفيما يتعلق بالتمويل، أشار المدير إلى أنه منذ خمس سنوات، لم تحصل المؤسسة على أي تمويل خارجي، بل تعتمد على التمويل الذاتي من خلال استثمار الأموال وضخها في المشاريع النسوية، وقبل هذه السنوات الخمس، كان اعتماد المؤسسة على تمويل USAID، وتحديدًا مؤسسة إنقاذ الطفل.

5- فلسطينيات

تأسست "فلسطينيات" عام 2005 بهدف تطوير قدرات النساء والشباب في المجالات الإعلامية. ولأجل تحقيق هذه الغاية، تمحورت نشاطات هذه المؤسسة في التدريب والتربية الإعلامية المرتكزة على تحقيق التوازن الجندري في القضايا الإعلامية ورصد التحيز الذكوري وتغيير الصورة

النمطية للمرأة.

وقد استهدفت هذه المؤسسة في أغلب الأحيان الشابات والشبان على وجه الخصوص في محاولة لخلق وعي إعلامي جديد قائم على حساسية العدالة في النوع الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر أن معظم نشاط هذه المؤسسة، اتخذ بعدًا تنويريًّا وتثقيفيًّا أكثر من اتخاذه بعدًا جندريًّا حقوقيًّا.

تدير "فلسطينيات" في إطار خطتها لعام 2010 خمسة مشاريع متنوعة النشاطات والأهداف:

- **مشروع تعزيز التشاركية بين المواطن والقطاع العام (restorting hope)**. وهو ممتد من 2009- 2010، ويستهدف النساء والشباب في محافظات الشمال. ويتكون المشروع من عدة مراحل، يتم خلالها جمع الفئة المستهدفة من كل محافظة مع مدراء الحكم المحلي أو وزراء أو مفوضين، فيما تتركز المرحلة التالية على مناقشة الخطة الاستراتيجية للسلطة ومحاولة تضمينها للتوصيات والتعديلات اللازمة من قبل الفئة المستهدفة، أي النساء والشباب.

في نهاية هذا الجهد، يتم بث حلقات تلفزيونية تستهدف الوزارات التي تم تحديدها في بداية المشروع مثل العمل، والحكم المحلي، والشؤون المدنية، والزراعة، بحضور ممثلين عن الجمهور، حيث يتم خلالها -أي خلال الحلقات التلفزيونية- عرض توصيات المشروع.

ومن اللافت في هذا المشروع أن المؤسسة لا تقوم بمتابعة الوزارات المعنية فيما إذا أخذت بالتوصيات أم لا، وذلك بسبب عدم وجود بند للمتابعة على هذا المشروع. المشروع ممول من USAID بقيمة 100 ألف دولار.

- **مشروع تدريب النساء على عمل مدونات الإنترنت.**

الفئة المستهدفة: نساء إعلاميات، مدة المشروع 6 أيام. تتم متابعة المشروع من خلال الاطلاع على مدونات النساء التي يتم إعدادها خلال الأيام الستة.

المشروع ممول من مؤسسة هنري شبيل.

- **مشروع نادي الإعلاميات الفلسطينيات.**

وهو مشروع يهدف إلى خلق تواصل بين الإعلاميات الفلسطينيات، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يصدر النادي دليل الإعلاميات الصحفيات، وهو عبارة عن دليل تعريفي للصحفيات الفلسطينيات، يتبادلن من خلاله الأفكار والتجارب والهموم، كإعلاميات، ناهيك عن مهمة إبراز الدور الإعلامي النسوي.

المشروع ممول من وقفية الديمقراطية (أميركي).

- **مشروع رصد التحيز الإعلامي على أساس النوع الاجتماعي.**

يهدف المشروع إلى رصد الكيفية التي يتم فيها إظهار صور النساء مقابل الرجال.

وينفذ المشروع عبر ثلاث محطات تلفزيونية، هي وطن، وفلسطين، والأقصى. وتقوم فلسفة هذا الرصد على الاستعانة بطلاب إعلاميين لتعبئة استمارات معدة سلفًا، مثل: عدد النساء العاملات في المحطات الإعلامية، وهل هن محجبات، وهل يتم استخدامهن (كسلعة).. إلخ من الأسئلة التي تتعلق بالتحيز على أساس النوع الاجتماعي.

- **مشروع تعزيز المشاركة في الانتخابات.**

يهدف المشروع إلى تعزيز المساهمة في العملية الانتخابية، من خلال عقد ثلاثة لقاءات محددة، يتم خلالها تثقيف الجمهور المستهدف بالعملية الانتخابية، ومراحلها، وأهميتها، وانعكاساتها على مصالح الجمهور.

هذا المشروع ممول من مكتب التعاون الإيطالي بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية.

قيمة التمويل 1000 يورو لكل لقاء.

شهادات حية في واقع النساء المستفيدات من برامج التمكين

* مشاريع التمكين الاقتصادي- مشاريع مدرة للدخل

(1) مشروع الدجاج البياض (المركز النسوي- فقوعة)

في العام 2006، توجهت مؤسستان لقرية فقوعة لبناء مشروع إنتاجي يخدم نساء القرية، واستهدف عشر نساء. قابلت المؤسستان النساء لتحديد المشروع الأفضل، واستقر الرأي على الدجاج البياض كأفضل مشروع يخدم القرية. تولت مؤسسة UNDP)) المشروع ماليًّا، على أن تقوم جمعية الشبان المسيحية بتنفيذه ميدانيًّا ومتابعة مراحله المختلفة، وتعهدت بعقد دورة تدريبية للنساء العشر حول كيفية إدارة المشروع وتسويقه وتوفير البنية التحتية والإشراف بشكل كامل.

لظروف ما، لم تبدأ المؤسسة المنفذة المشروع، ما أدى إلى ضياع التمويل، وهنا تحركت النساء بمبادرة ذاتية وتقدمن بالمشروع مباشرة إلى الممول من خلال المركز النسوي، وتعهدت النساء بإدارة المشروع بخبرتهن المحدودة، ولكن كان لديهن تصميم على إنجاز المشروع، وبمساهمة ودعم

من قبل المجلس البلدي بالقرية.

بدأ المشروع بتكلفة إجمالية 40 ألف شيقل (1200 دجاجة بياضة)، وتابعت الهيئة الإدارية المكونة من 7 نساء كل الأمور اللوجستية من استئجار (بركسات للدجاج) وتوفير الأعلاف والماء والكهرباء. وتعهدت المؤسسة الممولة بمساعدة المشروع لمدة شهرين حتى يقف على قدميه ويكون جاهزًا للإنتاج، فدفعت ثمن الأعلاف وإيجار البركسات وبدل الماء والكهرباء، وانطلق المشروع بداية عام 2006، وكانت رؤية المركز النسوي أن يتم استثمار الأرباح لتكون قروضًا لعضوات المركز النسوي الـ85 حسب حاجتهن، وبنظام تسديد معين.
أنتجت النساء 35 كرتونة بيض في اليوم الأول، ولكن إنفلونزا الطيور ضربت الناتج، ولم تستطع النساء بيع البيض، فوزع على المستفيدات والعاملات داخل المشروع، وأيضًا فقراء القرية.

ثم ارتفع الإنتاج لـ900 كرتونة، وبيعت الكرتونة الواحدة بسعر منخفض (4 شواقل)، ولم يحقق المشروع في الأشهر الأولى النتائج المرجوة، ولكن النساء حاولن التقدم، وكن يحاولن تعلم العمل وتقسيمه. لاحقًا تحسن سعر الكرتونة ليصل إلى 6 شواقل، ولكن الديون كانت تراكمت على المشروع، من إيجار وثمن أعلاف وكراتين فارغة. أما التسويق فكان ممتازًا ويباع كل الإنتاج نظرًا لكون البيض طازجًا وبلا أي كيماويات، وهناك طبيب بيطري يتابع صحة الدجاج بشكل دوري.

في السنة الأولى، بالكاد حقق المشروع الاكتفاء الذاتي من البيض، ولكنه لم يوفر سيولة لتمويل قروض كما كان مخططًا، حتى إنه أنهى عامه الأول مع دين كبير.

ورفضت المؤسسة الممولة سداد الديون المتراكمة، إذ كان المفروض أن يربح المشروع ويسدد التزاماته، وهنا جاءت اللحظة الحاسمة: هل تستمر النساء أم يتوقفن؟

بدا الأمر مقلقًا ومحبطًا، فقد صرفن وقتًا وجهدًا في المشروع، وتعلمن العمل الجماعي. تقول مديرة المركز النسوي ميسون سلامة: "كنا قد وضعنا 2000 شيقل كربح شهري من المشروع، ولكن هذا لم يتحقق بسبب قلة الخبرة في إدارة المشروع وإنفلونزا الطيور.

أما السيدة لطفية محمود عباس نائبة المديرة فتقول: "ارتفاع أسعار العلف مع قلة الإنتاج في الأشهر الأخيرة (الدجاج لا ينتج بيضًا خلال الشتاء)، وضعنا في مأزق، لقد حققنا توازنًا في الإنتاج والتسويق، ولكن ما زالت الأسعار دون المستوى المطلوب.

تشير النساء إلى قلة خبرتهن في الإدارة المالية وكتابة التقارير، ولكن الحماس كان واضحًا وهن ينظرن للتجربة بنجاح، حيث كانت بعض النساء يتابعن المشروع حتى ساعات متأخرة، ويبادرن لحل الإشكالات الطارئة.

تعددت الأفكار حول الحلول الممكنة، سواء عبر تقسيط الديون، أو تقليل الكلفة عبر تصويم الدجاج حتى يبدأ فترة الإنتاج الثانية، إلا أنه بعد عام واحد، توقف المشروع بشكل نهائي ولم تستطع

السيدات الصمود، خاصة مع تسرب الإحباط لعضوات المركز النسوي وفشلهن في الحصول على دعم مؤسساتي. ورغم المحاولات الحثيثة، لم تستطع النساء توفير دعم للمحافظة على الدجاج المنتج حيث كان يتهدده الموت.

(2) فدوى ساق الله- جنين- محل مطرزات وحليّ تقليدية

تبلغ فدوى من العمر 40 عامًا. بدأت في العمل منذ سنوات، كهواية، ولكن نظرًا للظروف الاقتصادية خلال الانتفاضة الثانية، وتوقف الزوج عن العمل، حيث كان يملك محلاً في المنطقة الصناعية بجنين، ومع قلة الدخل، تراكمت ديون المحل وأفلس بشكل نهائي وأصبح الزوج عاطلاً عن العمل بشكل كامل، حيث يعتمد فقط على برامج التشغيل لمكافحة البطالة التي توفرها بلدية جنين، ولا يتقاضى أكثر من 1000 شيقل خلال فترات العمل، وهو مبلغ ضئيل لعائلة فدوى، ولا يكفي لمستلزمات الحياة اليومية وإيجار البيت؛ كل ذلك جعل فدوى تحوّل هوايتها لحرفة مدرة للدخل، بالذات مع حاجتها لتعليم بناتها وإصرارها على ذلك.

عندما أنهت ابنتها الثانوية العامة، توجهت لعدة مؤسسات للحصول على قرض منها (مؤسسة أصالة لصاحبات الأعمال، ومؤسسة فاتن، وجمعية التوفير والتسليف).

كان القرض الأول من جمعية التوفير والتسليف، وكانت تعتمد في تسويق منتجها على المعارض والعلاقات الشخصية، حتى صارت معروفة لدى المحيطين، حتى أنهت تعليم ابنتها الأولى في الجامعة العربية الأمريكية بنجاح.

لكن، وصلت الابنة الثانية للثانوية العامة، وصار الأمر صعبًا، فالقروض أرهقتها بشكل كبير ولم تعد قادرة على السداد، فكانت تقوم باقتراض مبالغ لسداد قيمة القرض الشهرية، فنسبة الفائدة على القروض عالية، وكذلك الضمانات المطلوبة مرهقة للنساء، فكانت تقترض لسداد القرض.

التسويق كان أكثر المهمات الصعبة لفدوى، وكانت تحتاج دومًا لتطوير حرفتها ليكون المنتج مقبولاً. وحرفة التطريز سهلة التقليد من قبل النساء، ما يجعل المهمة صعبة أمام فدوى. وقد استعانت بابنتها لتخرج لها نماذج حديثة وجديدة من خلال الإنترنت، وحاولت أن تقوم بكل عمليات الإنتاج بحيث تقلل المصاريف، فحتى يكون المنتج كاملاً بشكله النهائي، فهو بحاجة لعدة مراحل، وكل مرحلة تحتاج لتكلفة معينة.

تعاني فدوى من عدم إقبال المستهلك على شراء القطعة ذات الجودة العالية بسعر مناسب، خاصة أن المطرزات تملأ السوق، دون الانتباه لعنصر الجودة.

العامل الفردي وشخصية فدوى له دور كبير في عملها، فهو مرهق ومضنٍ ويحتاج لساعات طويلة من العمل داخل البيت، وأيضًا للقيام بكل أعمال البيت ورعاية عائلتها.

افتتحت فدوى أخيرًا محلاً في حارتها لتسويق منتجها، وبالطبع هذا المحل الصغير لا يتمتع بالإقبال، ويقتصر على أهل الحارة، فهي لا تستطيع أن تستأجر محلاً كبيرًا في منطقة معروفة، لكلفة ذلك العالية.

تشكو فدوى من قلة المعارض، وهي معارض تقيمها مؤسسات نسوية بشكل خاص، وبالعادة تكون متباعدة ومكلفة، حيث تتحمل هي أجور النقل، ولا يكون هناك ضمان لحد أدنى من تغطية المصاريف، ولكنها تجد حالها أفضل قليلاً من النساء العاملات بالإنتاج الغذائي الذي يكون معرضًا للفساد، بينما هي تحمل أغراضها وتعود بها وتكون صالحة للبيع لفترة طويلة.

تنظر فدوى بنجاح لعملها، فهو يساهم بدرجة أولى بتمكينها اقتصاديًّا لرعاية عائلتها وتعليم بناتها، وترى أنه ساهم بتطوير شخصيتها جدًّا، ولكنه عمل صعب وغير دائم، فالتطريز مرهق صحيًّا وبدنيًّا.

(3) سلام جلامنة 36عامًا- فقوعة- جنين

ولدت سلام جلامنة في قرية فقوعة جنوب شرق مدينة جنين، وتزوجت فيها. عمرها 36 سنة، لكن ملامحها تجعلها تبدو أكبر بعشر سنوات. تقول: "تزوجت وعمري 20 عامًا، وقد أنهيت الصف العاشر، والتحقت بعد المدرسة بدورة لتعليم الخياطة، كانت ظروفي العائلية صعبة جدًّا، فتزوجت أول من طرق بيتنا، وهو عامل بناء غير متعلم. لدي الآن أربعة أولاد وبنتان، أعمارهم بين 7- 15 سنة. أعيش مع عائلة زوجي المكونة من شقيقة غير متزوجة في الأربعين من العمر وأخ معاق، ونقيم جميعًا في بيت العائلة. قبل الانتفاضة، كان زوجي يعمل في إسرائيل، وخلال الانتفاضة، توقف عمله، وصرت أذهب للجبال لجمع العكوب والزعتر والفقع، وكنت أجمع الحطب لاستخدامه بديلاً عن الوقود. كنا نبيع النباتات وننفق على العائلة، حيث كنت أقوم وابنة "حماي" بتنظيف العكوب، وهو عمل مضنٍ ويحتاج الكثير من الوقت".

تضيف سلام: "دخلنا الشهري من هذا العمل لا يتجاوز 400 دولار، يضافُ إليه مبلغ صغير تتلقاه شقيقة زوجي وشقيقها المعاق من وزارة الشؤون الاجتماعية (30 دولارًا شهريًّا)".

قبل ثماني سنوات، بدأت سلام وزوجها ببناء بيت على أرض تمتلكها عائلة الزوج، ولكن توقف البناء والتشطيب نظرًا للظروف المالية الصعبة.

خلال الانتفاضة، ومع بدء بناء الجدار، انقطع مصدر رزق العائلة من جني النباتات البرية، حيث لم تستطع سلام -وأهل قريتها جميعًا- الوصول للجبال لقطف الزعتر والفقع، فقد التهم الجدار أغلب أراضي القرية، وخاصة الجبال المرتفعة، فالقرية حدودية ومحاذية للخط الأخضر.

على مدى أربع سنوات، كانت سلام تبيع من الأغنام الموجودة لديها، وباعت آخر قطعة من

مصاغها الذهبي لتغطية المصروفات اليومية، وحاولت بشتى الطرق توفير المال لتأمين احتياجات أطفالها، فزوجها يرفض العمل المتقطع، ولا يرغب بالعمل الزراعي. تقول سلام: إن معظم رجال قريتها يعافون العمل الزراعي بعد أن عملوا لسنوات طويلة كعمال داخل الخط الأخضر، وكان المردود الاقتصادي للعامل أفضل بكثير منه للمزارع، لذا، وعلى مدى سنوات الاحتلال الطويلة، تربت ثقافة مفادها أن العمل الزراعي للنساء ويقوم به الرجال من باب الترفيه، ويقتصر عملهم على بيع المنتج في المدينة.

استثمرت سلام حديقة البيت الجديد (غير المكتمل) في زراعة بعض الخضراوات، وربّت عددًا من الدجاجات لتبيع بيضها، وفي موسم الصبر من شهر تموز وحتى أول أيلول، كان تقوم بضمان الصبر وتنظيفه، وبيعه زوجها. والضمان هو أن تستأجر الأراضي من أصحابها مقابل مبلغ مالي، وأحيانًا تشاركهم بحصتها من المنتج، ويلجأ فلاحون كثر للضمان لأنهم لا يملكون أراضي، إضافة إلى أن النساء لا يمتلكن الأرض. تقول سلام: "تبقى الأراضي محصورة بيد العائلة، حتى في حالات موت الآباء، فالحصة الشرعية للفتاة تبقى ضمن أملاك العائلة، خاصة إذا كانت متزوجة في عائلة غريبة، وذات الحظ الطيب تأخذ جزءًا يسيرًا من المنتج آخر العام، أخشى الآن أن أطالب إخوتي بحصتي من الأرض. ربما لاحقًا عندما يشتد عود أبنائي، فهم صغار وزوجي لا يدعمني".

تعلمت سلام أن تتحكم بدخلها، فما تعمل به هو لها، ولكنها تنفقه على البيت والأولاد. تقول: "عندما أفكر بشراء شيء خاص، وهذا نادرًا ما يحدث، يعارض زوجي أو يحتج. حاولت أن أكمل الثانوية العامة، فعارض بشدة. ساعدته في بناء البيت وكنت أدعمه ماليًّا وأنقل الطوب وأعاونه في رفع الماء ونقل الإسمنت لأوفر أجرة العامل، ومع ذلك، رفض أن يسجل البيت باسمينا".

وتضيف: "ما تعلمته هو أن أصر على أخذ النقود بدل عملي المضني، وهذا ضريبته عالية، حيث أتكفل أنا بكل المصاريف، وما يهمني فقط أن يتعلم أولادي".

تقول، وهي تستعرض شريط يومها: "أصحو في السادسة صباحًا، وأنهي أعمال البيت بحدود العاشرة، وبعدها أنطلق لأعمال مختلفة حتى المساء، حيث أساعد أبنائي في دراستهم، وفي الليل، أقوم بالتطريز بالإبرة لأوفر بعض المال. مرهقة تمامًا حياتي".

خلال أعوام الانتفاضة، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية، دخلت بعض المؤسسات لقرية سلام لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل بهدف تحسين الأوضاع المعيشية، وكان المشروع الذي راق لها تربية النحل وإنتاج العسل. التحقت بدورة مع المركز النسوي التابع للقرية، وتعلمت من خلال مهندس زراعي طرق تربية النحل وقطف العسل، وكانت نحلاتها الأفضل خلال عامين. تقول: "كنت أنتبه لكل كلمة يقولها المدرب، وتعلمت أن النحل بحاجة للصبر -وهذا ما أتقنه تمامًا- والرعاية الدائمة. لم يعول الرجال كثيرًا علينا في إدارة المناحل، وقالوا إن مناحل النساء ستفشل حتمًا، فالنحل خطر ومفترس ولا يليق بالنساء، ولكن مع التجربة، اكتشفت أن تربية النحل ممكنة". مديرة المركز النسوي

التي بدت متحمسة جدًّا لسلام ومثابرتها قالت: "الرجال يعرفون أن المناحل مجدية اقتصاديًّا، لذا، كانوا يحاولون السيطرة على المشروع، فالعسل دومًا يباع بثمن مرتفع، لكن نحن استطعنا انتزاع بعض المشاريع للنساء، تقريبًا ست مناحل". وتقول ضاحكة، وهي بين نساء المركز الثمانين: "اسألي المهندس المتابع للمشروع، إنه يتذمر طوال الوقت من قلة صبر الرجال وهروب ملكات النحل المتكرر لديهم، كما أنهم يطعمون النحل السكر، النساء أكثر أمانة وإخلاصًا".

تكمل سلام تعليقًا على قول مديرة المركز: "أجل، كان مشروعي الأفضل، لم أغش، وكنت أراعي النحل وأطعمه نتاجه في الشتاء (العسل)، لذا، حافظت على الخلايا الخاصة بي دون أذى ودون هروب الملكات، وسأركز في هذا المشروع كمشروع دائم ومدر للدخل".

تبتسم سلام للمرة الأولى منذ بدء الحديث، وتقول: "عملي غيّر في عاداتي، وأيضًا موقعي العائلي، فأنا أتحكم بما أجنيه، ولكن ما زلت محكومة بقرار الزوج فيما يتعلق بأمر التعليم، فهو يرفض بشدة أن أكمل دراستي (حلم حياتي)، وأن أذهب للجامعة، ولكن هذا صعب كما يبدو، لذا، سأركز في تعليم الأبناء، وزوجي لا يعارض ما دمت سأتحمل أنا المصاريف. يا ليتني أكملت تعليمي قبل الزواج. أنا نادمة لأنني لم أتعلم ولم أتزوج من شخص متعلم".

توقف مشروع سلام بعد عامين، ولم تستطع المتابعة لطارئ ألم بخلية النحل لم تستطع السيطرة عليه، وكانت المؤسسة الممولة قد أنهت مشروعها بالقرية، ولم تكن من فرصة للبدء من جديد، المؤسسات الممولة الجديدة منحت مشاريع خلايا النحل للرجال، وقيّدت النساء في الإنتاج الغذائي التقليدي (الجبن والألبان وتجفيف الأعشاب)، حتى لا تدخل في صراعات مع رجال القرية.

*** تمكين من خلال التعليم**

إنعام فوزي- بلاطة البلد- نابلس

تبلغ إنعام من العمر 43 عامًا. متزوجة ولديها ولد واحد. تبدأ إنعام حكايتها بالحديث عن زواجها وهي في السابعة عشرة. عاشت ربة بيت لسنوات طويلة. ظروف الانتفاضة والظروف الاجتماعية الصعبة أبعدتها عن التفكير بالتعليم. أمضت عدة سنوات في أعمال يدوية وبعض الأعمال التطوعية، وبدأت في سن متأخرة التردد على العمل النسوي، وانضمت لجمعية بلاطة النسوية منذ تأسيسها. من خلال العمل التطوعي والمشاريع التي تقوم بها المؤسسة، قررت إنعام العودة للدراسة بعد انقطاع لـ19 عامًا، حيث شجعها جو العمل النسوي على التفكير بشكل جدي بالتعليم. تابعت دراستها الجامعية تخصص تربية ابتدائية، وهو التخصص الذي وجدته مناسبًا لقدراتها وما تحبه، فقد كانت لها تجربة مع طلاب المدارس وتدريسهم.

دعم المؤسسة النسوية لإنعام جاء من خلال انخراطها بالعمل الطوعي وتلقيها لعدد من التدريبات، فهي عضو هيئة إدارية في جمعية بلاطة النسوية، وواضح كما تقول أن انخراطها بالعمل النسوي صقل شخصيتها، حيث كانت شديدة الخجل وتحس أنها دومًا غير مبادرة، لكن تعلمت أن تغير كثيرًا في حياتها.

بعد إنهاء الدراسة، حالفها الحظ مرة واحدة لتعمل بديلة لأشهر قليلة في إحدى المدارس، وما زالت تنتظر أن تحصل على وظيفة ثابتة في سلك التعليم، حيث تقدمت بطلب لوزارة التربية، وقدمت الامتحان.

إنعام تبلغ من العمر الآن 43 عامًا، أي أن أمامها عامين فقط لتحصل على وظيفة حكومية، وأمامها 15 سنة للعمل داخل قطاع الحكومة حسب القوانين، أو في المدارس الخاصة.

تقول إنعام: "أعرف أن فرصتي قليلة للعمل، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من الخريجين والخريجات الجدد، وبالذات في تخصص التربية الابتدائية، ولكن مع سنوات الانقطاع، لم يكن ممكنًا الذهاب لتخصص آخر، وأيضًا طبيعة دراستي في الجامعة المفتوحة أيضًا لا تترك أمامي خيارات عديدة.

في ظروف كالتي مرت بها إنعام، كان عامل السن والزواج وطبيعة القرية حاسمًا في خيارات النساء، وطرحت النساء في مجموعة إنعام أسئلة كثيرة حول ضرورة أن تكون لوزارة التربية نظرة خاصة لمن ينهين في عمر متقدمة دراستهم الجامعية، وكان واضحًا أن ما يطرح من تخصصات لتعليم الكبار لا يقدم للنساء إلا فرصة واحدة، وهي أن يصبحن مدرسات، في مجال وسوق مختنقة كثيرًا بطالبي العمل.

التعليم أثر إيجابًا على شخصية إنعام، كما تقول، وأصبح لديها حلم جديد بمواصلة حياتها بشكل أفضل.

في التعليق على فرص النساء في عمر متقدم في مؤسسات نسوية، لم تقم إلا مؤسسة نسوية واحدة بالعمل على يوم توظيفي للنساء في أعمار، وهي مركز الدراسات النسوية، ولكن هذا ليس نظامًا ثابتًا لدى المؤسسات.

عبير جيبات- علار- طولكرم

عبير جيبات تبلغ من العمر 33 عامًا، وهي من قرية عتيل. بدأت حكايتها في سن الخامسة عشرة، عندما توفي والدها، ولم يقدم لها أحد النصح، ولا وعد بإكمال تعليمها ولا رفض. صمت الجميع، كما تقول. وتضيف: "جميع فتيات القرية كن يتزوجن في مثل هذا السن، فأخواتي تزوجن بنفس العمر، وأنا لم أجد طريقة للخروج من حالتي الصعبة بعد وفاة والدي سوى الزواج من أول

عريس يطرق بابنا".

في قرية عتيل كانت هناك مدارس ثانوية للبنين والبنات في عام 93، وهو العام الذي تزوجت به عبير، لكن الفتيات، بشكل عام، لا يكملن تعليمهن الجامعي إلا فيما ندر. تزوجت عبير وانتقلت لقرية مجاورة، لكنها تختلف عن قريتها، فقرية علار أكثر انغلاقًا ولا تتمتع، كقريتها، بمدارس ثانوية للبنات، حيث كانت باقي القرى تأتي لعتيل للدراسة.

حلم إكمال الدراسة ظل يراودها طوال الوقت، وقد حملته لزوجها مرات ومرات، لكن ظروف الحياة وإنجاب الأبناء كان يبعد تحقيق رغبتها: "أنجبت أبنائي الأربعة وأنا أحلم بالدراسة، ولكن لم يكن هناك من أفق. قررت وزوجي أن يكون طفلنا الرابع آخر طفل، وشجعني زوجي على العودة، شرط أن تكمل ابنتي الصغرى عامها السادس وتدخل المدرسة. كنت في ذلك الوقت أشارك في عضوية جمعية علار للتنمية الريفية، وأتابع ما تقدمه من نشاطات، وكنت نشيطة وفاعلة في القرية. في أحد المشاريع، عرضت إحدى الدول المانحة مشروعًا للقرية نختاره نحن النساء، فكان المطلب الرئيس تأمين صف للثانوية العامة لمن اجتازت السن القانونية للدراسة في المدارس. تقدمت 20 سيدة من قريتنا والقرى المجاورة، وانضممن للصف، حيث وفر المشروع المدرسين والمدرسات وصفًا تعليميًّا ومواصلات للقادمات من القرى الأخرى، وبدأ متأخرًا عن العام الدراسي ثلاثة أشهر، وفوجئتُ أيضًا بحملي للمرة الخامسة، ما زاد من صعوبة الأمر، لكنني واصلت الدراسة في صف التوجيهي. تابعت امتحاناتي واجتزتها بنجاح وأنا أضع المولود الخامس". علمًا أن عبير هي أم لطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتابع: "تلقيت مساعدة من جميع من هم حولي، والتحقت مباشرة بجامعة القدس المفتوحة، وأنهت الدراسة في ثلاث سنوات ونصف السنة، وهي فترة قياسية، تخصص لغة عربية".

تقدمت عبير للالتحاق بالتربية والتعليم، وستدخل منافسة حادة في وظيفة التدريس. تقول عبير: "لم يكن من السهل الذهاب لتخصص آخر، فانقطاعي الطويل عن الدراسة، حدّ من خياراتي، كما أن وجود عائلة وبيت وعدد كبير من الأطفال يجعل العملية أكثر صعوبة. لكن الإرادة والتنظيم يساعدان في تخفيف الأعباء".

تبدو علامات الدهشة على عبير وهي تستمع لفتيات في الجامعة يتحدثن عن مللهن من التعليم وعدم جدواه، وأنه لا يوفر فرصة للعمل، وهي مفارقة تفسرها عبير أن الفتيات اليوم ربما لا يقدرن ما بين أيديهن، وتقول إنها تعلمت درسًا ونقطة حاسمة، خاصة فيما يتعلق بزواج بناتها بعمر صغير، فهي لن تكرر ما حدث لها.

تجربة صف التوجيهي لم تتكرر في قرية علار لتوقف التمويل لهذا المشروع وعدم قدرة المركز على إنشاء صف وتوفير كل المستلزمات المادية والتمويل الثابت، وهذا المشروع، على أهميته، لم يكرره الممول إلا لعام واحد بين 2007-2008، وهو مؤسسة اليونيفم.

تم تكرار المشروع على عاتق الجمعية لسنة واحدة بتمويل ودعم من البلدية والمدرسين وتمويل ذاتي من قبل الدارسات، وكان العدد فقط 11 سيدة. وتوقف المشروع بشكل كامل بعد أن أُقرت المناهج الفلسطينية الجديدة للثانوية العامة، ما جعل هناك صعوبة في إجراء التجربة للمرة الثالثة.

*** تمكين مجتمعي**

مريم سلامة حسين شديد 42 عامًا، عزباء- بلدة علار- طولكرم

تعمل مريم منسقة ميدانية منذ 10 سنوات. حاصلة على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم، بعد انقطاع عن الدراسة لمدة 9 سنوات بسبب ظروف أسرية صعبة، والوضع الاقتصادي المتدني للأسرة، إلا أنها تغلبت على جميع الظروف وبدأت بالعمل وتوفير الدخل لتغطية مصاريف الدراسة.

تقول: "بداية، كانت لدي رغبة عالية في العمل المجتمعي، بالذات الجانب النسوي، والقضايا النسوية البسيطة التي كانت تطرح أمامي منذ طفولتي. فقد كانت النساء يأتين لزيارة أمي المريضة في البيت، حيث نسجت شبكة علاقات واسعة بسبب عملها خياطة قبل المرض. من القصص التي كنت أسمعها أن فلانة لم يشتر لها زوجها فستانًا منذ عامين، وأن فلانة تغسل خرقتها (غطاء الرأس) وتنتظره حتى يجف وتلبسه مرة أخرى، ولا تملك شيئًا من المال لتشتري أي شيء يخصها، علمًا بأنها تعمل مع زوجها يدًا بيد في المزرعة أو بتربية الحيوانات، كانت تدور بخاطري عدة أسئلة: لماذا يوجد المال بيد الرجل؟ ولماذا لا تمتلك المرأة المال مثل الرجل؟ ولماذا هذا الحرمان الذي تعيشه النساء؟. في أحد الأيام، جاء لزيارة أبي زوج إحدى النساء اللواتي عرضن معاناتهن، فطلبت من والدي أن أدخل وأجلس معهم، وتحدثت للرجل بكل أدب، وقلت له: لماذا لا تعطي زوجتك نقودًا لتشتري ملابس وأغراضًا للبيت مثلما تحب، والدي مثلاً يترك النقود مع أمي في الخزانة وتشتري لنا ولها ما نحتاجه".

"الرجل -تتابع مريم- قال لماذا هذا الكلام، عيب النساء يحملن نقود وعيب هالحكي، هي ماكلة شاربة نايمة، ليش الفلوس، شو بدها فيها. لم أتوقف، وبقيت ألحّ عليه، وبعد فترة، جاءت السيدة لزيارتنا وهي تلبس خرقة جديدة، وأحضرت قطعة قماش لأمي لتخيط لها فستانًا جديدًا. ويا لها من فرحة. لقد شعرت أنني حققت شيئًا كبيرًا ونجحت في المهمة، من هنا كانت بداية العمل المجتمعي. ومنذ ذلك اليوم، اعتبرت قضية أي امرأة هي قضيتي الشخصية ومعاناتها هي معاناتي. تحريض العديد من الأقارب لإخوتي لعدم خروجي من المنزل وعدم الاختلاط بالمجتمع وأن الفتاة خلقت للبيت ولا شيء آخر ربما يسيء لسمعتها؛ أعطاني دافعًا للإصرار على الاستمرار في مسيرتي لأثبت لهم أن نظريتهم خاطئة.

أما الموقف الثاني الذي مرت به مريم، فهي تقول: "في بداية عام 2003، عينت عضوة مجلس في بلدية علار. الأطفال لحقوني بالشارع أكثر من مرة ويصرخون أنني سأصعد على عامود الكهرباء، طبعًا الأطفال لا يدركون شيئًا عن أعمال الأعضاء، إلا أنهم سمعوا الكبار يتحدثون بذلك. الموقف كان محرجًا للغاية، إلا انني جمعت الأطفال وجلسنا بالشارع على درج أحد المنازل وبدأنا بالتحدث عن دور الأعضاء وأهمية وجود البنت في البلدية، وبعدها أصبح هؤلاء الأطفال من أعز الأصدقاء، ومنهم عدد كبير ما زال متطوعًا في جمعية علار لتنمية المرأة".

وتضيف مريم: "أعمل الآن في القضايا النسوية من خلال التطبيق العملي لمواجهة القضايا المجتمعية وحلها على أرض الواقع. الدخل الذي تقدمه المؤسسات يعمل على الاستقلالية الاقتصادية، وهذا بحد ذاته يعمل على تقوية الشخصية، بحيث يشعر الفرد أنه ملك نفسه ولا يقع تحت رحمة أي شخص ليلبي احتياجاته المادية، كذلك الاختلاط بكافة شرائح المجتمع يكسب الفرد مهارات وقدرات تزيد من تطوير قدراته، والعمل تحت مظلة مؤسسة يزيد من ثقة المجتمع بالفرد، ولكن إذا كان يعمل بشكل فردي، فإن ثقة المجتمع به تكون ضعيفة نوعًا ما. والعمل في مؤسسة نسوية يزيد من العلاقات المجتمعية، وأيضًا يبني جسورًا من الثقة بين الشخص والمجتمع، وبين النساء".

وتختتم مريم حديثها قائلة: "تساهم مؤسستي في تمكيني من خلال التدريبات وإعطائي الفرصة لاتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، ثقة المجتمع بمؤسسة أكبر من ثقته بفرد، لأن المؤسسة إطار عام ومظلة للجميع. أيضًا وجود الأفراد الذين يتمتعون بثقة المجتمع في المؤسسة يكسبها ثقة عالية. وعلى المستوى الفردي، يحفظ حقوق المرأة كعاملة في المؤسسة من ناحية الرواتب والترقيات والتأمينات الصحية والأمنية. أجد نفسي قادرة على التأثير من خلال الاجتماعات ووضع الخطط والأخذ بالرأي الصواب.. على مستوى البيت، أتمتع الآن بجميع الحقوق واتخاذ القرارات، علمًا أنني عانيت كثيرًا من محاولات الاستغلال وسلب الحقوق، إلا أن إصراري على حقوقي قوي ولا يؤثر عليه أي شيء. طبعًا السبب الأساسي هو الاستقلالية الاقتصادية حسب رأيي، أسكن ببيتًا مستقلاً ولكن مع العائلة، وآمل الوصول لمركز سياسي عريق بتنظيم سياسي، وأرغب في إكمال دراسات عليا والسفر والتعرف على مجتمعات أخرى لتبادل الخبرات بالاتجاهين. لم تقدم لي مؤسستي فرصة حتى الآن، ولكن آمل ذلك".

مريم إسماعيل موسى 49 عامًا، عزباء

تعمل مريم في طاقم شؤون المرأة، وتنشط تطوعيًّا في 4 مؤسسات مجتمعية. ولدت لأسرة مكونة من أربع بنات وابن واحد. تقول: "كان أبي مزارعًا يمتلك حسًّا وطنيًّا عاليًّا وقد سدد ثمنه غاليًا. مطلع العام 1969 اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتهمة الانتماء لحركة فتح ونشاطه في صفوفها، وكانت أول مواجهة مع جيش الاحتلال. استشهد والدي عام 1976 على أرض لبنان خلال الحرب

الأهلية دفاعًا عن المقاومة الفلسطينية. بعد عامين على رحيله، تزوجتْ والدتي وتفرغتْ لحياتها الجديدة تاركة لي مهمة تربية أشقائي. كنتُ أكبرهم سنًّا، فاضطررتُ إلى ترك مقاعد الدراسة مبكرًا لأعمل في نسج الصوف الذي اكتسبتُ خبرته من والدتي لإعالة أشقائي وجدتي التي تولت متابعة شؤوننا".

وتضيف: "في عام 1982 انخرطتُ رسميًّا بلجان المرأة الفلسطينية على مستوى بيت لحم. نشطنا في تشكيل لجان المواقع، ولم يكن عملنا محصورًا بقضايا النساء فقط، بل امتد إلى النشاط السياسي، عبر توجيه الأهالي ولا سيما النساء نحو العمل الوطني ومقاومة الاحتلال".

شهد العام 1982 محطة رئيسية في مسيرة مريم الكفاحية، إذ شهد اعتقال شقيقها فايز، الذي قضى عامًا في سجون الاحتلال، ثم واجهت بعد وقت قصير من اعتقال شقيقها أول تجربة اعتقالية قصيرة في العام 1986. تعرضتْ للاعتقال مرة أخرى، وخضعت لتحقيق قاسٍ في زنازين المسكوبية استمر ثلاثة أشهر، وصمدت في التحقيق وكانت أول أسيرة إدارية فلسطينية.

تتابع مريم: "بداية عملي المجتمعي والجماهيري كانت منذ 1976 عندما بدأت مع مجموعة من الفتيات والشباب حينها بتشكل لجان العمل التطوعي في بلدتي الخضر، وامتدت الى محافظة بيت لحم، العمل التطوعي شمل أيضا العمل السياسي والذي تجسد حينها في زراعة الأراضي غير المستصلحة كحماية لها من المصادرة، وتجسيد انتماء الإنسان الفلسطيني الى لأرضة، وهذا النوع من العمل كان يلاحق من قبل الاحتلال، إلى درجة الاعتقال، والتوقيف والملاحقة لمن ينشطون في هذا المجال، أما بداية العمل النسوي كانت عام 1982 وهو بداية انخراطي في لجان المرأة الفلسطينية، وجمعيات عديدة تهتم بقضايا المرأة بشقية الاجتماعي والسياسي. قررتُ العودة للدراسة، فتقدمت لامتحان الثانوية العامة (دراسة خاصة) ونجحت، ثم التحقت بكلية في القدس، وحصلت خلال ثلاث سنوات على بكالوريوس في إدارة الأعمال. في العام 1998 بدأتُ العمل مع طاقم شؤون المرأة، بصراحة، لم تضف مؤسستي شيئًا إلى قدراتي، فلدي مخزون كبير من الخبرات التي طورت شخصيتي وصقلت خبرتي وقدراتي الشخصية. لا يوجد تطوير على المستوي الشخصي أو اهتمام المؤسسة بتطوير قدراتي. لم ألمس هذه الرعاية. حديثا، بدأت ألمس هذا على مستوى نقاش بعض القضايا داخل المؤسسة وتحديدًا في بعض القضايا التي تخص الموظفة نفسها. أعتبر نفسي صاحبة قرار على المستوى الشخصي والعام، وهذا ربما أضاف لي بعدًا آخر في فهم تطور القضايا النسوية".

وتكمل مريم حديثها: "انخراطي في العمل المجتمعي التطوعي منذ الصغر وعامل التحدي الداخلي لكل المفاهيم والعادات التي تحد من انخراط المرأة في العمل بشقية السياسي والمجتمعي، وعملية الاعتقال المتكررة رغم قسوتها على المستوى الشخصي والاجتماعي حينها (العادات والتقاليد) إلا أن ذلك لم يوقفني لحظة واحدة، بل عزز لدي قدراتي الشخصية على التأثير في محيطي العام وليس الخاص وحسب، وأيضًا قيادتي لأكثر من مؤسسة مجتمعية أضافت لي خبرة لا تقدر بثمن.

أؤمن دائمًا بروح العمل الجماعي وأظن أن العمل في مؤسستي أستطيع أن أسمية عملاً جماعيًّا نوعًا ما. انتماء الفردي لمؤسسة يساهم في تحقيق التأثير من خلال العمل بالبرامج والمشاريع المختلفة، ومدى مصداقية المؤسسة على المستوى المجتمعي. لم أفكر يومًا في الترشح لعضوية بلدية أو تنظيم سياسي، لأنني أفضل أن أعمل من دون قيود".

عفاف زبدة 48 عامًا

تعمل عفاف منسقة في طاقم شؤون المرأة، وهي مسؤولة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي في طولكرم.

تقول: "ولدتُ في قرية شويكة بمحافظة طولكرم، وبدأتُ مع الأيام أشعر باختلاف شخصيتي ونمط تفكيري عن رفيقاتي. كنتُ متفوقة في المدرسة، وبخاصة في المواد العلمية كالرياضيات والفيزياء، لكني بدأتُ أفتشُ عن الحلقة المفقودة وعن سر غياب اهتمام الأهل بالفتيات أو رعايتهن الكافية في البيت والمدرسة بهدف تطوير شخصيتهن وتنمية مواهبهن، أذكرُ أن الشعر والخواطر والمحاولات الأدبية الأخرى التي بدأتُ أكتبها لم تجد من يرعاها ولم تستوقف أحدًا في البيت".

لاحقًا تطورت مشاعرها، وصارت تحس بشيء من الاضطهاد والعنف الذي يطوق حياتها كأنثى، وزاد في ذلك الكلمات القاسية التي كانت تصدرها بعض المعلمات وتتسبب بـ"جرح" معنوي للطالبات، والتي لم يكن لها ما يبررها، تقول: "ما زلتُ أذكرُ جيدًا العقوبات الجماعية التي فرضتها المعلمة علينا في الصف التاسع، بدعوى أننا حصلنا علامات مرتفعة بطريق الغش، وتعرضتُ للضرب رغم أنني متفوقة، وهي المرة الوحيدة التي أذوق فيها طعم العصي في المدرسة".

بدت شخصية عفاف مبكرًا مختلفة تمامًا عن بنات جيلها، فقد كانت تلعب مع الأولاد، وتناقش طلاب الثانوية العامة الذكور، أحبت هذه الجرأة في شخصيتها، ولم تلتفت إلى تعليقات الأقارب والجيران، وترسم عفاف صورة واضحة لملامح شخصيتها بقولها: "مدافعة عن النفس، عندي قدر كبير من الجرأة، رافضة للوصاية من قبل الآخرين أو تدخلاتهم، هادئة، نقدّية، أتخذ قراراتي الخاصة بدقة دون الخضوع لرغبة الآخرين، رفضتُ طلب ابن عمي دراسة الهندسة معًا في كندا، واخترتُ السفر إلى الأردن، ولم أتزوج بطريقة تقليدية".

تذكر عفاف إضراب المعلمين عام 1982 الذي عرقل مسيرتها الدراسية: "بسبب الانقطاع الذي استمر شهرين وأكثر، شعرتُ بأننا نخسر بالتدريج السنة الدراسية. جاءت نتيجة امتحان الثانوية العامة بعكس توقعاتي، لم أحصل على المعدل المطلوب فأصبحت خياراتي محدودة: إما التخصص الأدبي في جامعات الوطن، أو السفر للأردن لدراسة الهندسة التي أحلمُ بها. سافرتُ في النهاية إلى مدينة إربد شمال الأردن، والتحقتُ في كلية ابن خلدون العلمية، وكنتُ فقط مع أربع طالبات وحيدات بين زملائي الذكور في كلية الهندسة".

تطورت شخصية عفاف السياسية أثناء دراستها الجامعية، بداية في العمل السياسي بانضمامها للجبهة الشعبية، لكنها لم تغفل دراستها الأكاديمية ونشاطاتها المجتمعية التي وفرت لها الخطوة الثانية في مسار شخصيتها: "تخرجتُ بالترتيب الأول على كليتي في الأردن، وحصلتُ على بعثة لإكمال الدراسة الجامعية في تركيا، لكني عدتُ إلى الضفة، وكنتُ من أوائل فتيات طولكرم اللواتي عملن بالهندسة المدنية. التحقتُ بعد عودتي للوطن في صفوف حركة فتح وأكملت لاحقًا دراستي الجامعية في التربية الابتدائية بجامعة القدس المفتوحة، مع اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر 1987. نشطتُ من أجل تأسيس مدرسة للتعليم الشعبي في البلدة، لقيام الاحتلال بإقفال المدارس لفترات طويلة".

أصبحت عفاف المرأة الوحيدة في لجنة منطقة طولكرم، وعضو مكتب تنفيذي لاتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي. هذه المسؤولية تطلبت اجتماعات مسائية ولقاءات مع قطاعات مختلفة من المجتمع. لقد غادرت عفاف وأسرتها كل الحياة التقليدية وتأقلمت مع كون ابنتها في قلب النشاط العام بكل ما يستتبع ذلك من تغييرات.

تسلمت عام 1996 العمل منسقة للطاقم في محافظات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت وطوباس في إطار مشروع المرأة والانتخابات.

أدارت برامج تدريب نسوية في مجال التنمية الريفية المتكاملة. وأنجزت الكثير من الأبحاث الشبابية والمتصلة بقضايا المرأة. وتدرّب في مجالات كثيرة تتصل بالنوع الاجتماعي، والتنمية، والأطفال، والأسرة، وفض النزاعات والتعبئة والمناصرة والشفافية. وشاركت في مؤتمرات دولية في القاهرة وعمان وروما وغيرها، ونالت درجة الماجستير من معهد المرأة والتنمية والقانون في جامعة بيرزيت عام 2002 مع أنها كانت حاملاً ولديها طفلة، وتتنقل بانتظام بين حواجز الاحتلال، وبات وصولها للجامعة عذابًا وخطرًا متواصلاً: "أصبح بحثي الذي قدمته للمعهد للحصول على درجة الماجستير مرجعًا للطلبة والباحثين".

تزوجت عفاف في حزيران عام 1997 من الطبيب نزار كايد وتعيش في بلدة سبسطية غرب نابلس، وأنجبت ثلاثة أطفال. تقول: "ساند زوجي رغبتي بعد الزواج في الاحتفاظ باسم عائلتي في بطاقة هويتي، إلا أن وزارة الداخلية رفضت طلبي رغم تكرار المحاولة دون جدوى، وفي نهاية الأمر استسلمتُ للقوانين السائدة بحذف اسم عائلتي، ومع ذلك، ما زلتُ أحتفظ في معاملاتي غير الرسمية باسم عائلتي قبل الزواج".

*** التمكين القانوني- الطلاق والحضانة**

حالة عنف

(س) 52 عامًا، تزوجت زواج بدل وهي في التاسعة عشرة. أنهت الثانوية العامة ومنعها زوجها من استكمال تعليمها رغم أن وضعهما المادي ممتاز.

كان زوجها يبلغ من العمر 21 عامًا وهو قريب لها من الدرجة الثانية، كان متعلمًا وحاصلاً على دبلوم إدارة أعمال ويعمل في إحدى الشركات.

منذ الأسبوع الثاني لزواجها، بدأت تتعرض للعنف الشديد من قبله: ضرب مبرح في جميع أنحاء جسدها وحرق أجزاء من جسدها وتلفظه بألفاظ نابية، وكان غير أخلاقي، كما تقول، إذ يشاهد أفلامًا إباحية، لكنها صمتت رغم تلك المعاملة القاسية. لم تقل لأهلها قط مع أنهم يسكنون بجانبها في نفس القرية.

بعد أربعة أشهر، حملت بطفلها الأول، قرر الزوج أن يسافر خارج البلاد وتوجه إلى دول الخليج للعمل وتركها دون أن يهتم بكونها حاملاً بالمولود الأول، أنجبت طفلها (ذكر) وسافرت إليه خلال العطلة الصيفية، إلا أن العنف تكرر وزاد في ضربها وإهانتها وتحقيرها. ظلت صامتة. كان يعايرها دومًا بالجهل لعدم إكمالها تعليمها. وكان يضربها بسبب ومن دون سبب.

عادا إلى أرض الوطن بعد عامين، سكنا في بيت سيئ، شبه خرابة، كما تقول، وكانت حاملاً بطفلها الثاني. استمر مسلسل العنف. وبعد سبع سنين، أنجبت الطفل الثالث (ولد)، والابنة الرابعة لاحقًا. تزايد العنف وطال أولادها وصار ينعتها بألفاظ نابية أكثر، خاصة بعد وفاة والدها وكان السبب إصراره على أن تطالب عائلتها بالميراث، وتمادى حتى صار يمس شرفها وعفتها ويشكك في أبوته لأطفاله.

تركها ثانية وعاد يسافر كل فترة إلى دول الخليج، دون أن يوفر لها المال اللازم لها ولأولادها، بل كان يضربهم ويطردهم خارج البيت ويحرمهم من المصروف، أجبر ابنته الكبرى على ترك المدرسة عندما وصلت لسن 15 عامًا، واستمر بمعاملته القاسية لها.

استمرت حالة (س) على هذا الحال حوالي 31 عامًا، وهو يرفض طلاقها طامعًا بميراثها من أهلها. عائلتها كانت تطالبها دومًا بالصبر، ويقوم إخوتها بتدبير أحوالها المالية، وكانت والدتها تردد دوماً: "المستورة تستر حالها، وما بدي يطلق أخوكي زوجته بالمقابل (زواج البدل) والزلمة بتغير مع الأيام".

هجرها زوجها أربع سنوات وهي في عمر 46 عامًا، وطردها خارج البيت، فاضطرت أن تقيم في غرفة صغيرة بجانب بيت أهلها، وأقامت ضده دعوى نفقة، لكن قضيتها طالت لفترة طويلة دون أن يحكم لها القانون بشيء، فطلبت الطلاق ولم تحصل عليه إلا بعد سنتين من الذل والانتظار، وكانت عائلتها تعيلها.

كبر أولادها وكانوا شديدي الانطواء نتيجة حياتهم، وكانت علاقاتهم الاجتماعية قليلة جدًّا، أما البنت الكبرى، فقد منعها الأب من الزواج رغم بلوغها 28 عامًا، وما زالت تعمل على ماكينة الخياطة.

الميراث- (ص)، 59 عامًا- نابلس

تبدأ (ص) حكايتها بالقول: "كانت لأبي أراضٍ كثيرة، ويتمنى أن يملك من الذرية ما يعينه على الاهتمام بها. أنجبت أمي أربعة أولاد ذكور وبنتين. كنت الكبرى، وكانت تقع على عاتقي مسؤولية كبيرة تجاه أعمال البيت والفلاحة في الأرض وتربية إخوتي. لقد ربيتهم كما تربي الأم أبناءها. كنت أقوم بالعجن والخبز والطبخ وجلب الماء وأنا في التاسعة عشرة من عمري، كانت تتعاظم مسؤولياتي ويزداد شقائي كل عام، أمي تصفني على الدوام بأنني عينها ويدها التي لا يمكنها الاستغناء عنهما، لذا، رفض أبي وأمي أن يسمحا لي بتعلم القراءة والكتابة مع بقية الفتيات من جيلي دون إخوتي، فأصبحت أنا الأمية الوحيدة في عائلتي. كنت على قدر من الجمال، ولا أبالغ إذا قلت إنه لم يبقَ شاب في القرية إلا وتقدم لخطبتي، لكنهم جميعًا كانوا يجابهون بالرفض، والحجة دائمًا أن أمي من خارج القرية وأبي وحيد، ولن يجد أهلي من يعينهم على الاهتمام بأراضيهم".

تتابع: "تزوج أبي من زوجة ثانية وهو في الثلاثين من عمره من فتاة لم تتجاوز الرابعة عشرة من خارج قريتنا. بقيت الأمور على هذه الحال حتى أصبحت في السابعة والعشرين حيث تزوج إخوتي في سن صغيرة وسافروا مع زوجاتهم إلى الكويت، وأمام إحساسي الكبير أني لست سوى خادمة عند أهلي ليس لي الحق في أن أعيش، لم يبق لي سوى أن أتزوج برجل متزوج لديه ولد وبنت، تحديت رفض أهلي له وقبلت به، كنت أسخر منه كونه كان مدللاً متنصلاً من أدنى مسؤولياته، بل كنت أكرهه، لكن ظلم أهلي كان أكبر من كرهي له".

بدأت (ص) في معاناة جديدة مع زوجته السابقة (المطلقة) وأهلها، تقول: "لم يكفوا عن إيذائي وسبي وشتمي وتحريض أبناء زوجي على إيذائي وقذفي بالحجارة، حتى إنني لم أكن أجرؤ على الخروج من البيت، بقيت على هذه الحال حتى تزوجت زوجته السابقة في قرية مجاورة. زوجي كان لا مباليًا لا يهتم بشيء سوى شكله وملذاته وشطحاته مع أصدقائه، متناسيًا مسؤولياته في الإنفاق وتدبير أمور البيت، وكان يضربني بشكل متكرر، وحاول أن يتزوج علي أكثر من مرة.

لقد جعلني أعيش وأبنائي عالة على أهلي المتذمرين دومًا من الإنفاق علي وعلى أبنائي

والسبب برأيهم أن زوجي رجل لا يستحق أن ينفقوا على أولاده، متجاهلين أنهم السبب في كل الحال المزرية التي وصلت إليها".

تتابع: "ازدادت الأمور إرباكًا عندما عاد أكبر إخوتي من السفر فتضايق من وجودي مع أبنائي، وقام بطردنا واشترط علي أن آتي وحدي لزيارتهم، كيف لا يفعل ذلك وهو الذي تربى على أنني خادمة عند أهلي، ولست أختًا له، لست سوى أنثى لا يمكن أن تقارن بالذكور، فليس لي أي حق على الرغم من كل ما قدمت، هكذا ربى والدي إخوتي. انقطعت عن بيت أهلي حتى سافر أخي ثانية، وتدبرت أمري خلال تلك الفترة بأن بعت شيئًا من صيغتي التي كنت أخبئها لما هو أسوأ، ثم عدت لزيارة أهلي وحيدة انصياعًا لرغبتهم ولحاجتي الملحة لما يسد جوعي وأولادي. مرت الأيام، وأصبح ابني الأكبر قادرًا على العمل، فتولى مسؤولية الإنفاق علينا وترك دراسته على الرغم من تفوقه بين زملائه. كان عمله ذا مردود جيد، مكنه من الإنفاق علينا وتعليم إخوته الذين حالفني الحظ أنهم كانوا جميعًا من الأوائل، ما أهلهم لإكمال تعليمهم الجامعي".

وتكمل (ص) حديثها: "توفي والدي عام 1996، ولم يكن أمامي أمام أوضاعي السيئة إلا أن أطالب بحقي في الميراث، فكان الرفض والاستهزاء بي وتهديدي ووعيدي واتهامي بنكران الجميل وبقلة الأصل، متجاهلين الثمن الباهظ الذي دفعته أنا دون إخوتي أمام أنانية والدي وهضمهم لأدنى حقوقي، متناسين تربيتي ورعايتي لهم والاهتمام بهم. قدمت شكوى ضد أهلي في المحكمة ووكلت محاميًا، ورغم تعليم إخوتي الجامعي، لم يعترفوا بحقي في الميراث، وكانوا يراوغون ويطالبون كل مرة بتأجيل القضية وسحبها من المحكمة. استمرت الأمور على هذه الحال حتى عام 2008، حيث حصلت على جزء من ميراث والدي بوساطة أحد الأقارب، وليس بقرار محكمة ، الجميع تعامل معي بشكل سيئ، كوني الفتاة الأولى في القرية التي تجرأت على طلب إرثها، وهو أمر مشين في عرف أهلي وأهل القرية. الآن، أجابه طمع أبنائي المتعلمين فيما حصلت عليه من إرث لشراء منازل لهم وسيارات فاخرة".

ميسون عودة، 46 عامًا- مقدسية متزوجة وأم لطفل- رام الله- مديرة إذاعة نسا أف أم

مشوار ميسون الإعلامي كان في بداية 2004 عام، عندما بدأ إنشاء أول إذاعة في اللغة الانجليزية (رام أف أم)، وظلت في مجال الإذاعة وإداراتها حتى 2008. تقول ميسون: "في شهر نيسان 2009، قمنا مع مؤسسة غير ربحية سويسرية بدراسة لإنشاء إذاعة متخصصة بالنساء وأسندت الفكرة على واقعنا الفلسطيني المتمثل بالحواجز والجدار التي تعيق تواصل النساء مع بعضهن. فكانت الفكرة أن تكون نسا أف أم منبرًا إذاعيًّا للنساء الفلسطينيات لإلهامهن من خلال قصص النجاح وتمكينهن من خلال خلق وظائف في الإعلام. صادف 20 حزيران الذكرى السنوية لإذاعة نسا أف أم، ومنذ التأسيس، قمنا بتدريب مجموعة من الشابات الفلسطينيات بحيث تكون المهندسة الإذاعية، معدة

البرنامج والمقدمة في آن واحد، أي ألا يقتصر دور المذيعة على التقديم بل يتعدى ذلك. وبذلك طورنا مفهوم المذيعة بحيث لا تقتصر فقط على الصوت، وإنما أيضًا على المضمون. وهذا أضاف الثقة بالنفس للمذيعات بأن دورهن هو أيضًا كمنتجات إعلاميات. كما نتعاون مع خمس شابات كمراسلات في الأمور المجتمعية وهن من مناطق الضفة الغربية وقمن بتعزيز مفهوم التطوع، حيث يعملن مراسلات متطوعات دون أجر. وهنا أرى أن نسا أف أم ساعدت هؤلاء الفتيات في القرار بالعمل بشكل تطوعي لما فيه خدمة النساء الفلسطينيات".

تتابع: "لعل من أهم التجارب التي أثرت فيّ وساعدتني من أجل التفاوض لصالح الإذاعة هو لقاء نساء من المناطق البعيدة أو ما تعرف (المهمشة، وأنا لا أحب هذا المصطلح)، وقد فاجأني عدد السيدات في المناطق الريفية وفي المخيمات المنخرطات في أعمالهن المستقلة، وهنا وجدت أن المرأة الفلسطينية الناجحة، ليست فقط في المدن الفلسطينية الكبيرة وإنما أيضًا وبشكل مميز في المناطق الريفية. وهذه التجربة أضافت إلي قوة في تقديم الإذاعة والتواصل مع الهيئات والشركات والمؤسسات الراغبة في العمل معنا من أجل تحسين وضع المرأة على جميع الأصعدة".

تصف رسالة ورؤية نسا أف أم أن "الرجل والمرأة متساويان وسيعملان معًا من أجل التغيير، ولما فيه مصلحة المجتمع، لذلك، لا نسعى لتهميش الرجل، وإنما نود أن نستقطبه لكي يكون بجانبنا من أجل التغيير. أعتقد أن رسالتنا وصلت للمستمعات والمستمعين، بحيث إن لدينا نسبة لا بأس بها من الرجال والنساء تستمع إلينا. أعتقد أن كوننا مشروعًا إعلاميًّا سيكون تأثيرنا أكبر من المشاريع النسوية الأخرى. في نسا أف أم، نعمل جاهدين على خلق فرص عمل للنساء ولكن نرى أنه لا بد من وجود الرجال في الطاقم، كون بعض الوظائف لم تتخصص فيها نساء أو لا يرغبن العمل فيها، على سبيل المثال، المسؤول التقني وظيفة مطلوب فيها التنقل والسفر لساعات طوية ومتأخرة، كما أنها قد تتطلب العمل في أوضاع خطرة لا تحبذ المرأة العمل فيها مثل الصعود على البرج الإذاعي. بالرغم من ذلك، فنحن نشجع النساء على العمل وخلق فرص عمل في جميع مجالات الراديو. نسعى كثيرًا في نسا أف أم للتركيز على الدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في المجتمع الفلسطيني، فلا نريد حصر الحديث في المواضيع السلبية للنقاش، وهي طبعًا موجودة في جميع بلدان العالم، كما نعمل على التركيز على مواضيع عائلية أي العلاقة بين الزوج والزوجة. نسعى أن تكون المواضيع حوارية ونشجع التواصل عبر الهاتف أو الإيميل للتعبير عن الرأي. وعند التطرق إلى مواضيع قد تكون حساسة لعاداتنا وتقاليدنا، نتطرق إليها بشكل موضوعي، وذلك باستضافة خبراء أو محللين ذوات أو ذوي اختصاص".

تضيف: "نسا أف أم هي إذاعة تجارية تسعي لأن تكون قوية اقتصاديًّا ومستدامة من خلال الرعاية والدعايات. التمويل الأولي للتأسيس انتهى، وهذه الفكرة العامة من وراء المشروع، وهو أن تكون النساء أيضا رياديات في المجال الإعلامي. في نسا أف أم نراعي احتياجات الموظفة، سواء كانت متزوجة أو حاملاً أو في فترة خطوبة أو أم، بمعنى أننا لا نرى أن الموظفة كونها امرأة وتمر

في تغييرات معينة قد يعيق عملها أو إنتاجيتها في الإذاعة. ثمة اهتمام في أمور وحقوق المرأة في العمل كوننا نؤمن بهذا إيمانًا كبيرًا".

وفيما يخص الإدارة في نسا أف أم، تقول: "أقوم بشكل أسبوعي بعقد اجتماع للموظفات والموظفين، حيث نتحدث بأمور الإذاعة جميعها بشكل واضح وسريع. ولا أحبذ مبدأ فرض المواضيع والبرامج، وأرى أن مساهمة الصبايا في أمور الإذاعة ككيفية تسويقها، مهمة جدًّا لخلق الانتماء للإذاعة. أشجع كثيرًا الدورات التدريبية وأيضًا ورش العمل المحلية والمناسبات المحلية، وأرى أن تمثيل الصبايا في هذه المناسبات أهم من وجودي، فهن سفيرات للإذاعة كما أنهن المعروفات للمستمعات والمستمعين. أشجع الدورات الخارجية وأحاول من خلال العلاقات الشخصية مع المؤسسات الأجنبية والقنصليات إيجاد دورات تدريبية خارج البلاد. نسا أف أم هي مشروع تجاري وليست منظمة أهلية، لذا، نعمل جاهدين في هذا المجال ونأمل النجاح".

قراءة نقدية في تجربة الشهادات الحية

في تتبع فلسفة وآليات التمكين للنساء الفلسطينيات بضروبه المختلفة، تبدو الصورة مشوشة وغير مكتملة التفاصيل في مستويات التمكين الخمسة التي أشارت إليها أدبيات مفهوم التمكين والمتمثلة برعاية ومعالجة الاحتياجات الأساسية للمرأة، وقدرتها على الوصول للمصادر ليتطور وعيها وفهمها ورفضها لتبعيتها وخضوعها واشتراط المساواة والمشاركة بينها وبين الرجل في اتخاذ القرار والتحرك.

تشترط مستويات التمكين المشاركة المتساوية مع الرجل في اتخاذ القرار والتحرك لضرورة الوصول لهذه المستويات والتمكن من الوصول المتساوي للمصادر والقدرة على التحكم، بحيث نصل لموازاة حقيقية في القوة بين الرجل والمرأة كأبعد المطالب.

حاولنا من خلال لقاءات مختلفة تتبع ثلاثة أبعاد ومستويات بدت قابلة للقياس في هذه المرحلة. الأول: أن التمكين على المستوى الشخصي يضمن تطوير الإحساس بالذات وتعزيز الثقة والقدرة الشخصية. بحيث يحقق المستوى الفردي الذي يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن وإدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن على تحديد هدفهن والعمل على تحقيقه. وهو إلى حد ما مستوى منجز، وتملك النساء المبحوثات القدرة في التعبير عنه ووصفه. كما تشير منار (42 عامًا) من جنين: "تزوجت مباشرة بعد إنهاء الثانوية العامة بنجاح، وخلال بضع سنوات، أنجبت أبنائي الخمسة، كنت مشغولة بهم ولم أجد متسعًا من الوقت للعودة للجامعة، ولكن أخذت القرار أخيرًا وسجلت مع ابنتي الثانية وصرنا ندرس سوية، أعود كل يوم لمتابعة دروس أبنائي في صفوف الإعدادي بعد أن أحضر محاضراتي المقررة".

المستوى الثاني، ويعني القدرة على التفاوض والتأثير على طبيعة العلاقات والقرارات التي تتخذ وعلاقته بالمستوى الجماعي المنعكس في قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي

وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن. يبدو هذا المستوى هو هدف المؤسسات النسوية ورؤيتهن لقوة تأثير النساء مجتمعات، وإن كانت التدريبات والعمل في الميدان لا يحقق بما فيه الكفاية هذا الهدف، فهناك حالة نفور ظاهرة بين القيادات النسوية المجتمعية، ولكنها موجودة بين النساء المستفيدات الى حد ما، خاصة في المشاريع المدرة للدخل، والتي تتطلب أيديًا عاملة وما زالت مستجدة، خاصة في القرى النائية والبعيدة. أما في المدن والقرى الكبيرة فالصراعات الحزبية والسياسية تجعل المجموعات النسوية أيضًا في حالة تنافر كانعكاس للحالة العامة، وخاصة إذا كانت هناك حصص مقدمة من قبل المؤسسات النسوية أو مؤسسات التمويل للتدريب أو لإقامة مشاريع صغيرة، تلعب العلاقات الشخصية والحزبية دورًا في ضم أو إقصاء النسوة، ويلعب الجانب الشخصي أيضًا دوره، فمنسقات المشاريع يتوجهن مباشرة للنساء المعروفات لديهن، وأيضًا السرعة في الحاجة للنساء تجعلهن لا يدققن في احتياجات المجموعات مع عامل الزمن الحاسم والمرتبط بتواريخ محددة. عادة، المستفيدات هن آخر من يعلم بالمشاريع، بينما تأخذ المؤسسات على عاتقها كتابة الأهداف وطبيعة الأنشطة، وفيما ندر، تكون المشاريع في الميدان قد مرت من خلال القاعدة للمستويات الأعلى، كما تقول إحدى المبحوثات: " تجربة صف التوجيهي لم تتكرر في قرية علار لتوقف التمويل لهذا المشروع وعدم قدرة المركز على إنشاء صف وتوفير كل المستلزمات المادية والتمويل الثابت، وهذا المشروع، على أهميته، لم يكرره الممول إلا لعام واحد بين -2007 2008 وهو مؤسسة اليونيفم".

أو كما تقول أخرى: "توجهت مؤسستان لقرية فقوعة من أجل بناء مشروع إنتاجي يخدم نساء القرية، وكان المستهدف عشر نساء بداية، قابلت المؤسستان مجموعة من النساء من أجل تحديد المشروع الأفضل للنساء، وكانت الاقتراحات مشروع دجاج لاحم، ومشروع دجاج بياض، واقتراحات كثيرة. استقر الرأي على الدجاج البياض كأفضل مشروع يخدم القرية وهناك حاجة ملحة داخل القرية للبيض الطازج. تولت مؤسسة UNDP)) المشروع ماديًا، على أن تقوم جمعية الشبان المسيحية بتنفيذ المشروع ميدانيًا ومتابعة مراحله المختلفة، وتعهدت بعقد دورة تدريبية للنساء العشر حول كيفية إدارة المشروع وتسويق وتوفير البنية التحتية والإشراف بشكل كامل حتى يقف المشروع على قدميه. لظروف خارجة عن إرادة النساء والمركز النسوي، لم تقم المؤسسة المنفذة بالبدء بالمشروع، ما أدى الى تراجع المؤسسة الممولة وضياع التمويل، وهو أمر يتكرر في حالات ومشاريع كثيرة".

وفي البعد الجماعي الذي يعني عمل الأفراد مع الآخرين لتحقيق التأثير المطلوب بدرجة أكبر من التأثير في حالة العمل الفردي. يشير المناخ السياسي والاجتماعي والقواعد الاجتماعية والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به. يظهر هذا المستوى جليًا في مقابلات النسوة اللواتي انخرطن بالعمل السياسي في فترة السبعينيات، حيث أفرزت الجهود الجماعية الراغبة بالنضال والتحرر نساء قياديات، وخلق الجو العام حالة ملحوظة بدأت تتراجع في التسعينيات، وتكاد تنعدم الآن، كما نلاحظ مثلاً في قصة مريم من بيت لحم: "بداية عملي المجتمعي والجماهيري كانت

منذ 1976 عندما بدأت مع مجموعة من الفتيات والشباب حينها بتشكل لجان العمل التطوعي في بلدتي الخضر، وامتدت إلى محافظة بيت لحم، العمل التطوعي شمل أيضًا العمل السياسي الذي تجسد حينها في زراعة الأراضي غير المستصلحة كحماية لها من المصادرة، وتجسيد انتماء الإنسان الفلسطيني إلى أرضة، وهذا النوع من العمل كان يلاحق من قبل الاحتلال، إلى درجة الاعتقال والتوقيف والملاحقة لمن ينشطون في هذا المجال، أما بداية العمل النسوي، فكانت عام 1982، وهو بداية انخراطي في لجان المرأة الفلسطينية، وجمعيات عديدة تهتم بقضايا المرأة بشقية الاجتماعي والسياسي". فحالة الوعي النسوي كانت نتاجًا لحالة وعي وحراك مجتمعي ذي طابع تحرري متفق عليه من قبل المجموع، رجالاً ونساءً.

ومن خلال فرز مستويات التمكين على أربعة مجالات، هي: التمكين الاقتصادي، والمجتمعي، والتعليم، والإعلام، برزت في المقابلات عناصر القوة والضعف، فرغم الحالات المبهرة للنساء اللواتي تعلمن بعد انقطاع وعدن للمدارس والجامعات، لم تؤهل هذه الخطوة معظمهم ليجدن فرصة عمل مناسبة، فأغلبهن وصلن للسن الذي لا يلائم الوظائف الحكومية، وأيضًا عدن لحلقة البطالة باختيار تخصصات فائضة عن حاجة السوق (مهنة التدريس كان الخيار الأول)، فرغم أن بعض المؤسسات النسوية كجمعية تنمية المراة الريفية قامت قبل سنوات بمشروع رائد وناجح هو (صفوف التوجيهي) لنساء انقطعن عن التعليم، إلا أنها لم تقدم بالمقابل بديلاً بتخصصات ووظائف للنساء تتناسب وأعمارهن وتضمن لهن عملاً، حتى في استيعاب الخريجات ضمن طاقم عملها.

تقول إنعام فوزي: "أعرف أن فرصتي قليلة للعمل، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من الخريجين والخريجات الجدد، وبالذات في تخصص التربية الابتدائية، ولكن مع سنوات الانقطاع، لم يكن ممكنًا الذهاب لتخصص آخر، وأيضًا طبيعة دراستي في الجامعة المفتوحة لا توفر تخصصات كثيرة. المجال إما في التعليم الخاص (المدارس الخاصة) أو في عمل آخر. بالنسبة لي، كان المهم أن أتعلم وأنهي دراستي الجامعية". فكما تشير فدوى خضر رئيسة جمعية تنمية المرأة الريفية سابقًا وعضو الهيئة الإدارية لطاقم شؤون المرأة في مقابلة إذاعية معها: "أجل، تواجه النساء مشكلة في التوظيف بالوظائف العمومية، ولم يقم سوى مركز الدراسات النسوية بعقد يوم للتوظيف دون اشتراط العمر".

وهنا يبدو السؤال ملحًّا: كيف نقوم بخطوة تمكين لا توصل بالضرورة للهدف، ما يفرد تحديًا أمام المطلب الدائم بتشجيع النساء على الانخراط بالتعليم كدرجة أولى من التمكين للحصول على مكانة ووظيفة، وربما يكون بتشجيع التعليم التقني أو أساليب تعليم جديدة مختصة بالكبار وبيئتهم. تقول: "ناهد عمران (36 عامًا) حاصلة على لقب الأم المثالية لأربع سنوات على التوالي من مدرسة قريتها صير (الواقعة جنوب شرق جنين) وتجد ناهد في هذا تعويضًا عن عدم قدرتها على إكمال تعليمها، حيث وضعت كل جهدها في أن يكون أولادها من الأوائل على الدوام، هذا يعطيها الفرح الغامر ولكنه يعبر عن رغبتها القوية أن تكمل دراستها، وربما يحدث حالما يكبر الأبناء قليلاً". فمتابعة

الدراسة تبدو هنا كحلم رغم أن الثقافة والتعلم يمكن أن يتم تشجيعه بين النساء بطرق مختلفة وليس فقط بالحصول على شهادات عملية.

تحفل أدبيات ورؤية المؤسسات النسوية بضرورة تحرر النساء اقتصاديًّا كشرط لتحررهن الاجتماعي وضرورة انخراطهن وتمكينهن سياسيًّا وفي مراكز صنع القرار، ولأن النساء لهن نظرة خاصة في التعاطي مع الأمور ورؤية النساء بشكل أوضح، هذا الاشتراط لم تحققه عضوات المجلس التشريعي في أول وصول للمرأة إلا بشكل محدود، ولم يعط الظرف الموضوعي والمتمثل بعدم قيام المجلس التشريعي بعمله للعضوات الجديدات الفرصة لتقديم أفضل، بينما لم يؤثر وجود خمس وزيرات في الحكومة الثالثة عشرة بشكل بائن في سياسات واضحة تجاه التمييز الإيجابي لصالح المرأة نراه في الشارع أو في حياة النساء اليومية، وربما جاءت القرارات الأهم من مجلس القضاء بمعزل عن النساء (كضرورة إعلام الزوجة بزواج زوجها من أخرى)، ولأسباب تتعلق بقضايا الإرث وتحديد الأنساب وليس من منظور نسوي.المشاريع الصغيرة المدرة للدخل كأساس للتمكين الاقتصادي تبدو دربًا باتجاه واحد، فهي تصب بالنهاية في تحسين أوضاع الأسرة بشكل عام ومحدود، ولم تبرز إلا حالات قليلة تحولت لعمل منافس داخل السوق يمتلك كامل شروط المنافسة والاستمرار.

قلة خبرة النساء في الإدارة المالية وكتابة التقارير تجعل المشاريع الصغيرة عبئًا في الكثير من الأحيان، خاصة وأن السياسات المتبعة في دعم مشاريع النساء تقوم على مبالغ صغيرة جدًّا تكون في أغلبها منحة لمرة واحدة.

الحماس وحده لم يكن كافيًا. كما يبدو، انكشفت الحالة عن نقص في الكثير من المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، ولكن بالتجربة والخطأ، تعلمن الكثير من تجربتهن.

الأمر لا يقف عند هذا الحد، لكن يتجاوزه إلى الوضع الذي تعيشه النساء نفسيًّا بإدارة مشروع مدر للدخل، فهن يلمسن الإنجاز والخبرة، ولكن ينعكس هذا على من حولهن بنفس الدرجة، فالأزواج، وكذا الأبناء، تقول السيدات، ينظرون إلى هذه المشاريع كجزء من عمل المرأة، تقول إحدى النساء: "هم يكابرون، يعرفون أن مشاريعنا تسد حاجة البيت، ولكن يخافون أن تعطينا سيطرة أقوى". ويدور جدل ولغط بين النسوة حول ذلك، ويعترفن بحزن بأن مشاركتهن الفعالة في المصاريف لا تعطيهن حقوقًا كاملة في القرار.

حالات فردية تعكس ببساطة هشاشة مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء، وتسبب معظم الحالات هذه الهشاشة بأمرين: إيجاد السوق للمنتج، وعدم ديمومة المشاريع من قبل المؤسسات التي تعطي في أقصى مدى لها ثلاث سنوات داخل القرية أو التجمع السكاني، هناك أمر ملاحظ أيضًا وبقوة، وهو عدم تفحص الاحتياج الحقيقي لقدرة المنتج الغذائي على المنافسة والصمود بجودة عالية مقابل ما هو مطروح بالسوق من منتجات بديلة، فلا فارق لدى المستهلك يعول عليه بالسعر أو بضمان الجودة. وتفترض النساء أن المنتج اليدوي سيكون بسعر أعلى ومنافس لبديله المصنع آليًّا،

ولكن فقدان هذه الحساسية لدى المستهلك متدني الدخل أصلاً تجعله لا يبحث عن الجودة بقدر حاجته لمنتوج رخيص ومتوافر.

قد لا يبدو الأمر بهذا اليسر والبساطة. ولتحليل المشاريع المدرة للدخل، علينا رؤية الدائرة الأوسع لكل ما يجري من مشاريع ضخمة أو صغيرة، فردية أو جماعية، وعلينا دراسة منهج المؤسسات الممولة، سواء جاءت من خلفية نسوية، أو من خلال مؤسسات إسناد لمكافحة الفقر للرجال والنساء.

يلعب العامل الذاتي دورًا حاسمًا في تمكين النساء، وإن كان لا يؤشر وحده لنتائج عمليات التمكين، فرغم فرح وسرور أي مؤسسة بحالة نجاح وتقديمها للإعلام وذكرها كنماذج ناجحة بالتقارير، تكشف مقابلات النسوة مفارقات هائلة بين سياسات المؤسسة وأحلامهن وحجم المساعدة المقدمة لهن، فربما ينجح التمكين الاقتصادي ويبقى التدخل في الجانب الشخصي والمجتمعي محدودًا وفرديًّا، فهناك سيدة ربما تتغير أحوالها نتيجة التدخل، ولكن ليس لتجمع أو لقرية. تقول سلام إنها تعلمت مثلاً أن تتحكم بما تجنيه، فما تعمل به هو لها ولكن تقوم بصرفه بشكل تلقائي على البيت والأولاد. تقول: "عندما أفكر بشراء شيء خاص، وهذا نادرًا ما يحدث، يعارض زوجي أو يحتج. حاولت أن أدرس الثانوية العامة. كان يرفض بشدة. ساعدته في بناء البيت وكنت أدعمه ماليًّا وأنقل الطوب وأعاونه في رفع الماء ونقل الإسمنت، لأوفر أجرة العامل، ومع ذلك، رفض أن يسجل البيت بشكل مشترك بيننا".

المعضلة الكبرى وجدتها في تتبع التمكين المجتمعي وخلق قيادات ذات تأثير، فأغلب القيادات المجتمعية المحلية قادمة أصلاً من أحزاب سياسية، وهي بالغالب لا تمتلك مهارات العمل في المؤسسات الأهلية سوى في أدوار التنسيق والتدريب، ورغم أن أغلب الحالات التي تمت مقابلتها تبدو الآن في وضع جيد، إلا أن العنصر الذاتي والخلفية السياسية هي ما ترك أثره في شخصياتهن، وتشكو هؤلاء النسوة من أنهن يعملن في ظروف عمل غير مستوفية الشروط، فوصفهن كمنسقات ميدانيات يجعل طبيعة التعاقد معهن تكون بعقود جزئية ومشاريع، كذلك عدم تمكنهن من اللغة الإنجليزية لا يوفر لهن داخل مؤسساتهن التطور لقيادة وإدارة المشاريع الممولة، رغم استفادة المؤسسات من خبرتهن وقدرتهن على التفاعل داخل المجتمع المحلي، كنساء جديرات بالثقة والاحترام. تعمل المنسقات الميدانيات في مكاتب متواضعة وتابعة بالغالب للأطر النسوية، لا تتشابه مع المكاتب الرئيسية للمديرات وبقية الطواقم، وهناك فارق ملحوظ برواتبهن نظرًا لعدم حصولهن على شهادات عليا بالقياس مع زميلاتهن ممن يتقنّ اللغة الإنجليزية والفرصة لإدارة المشاريع. النساء الميدانيات طموحات، ولكن خضن نضالهن منفردات كما تقول مريم: "بصراحة، لم تضف مؤسستي شيئًا إلى قدراتي. لدي مخزون كبير من الخبرات التي طورت شخصيتي وصقلت خبرتي وقدراتي الشخصية. لا يوجد تطوير على المستوى الشخصي أو اهتمام المؤسسة بتطوير قدراتي. لم ألمس هذه الرعاية، حديثًا، بدأت ألمس هذا على مستوى نقاش بعض القضايا داخل المؤسسة، وتحديدًا في بعض القضايا التي تخص الموظفة نفسها. أعتبر نفسي صاحبة قرار على المستوى الشخصي والعام، وهذا ربما

أضاف إلي بعدًا آخر في فهم تطور القضايا النسوية".

العامل الذاتي يبدو حاسمًا في ظروف النساء ويلعب دورًا فعالاً في تكوين شخصيتهن ورؤيتهم لأنفسهن، كذلك مسار التجربة والظروف التي تتعرض لها النساء، ولكن مسارات التمكين كما يبدو ما زالت مشتتة، وهي بحاجة لرؤية وطنية شاملة طويلة الأمد، وهنا يلقى على عاتق الدولة الجزء الخاص بالبنية التحية عميقة التحسس لقضايا المرأة، فكل ما ينتجه الخطاب السياسي يبقى في دائرة المنظر التقليدي وشديد المراعاة للعقلية الأبوية والذكورية في المجتمع. يضاف إليه ضعف المؤسسة النسوية وعدم قدرتها على إنتاج حركة نسوية قوية ومستمرة وصلبة في مواجهة الخطاب التقليدي والسياسي، فهي إما جزء منه أو لا تجابه بقوة سيطرة الممول وأجندته الخاصة، ما أفرز حالة من التشتت والمشاريع التي بلا جدوى.

وما زال الإعلام قاصرًا عن تقديم رؤية مستنيرة عن النساء الفلسطينية أو القيام بدور كاشف وفعال في قضايا النساء ومس دائرة الخاص والغوص فيها كأساس للتغيير، فأغلب البرامج محايدة تجاه القضايا الكبيرة، وتناقش الموضوع النسوي في إطار تقليدي وتبريري، فلا يكفي أن تخرج أصوات النساء وصورهن للإعلام، بل قضاياهن الحقيقية. كما تقول ميسون عودة من إذاعة نسا أف أم: "نسعى كثيرًا في نسا أف أم للتركيز على الدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في المجتمع الفلسطيني، فلا نريد حصر النقاش في المواضيع السلبية، وهي موجودة في جميع بلدان العالم، كما نعمل على التركيز على مواضيع عائلية، أي العلاقة بين الزوج والزوجة. ونسعى أن تكون المواضيع حوارية، ونشجع التواصل عبر الهاتف أو الإيميل للتعبير عن الرأي. وعند التطرق إلى مواضيع قد تكون حساسة لعاداتنا وتقاليدنا، نتطرق إليها بشكل موضوعي وذلك باستضافة خبراء أو محللين ذوات أو ذوي اختصاص".

الخاتمة

بدى واضحاً في سياق البحث أن النظرة الليبرالية لتمكين المرأة تبقى عاجزة عن إحداث تحول حقيقي تجاه حقوق النساء، ويعود هذا العجز إلى أسباب عدة، أهمها:

- محاولة التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي بدلاً من نقد هذا النظام وتحميله المسؤولية الكاملة عن اختلال توزيع الثروة في المجتمع وازدياد معدلات الفقر.
- انعدام الرؤية الطبقية والاجتماعية في التعامل مع المرأة وحقوقها، واعتبار النساء كتلة اجتماعية واحدة، وبالتالي قصور فلسفة التمكين الليبرالي عن المعالجة الموضوعية لقضايا المرأة، باعتبارها قضايا اجتماعية وتنموية متنوعة، تنوع وجودها الطبقي والاجتماعي، وليس تنوعها البيولوجي.

- التركيز على التمكين الفردي، تبعاً للفلسفة الليبرالية، ما يمنع من تحول التمكين إلى عملية جماعية تؤدي إلى خلق حركة اجتماعية فاعلة وموحدة الأهداف.
- النظرة الاستعمالية لطاقات المرأة في العملية الإنتاجية من خلال زجها في السوق دون ضمان تحقق التوازن المطلوب بين عملها المنتج وعملها المرهق في المنزل. أي دون أن يقدم لها النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي الظروف المناسبة لتحريرها من رتابة العمل المنزلي وأعبائه.

لقد تأكد في سياق البحث أن كل الإجراءات التي تتخذها الدولة أو مؤسساتها عبارة عن إشارات رمزية وفوقية لا يمكن أن تؤمن تحرراً وتمكيناً فعليّاً للمرأة، على المستوى الجمعي. ويتبدى التكاذب السياسي والاجتماعي تجاه مكانة وحقوق المرأة عندنا في سلة التشريعات والقوانين ومناهج التعليم التي لا تزال تؤكد دونية المرأة وتبعيتها المطلقة للرجل، مستندة على إرث ضخم من العادات والتقاليد، المدعمة بتأويلات دينية تبقيها أسيرة الأقفاص الاجتماعية التي تسجن فيها.

إن التطور النظري لدور ومكانة المرأة في مجتمعاتنا لا يزال أسير نخب ساهم تعليمها ونشاطها السياسي والاجتماعي في تطوير رؤيتها، ولكنها بقيت أسيرة هذه النخب ولم تتحول إلى نشاط اجتماعي متواصل يصل إلى النساء في كافة أماكن تواجدهن، ولم يتحول إلى حركة اجتماعية وسياسية على المستوى الوطني. وليس من المستغرب، والحال هذه، أن تبقى النساء عموماً في معزل عن هذا التطورات ، لأن النظام الممتد في كل مسامات المجتمع قد حول قضية تحرر المرأة إلى ديكور تحتله سيدات منقطعات اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً عن نساء "القاع". وكل البرامج التمكينية للمرأة، التي ادارتها مؤسسات "المجتمع المدني"، سواء على صعيد التعريف بالحقوق والحريات أو برامج التأهيل المتنوعة، لم تسفر عن تغييرات ذات ثاثير في حياة النساء وخاصة "المتمكنات"

إن التحضير الجدي لمسرح انعتاق المرأة وتمكينها لا يمكن أن يكون خارج النقد المباشر والمتواصل للسجون القيمية والثقافية والاجتماعية التي فرضتها النظم السياسية- الاقتصادية الذكورية لقرون طويلة. لقد بقيت الأطروحات النظرية لتحرر المرأة تدور في الحلقة البراغماتية المباشرة، أي المنفعة التي تعود على "المجتمع" بصيغته الذكورية جراء إعطاء المزيد من الحريات للمرأة وخاصة في مجال توليد الثروة المادية.

ان تورط الفكر الاجتماعي تاريخيا باضطهاد المرأة وتكريس دونيتها، يعود بالأساس إلى تمركز الثروة في أيدي الذكور والتقسيم الجائر للعمل، الذي اعترف بالدور البيولوجي للمرأة، وجردها من فعاليتها الإنسانية والإنتاجية وأحال لها مهمة الولادة وتربية النسل، والوقوف على رفاهية المنتج، منتج الثروة المادية، أي الذكر.

لقد تحول اضطهاد المرأة، والحفاظ على هامشية دورها في البنى والنشاط الإنساني على اختلاف أوجهه إلى دين اجتماعي يستمد مشروعية استمراره من العادات والتقاليد والتأويلات الذكورية

للنص الديني، وكل المفاهيم التي تحولت إلى أيديولوجيا. لقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك، أن دوافع الهيمنة والسيطرة الذكورية لا تنبع من نصوص ماورائية أو دينية، بل يجري استعمال هذه النصوص أينما وجدت كتبرير لاستمرار هذا الاضطهاد التاريخي، لدرجة أنه يمكن القول إن لكل مجتمع دينه الاجتماعي الخاص بتبرير هذا الاضطهاد.

لقد لمست أثناء الإعداد لهذا البحث مفارقات مذهلة في بشاعتها لجهة تكريس الرؤية الذكورية للمجتمع، حتى في مجتمعات لا يشكل لها الدين أية تبريرات لموقفها الاضطهادي. إنني أدرك أن الأيديولوجيات والديانات جاءت وليدة لسياقها التاريخي وبنتاً شرعية للثقافة السائدة. لذلك، فإن مناقشة وضع المرأة ومكانتها يجب أن تخرج من هذا الدائرة، أي من دائرة الدين، إلى الدائرة الاجتماعية، باعتباره موضوعا اجتماعيا وليس أيديولوجيا أو دينيا. لقد بقي الخطاب التنويري وخطاب النسوية الاسلامية في المنطقة العربية خطابا توفيقيا وتلفيقيا لأنه لم يخرج من فخ التأويلات الدينية والتأويلات المضادة، وبقي محكوما وأسيرا لمناقشات في الدائرة الدينية. إن الشرط الرئيس للحداثة والتحديث غير ممكن دون مغادرة الدائرة الدينية لكونها ليست جهة اختصاص، ونقل موضوع المرأة إلى الحيز الاجتماعي بكل دينامياته وانعتاقاته وخصوصياته الوضعية، والتي تنتمي جذريا إلى دائرة الأمور الدنيوية.

بالرغم من برامج التمكين المتنوعة التي نفذتها المؤسسات والجمعيات الممولة، خلال الخمس عشرة سنة الماضية، فإن المشهد العام لوضعية حقوق المرأة ما زال من حيث الجوهر هو نفسه. وما زالت المعيقات الموضوعية هي ذاتها. فالبيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ما زالت تمثل الأرضية الصلبة التي تتكسر عليها كل الجهود المبذولة في مسعى تمكين المرأة.

فالمجتمع الفلسطيني، الذي يتشارك في العديد من الصّفات مع المجتمعات العربية، ما زال أسيرًا لمنظومة قيمية تحطّ من شأن ومكانة المرأة. وإذا أردنا أن نلخص المعيقات التي ما زالت تحول دون تثمير التمكين وتحويله إلى عملية تراكمية ثابتة ومؤثرة، فإن هناك معوقات متنوعة منها القانوني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني.

فعلى الصعيد القانوني، ما زالت التشريعات والقوانين تمثل قيودًا حقيقية على المرأة في الحياة الأسرية والمجتمعية والاقتصادية، ولا يبدو أن هذا الوضع مرشح للتغير، خاصة في ظل تنامي دور ونفوذ الإسلام السياسي وتعزز مكانته التشريعية والسياسية في ظل تآكل مطرد لكل القوى اليسارية التي تحمل برامجيًّا قضايا وحقوق المرأة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن ضعف الثقافة السياسية والمدنية وسيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي المرتكز على عادات وتقاليد تمييزية بين الرجل والمرأة، وترسيخ هذا الموروث والقيم في المناهج التعليمية، تتزايد بالرغم من الجهود المبعثرة التي تبذلها المؤسسات النسوية.

واقتصاديًّا، ما زال التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، واقتصار دور النساء على الفضاء

الخاص مستمرًّا، فيما يحتكر الرجل الفضاء العام، حاضرًا في الحياة الاقتصادية، ناهيك عن انتشار الفقر وتأنيثه نتيجة السياسات الاقتصادية للبنك الدولي والعولمة، التي تدفع النساء تقليديًّا ثمن هذا الفقر. ناهيك عن تنميط وظائف المرأة في الحياة الاقتصادية.

وعلى الصعيد السياسي، تعاني المرأة من عدم وجود وعي سياسي لدى النساء بأهمية دورهن نتيجة التربية، ناهيك عن انعدام اهتمام الأحزاب السياسية بقضية وحقوق المرأة واعتبارها شأنًا خاصًّا بالنساء ومنظماتهن وأطرهن.

إن مفهوم التمكين المعمول به في المناطق الفلسطينية قاصرا عن إحداث تحولات حقيقية وذات معنى في حياة المرأة الفلسطينية لكونه يفتقر إلى الرؤية الشاملة التي تتطلب فيما تتطلب جهودًا مركبة ومتواصلة تمتد من القوانين وحتى الثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة.

إن اقتصار عمل المؤسسات النسوية أو المؤسسات التي تستهدف النساء على برامج التمويل وأولوياتها يعالج بصورة جزئية احتياجات التمكين الفردي وبشكل مؤقت. فقد لوحظ أن الجهود المبذولة في التمكين الفردي تتوقف بتوقف التمويل وتترك مئات "المتمكنات" لمواجهة مصيرهن وخاصة في التمكين الاقتصادي.

إن حقيقة ما يجري في المناطق الفلسطينية في موضوع تمكين المرأة لا يتعدى مفهوم المساعدة أو الإغاثة الموسمية، الأمر الذي يساهم بصورة مباشرة في تلطيف حدة الصراع الاجتماعي وتفتيت القوى الاجتماعية ومنعها من تحويل مطالبها واحتياجاتها إلى مطالب شاملة تقودها قوى اجتماعية ضد السلطة القائمة وطريقة إدارتها وتوزيعها للثروة. إن أخطر ما تواجهه الحركة النسوية الفلسطينية هو عزل نضالها الاجتماعي والاقتصادي عن النضال السياسي، أي عدم تحويل كفاحها الاجتماعي إلى كفاح يطال تغيير النظام السياسي القائم وعلاقات القوة فيه. ومن المؤسف جدًّا أن كل مركبات المجتمع السياسي الفلسطيني، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ساهمت بهذا الشكل أو ذاك في تشويه كفاح المرأة وتقزيمه إلى كفاح "حقوقي" خاص بالمرأة، دون إدراك منها لحقيقة أن "تمكين المرأة" هو عملية سياسية واجتماعية وثقافية ستمكن من تغيير المجتمع برمته، وستقوض القاعدة الاجتماعية والفكرية لسلطة القوى المتنفذة والسائدة.

إن تجزييء التمكين واختزاله في برامج تنتهي بانتهاء تمويلها يساهم في تشويه الحراك الاجتماعي وتعطيله عن إدارة المعارك الاجتماعية الحقيقية، ومثل هذا التجزيء لا يخدم إلا نخبًا بيروقراطية تترزق من برامج التمكين الممولة هذه.

إن مفهومنا للتمكين أنه عملية سياسية شاملة تقودها حركات سياسية واجتماعية تهدف إلى تغيير بنيوي في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي في المنظومة الحقوقية التي تنتج لتوائم طبيعة هذا النظام أو ذاك. إن هدف التغيير البنيوي الكامل في طبيعة النظام الراهن لا يجب أن تمنعنا من النضال المطلبي والتراكمي شرط أن تكون هذه النضالات مرتبطة بالهدف الكبير، هدف التغير

الشامل لعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومثل هذا الهدف لا يمكن أن تحمله إلا قوى سياسية.

إن حقيقة اضطلاع "الدولة" بدور المنظم الكبير للصراعات الاجتماعية و"تلطيف" حدتها وتأمين الحد الأدنى من التعايش للطبقات الاجتماعية وقدرتها، بحكم موقعها هذا، على سن القوانين وفرضها، يتطلب توجيه الجهود وتوحيدها للضغط عليها من أجل اتخاذ الإجراءات وسن القوانين التي تؤمن البيئة المناسبة لتمكين المرأة وإشراكها الفعلي في إدارة مجتمعها. إن قدرة القانون على التحول إلى عرف وعادة وثقافة مع الوقت أمر ممكن في الحياة الاجتماعية.

نقطة الاستهداف الثاني التي يجب أن تتركز عليها جهود التمكين هي القوى والأحزاب السياسية العلمانية والتقدمية باعتبارها، ولو نظريًّا، حاملة التغيير على المستوى القومي.

إن ميزة الحزب السياسي في حمل قضايا المرأة وحقوقها يجعل من هذه الحقوق تأخذ بعدًا شاملاً على المستوى السياسي، فمهما تعاظم دور المنظمات الأهلية، إلا أنها تبقى محدودة الأثر والتأثير، وغير قادرة على تثمير جهودها تثميرًا يصل إلى مستوى التغيير البنيوي والكلي في المجتمع الفلسطيني. إن نقيصة الأحزاب التقدمية الكبرى في كونها بقيت حاملاً سلبيًّا لفكرة العدالة والمساواة، ولم "تعبرّ" يديها "بوحل" الصدام مع القوانين والعادات التي تحطّ من شأن المرأة، بل وأدت، في الكثير من الأحيان، إلى قتلها، ناهيك عن النفاق الذي تعيشه هذه الأحزاب بين حياتها النظرية -أي البرنامجية- والسياسات الفعلية في داخلها. ومن المؤسف القول، إن مكانة المرأة في هذه الأحزاب لا تعكس التطور والتقدم النظري لهذه القوى السياسية.

إن تتبع سياسات التمكين للنساء الفلسطينيات، يعني إمعان النظر في أربع جهات تؤثر في هذه العملية: سياسات الحكومة، والمجتمع المدني، وسياسات التمويل وتوجهاته، والفئة المستهدفة (النساء). وتبدو العلاقة بين هذه الجهات علاقة عدم وفاق، وتشبه، إلى حد بعيد، الحوار من خلال نوافذ مغلقة، فهناك انعدام في رؤية كل طرف للآخر. وفيما يلي رؤية كل جهة لدورها في تمكين المرأة:

- **سياسات الحكومة:** تتركز سياسات الحكومة على دور الإغاثة وحالة الإسعاف السريعة للنساء المهشمات ضمن مشاريع تستهدف، بالدرجة الأولى، مكافحة الفقر، ولكنها سياسات كانت تخفف من الفقر دون القضاء عليه، وتستهدف أساسًا النساء الفقيرات، عبر مساعدات لإكمال تعليمهن، أو منح شهرية، أو هبات لمرة واحدة. لذا، فما زالت الحكومة بعيدة عن تحقيق تمكين النساء بمعناه الواضح والمنهجي.
- **المجتمع المدني:** يبدو دور المجتمع المدني محدودًا أيضًا، فهو يطرح تمكين النساء كهدف رئيس لوجوده، بل يكاد مفهوم التمكين يكون حجر الزاوية في أهدافه الاستراتيجية وأدبيات مؤسساته وجمعياته؛ لكن تتبع أثر ذلك بين النساء يظهر أن المجتمع المدني ما زال قاصرًا في إحداث نهضة حقيقية بين صفوف النساء اللواتي يحتجن إلى إسناد حقيقي

وخدمة ملموسة ودائمة، وهناك حالة من عدم الثقة تتنامى تجاه المؤسسات التي تقدم خدمة متقطعة ومتباعدة، وثمة ملل من تشابه طرق ووسائل المجتمع المدني واعتماده بشكل أساسي التدريب والمشاريع الصغيرة جدًّا، التي باتت تشكل عبئًا على كاهل النساء، ولم تقنع المجتمع بقدرة النساء على الصمود في مشروع اقتصادي حقيقي، ناهيك عن أن مشاريع هذه المؤسسات تأتي استمرارًا للدور الإنجابي، ما يجعل هذه المشاريع تحشر النساء ولا تخرجهن لحيز أوسع.

- **التمويل:** الممول هو أحد أهم اللاعبين غير المرئيين للنساء، لكنه الأكثر حضورًا في أذهانهن، فهو موجود كشعار كبير أمامهن في التدريب، لكنه غائب فيزيائيًّا. ببساطة، نستطيع ملاحظة كيف تثير المؤسسات النسوية دومًا رغبات الممول واشتراطاته في قاعات التدريب، وهو أمر أضعف ثقة النساء بالمؤسسات، فقد أدركن أن الممول هو من يتحكم بالأمور، وهذا أمر في غاية الخطورة، فأكثر النساء كن يعتقدن أن من يتعامل معهن من المؤسسات النسوية أو مؤسسات المجتمع المدني هو منفذ وليس صانع سياسة، وهذا يبدد لديهن الشعور بالأمن، وأحد أهم المعيقات في خلق تنمية حقيقية بين النساء، لشعورهن الدائم بعدم الحرية في الاختيار.
- **النساء:** قد يبدو اعتبار النساء أنفسهن إحدى الجهات التي تفشل سياسات التمكين مبالغًا فيه، ولكن في تتبع النساء المستهدفات لمشاريع التمكين، يمكن ملاحظة حالة من الاستسلام التام لدورهن التقليدي، وبالمقابل، وفي صفوف القياديات وأعلى الهرم في المراكز والجمعيات من النساء، ثمة تماهٍ مع أدوار الذكور في القيادة، وكأنهن ينتجن بوعي، أو بغير وعي، ذهنًا قياديًّا ذكوريًّا.

توصيات:

1. للوصول لمقاصد تمكين النساء، يتطلب الأمر سياسات حكومية واعية ومرنة وطويلة الأمد تعالج معوقات التمكين المرئية والمستترة في ظل الثقافة الاجتماعية السائدة ووضعية النساء واحتياجاتهن الخاصة، سواء كانت تعليمية أو صحية أو ثقافية.

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية باستهداف النساء الفقيرات بمنح ومساعدات ضمن برنامج طويل الأمد، ولكن تبقى هذه البرامج دون رؤية تنموية تعتمد على تعليم النساء مهنة أو حرفة أو فحص الآثار الناجمة عن الفقر على وضعية الأسرة، مثل العنف على سبيل المثال، وهنا مطلوب من برامج الحماية الاجتماعية أن توسع نطاق برامجها لتشمل معالجة أسباب الفقر والنتائج المترتبة عليه، وهذا الأمر ينطبق أيضا على وزارة الصحة ووزارة العمل وجميع المؤسسات الحكومية التي تتعامل بشكل مباشر مع المرأة، والأسر بشكل

عام.

2. الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة لم تقدم الكثير من النتائج الواضحة للنساء على الأرض، لذا، على المجتمع المدني أن يقوم بالدور المنوط به، ولا يكون نسخة لسياسات وآليات المؤسسة الحكومية في المعالجة، فهو لا يغطي النقص فقط، بل المطلوب أن تتسع آفاقه ومطالبه ليعبر بشكل حثيث وعميق عن رغبات وطموحات وتحديات المجتمع المحلي، فهناك دور أكثر من الدور الرقابي أو التكميلي، وهو بلورة شخصية واضحة تتميز بالقوة والمتانة وروح التحدي.

الشراكات المتوقع أن تستفيد مؤسسات المجتمع المدني من الشرائح المنظمة لدى الحكومة هي: الطالبات في المدارس، والنساء المتلقيات للخدمة الصحية، والنساء المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية. وتكون الشراكة بقدرة المجتمع المدني على الوصول لهذه الشرائح ببرامج طويلة الأمد. على سبيل أن تقوم مؤسسات المجتمع باستهداف النساء الفقيرات في برامجها بشكل مباشر من خلال التركيز عليهن في المشاريع المدرة للدخل؛ هناك الكثير من مراكز الخدمات التابعة للحكومة وهي تقدم خدمة مباشرة، مثل المراكز الصحية أو المكاتب التابعة لوزارة العمل. وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني بشراكة واضحة أن تستثمر بهذه القطاعات وتركز عليها في برامجها المختلفة، خاصة المؤسسات النسوية التي ما زالت تعاني من الدخول على برامج الحكومة القائمة لتقديم خدمات ذات حساسية للنوع الاجتماعي كما حدث في برامج تشغيل النساء في وزارة العمل لمكافحة البطالة، حيث لم تستفد النساء من هذه البرامج لعدم مناسبتها لحاجات النساء، كما أن المجتمع المدني لم يتحول على الأقل لسوق داعم لهؤلاء النسوة، فهو يدربهن ويمنحن القروض لبناء مشاريع ولا تكون إحدى أهم سياساته مثلاً استيعاب منتج النساء خاصة الغذائي في نطاق عمله (المؤسسات النسوية الداعمة للنساء لا تعتمد على منتج النساء الغذائي)، أو توظيفهن في مؤسساته، بل تدفع مبالغ هائلة لصالح وجبات الطعام تستفيد منها المطاعم الكبرى والفنادق على سبيل المثال ولا تنطبق مواصفات وظائفها على فئة المستفيدات. على مؤسسات المجتمع المدني أن تعتمد بشكل مباشر على النساء المنتجات للمواد الغذائية، بمعنى أن تتعاطى بشكل مباشر مع النساء، وإسقاط الشروط الصعبة لضرورة وجود الفواتير الضريبية أو إيجاد آلية واضحة مالياً للتعامل، تكون لصالح النساء وليس العكس.

3. تجميع النساء في أعمال جماعية طويلة الأمد يفرز بالنهاية قوة ما لديهن ويكسر سطوة الاسم العائلي والطبقة، بينما المشاريع الفردية تبقي النساء في مهب الريح ووحدهن ومعرضات للانكسار بسهولة، أي ضرورة ربط المشاريع المدرة للدخل ببرامج بالسوق مباشرة، والخروج من مشاريع التصنيع الغذائي للقيام بشراكة مع النساء في مشاريع نوعية تتحمل بها مؤسسات المجتمع المدني المخاطرة وعمليات التسويق، خاصة في التعاونيات التى

توفر للنساء القدرة على العمل معاً، ومن المهم أيضا أن تدمج النساء في بعض الأعمال التي يتمركز فيها الرجال، مثلاً دعم النساء لدخول سوق التجارة بشكل جماعي والمنافسة ودعمهن للصمود. ومن الأمثلة الحية، أن النساء اللواتي يقمن بالبيع بالسوق حتى الان ما زلن خارج السوق بالمعنى الحرفي، وإذا تدخلت إحدى المؤسسات لدعم النسوة لاستئجار محل داخل السوق وأن يقمن بعمليات البيع والشراء والمناقصات والمنافسة، فإن ذلك سيشجع عدداً آخر من النساء للدخول.

4. على المؤسسات النسوية أن تكون واضحة في سياساتها نحو النساء واستهداف الشابات وكبيرات السن وموظفات القطاعين العام والخاص.

5. مراعاة الاحتياجات الفردية والرغبة في تطوير الأفكار الخلاقة لدى جمهور النساء، وإحداث التغيير في الدائرة الواسعة التي تحيط بالنساء، فمن المهم الفحص الأولي لحاجات النساء قبل القيام بتنفيذ أي برنامج تمكيني، وقبل تقديم المشاريع للممول.

6. الأحزاب السياسية غائبة تماماً في مشاريع تمكين النساء، وعليها أن تقدم رؤية واضحة وتتبنى سياسات طويلة الأمد تضع النساء والرجال في هذا الجدل والحوار المجتمعي، وربما يكون الدور الأوضح للأحزاب أن تقوم وبشكل مباشر بإعادة صياغة هياكلها التنظيمية لتشمل أكبر عدد ممكن من النساء لتصل للتساوي مع الرجال (تستطيع بعض الأحزاب القيام بذلك وفرض هذه السياسة).

7. قلة المشاريع المدرة للدخل والشروط الصعبة تثير التنافس بين النساء، فمنح المشاريع يأتي من خلال المنافسة بين النساء واختيار جزء من المتدربات مثلاً للمتابعة معهن، وهو من أكثر السياسات التي تثير الفرقة بينهن، فعملية الاختيار واردة في أغلب مشاريع المؤسسات النسوية، ولكن عدم وجود سياسة واضحة في الاختيار يثير الفرقة بين النساء. ومحدودية التمويل لا تضمن بالعادة لجميع النساء الانخراط في إدارة المشاريع أو الاستفادة من مشاريع التشغيل، وفي الحالات التي تم فيها أخذ جميع النساء بعين الاعتبار، كان المردود المالي قليلاً جداً وغير مقنع، وهنا مطلوب من المؤسسات النسوية أن تكون واضحة جداً وأن تشرك النساء منذ البداية بقدراتها، فمثلا، من الأفضل أن تُستهدف عشرون امرأة بمشروع ممتاز بدل استهداف ستين امرأة وتفتيت المساعدات عليهن (في مشاريع إنتاج المواد الغذائية، كانت مرحلة التنفيذ لمجموعة من النساء تلقين تدريباً طويل الأمد، ولكن ما كانت تتحصل عليه المرأة من دخل قليلاً جداً ويبعث على اليأس، فالمخصص المالي يوزع على أكبر عدد ممكن من النساء فيتآكل دون أن يحقق الهدف).

8. الرجال غائبون تماماً عن هذا الحراك رغم أنهم المسيطر الأول، وحتى الآن فشلت سياسات التمكين في وضع آلية لإثارة الجدل معهم حول وضعية النساء كطرف مدان

وكطرف فاعل أيضاً، فهم طوال الوقت لا يرون النساء ولا يرون أنفسهم داخل هذه الدائرة كأحد أهم المعوقات، وفي كل الحالات التي تمت مقابلتها، كرر الرجال نفس العبارة: "ماذا تريد النساء؟ هن يتمتعن بكل شيء".

9. ضرورة التمكين برؤية محلية (توطين مشاريع التمكين) لتناسب الواقع الجغرافي والسياسي للمنطقة والتركيز على الإمكانيات الموجودة فعلاً. (إذا كانت مناطق الأغوار تعاني من نقص حاد بالمياه، فكيف ندخل النساء في مشاريع زراعية تحتاج لمصدر مائي دائم؟)، يجب مراعاة ما هو موجود فعلاً وأخذه بعين الاعتبار.

10. لم تنجح المؤسسات حتى الآن بالتركيز على التمويل الذاتي، وهو أمر بحاجة لتعديل وضعية الجمعيات الخيرية ومواصفاتها بالقوانين، والتي تحد من قدرتها وتشترط عليها ألا تقوم بمشاريع مدرة للدخل بشكل مباشر. على المؤسسات أن تقف لتراجع هذه النقطة بشكل عميق.

المراجع

- تمكين المرأة: بين النظرية والتطبيق على المستوى العالمي والمحلي- معهد دراسات المراة في جامعة بيرزيت- لم ينشر
- تقرير التنمية الانسانية 2005
- نذر العولمة: عبد الحي زلوم
- الخطاب النسوي الفلسطيني- المنبر النسوي الفلسطيني- 2008
- تطور مفاهيم المرأة والتنمية، تقييم نقدي من المنظور العربي- إصلاح جاد
- الماركسية وتحرر المرأة: انا مينوز والان وودز- بحث عبر الانترنت
- البنك الدولي2005. النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. المرأة في المجال العام- البنك الدولي . الطبعة العربية
- اليونيفيم-2004- تقدم المرأة العربية، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة\عمان
- الاسكوا-2004- الاهداف الانمائية للالفية في منطقة الاسكوا
- برنامج الامم المتحدة الانماءي-2002- تقرير التنمية الانسانية العربية. المكتب الاقليمي للدول العربية
- برنامج الامم المتحدة الانمائي-2003- تقرير التنمية البشرية، المكتب الاقليمي للدول العربية

- مؤتمرات الامم المتحدة الخاصة بالمرأة
- نصف المجتمع: نيكولاس كريستوف وشريل وودن
- الجندر: الابعاد الاجتماعية والثقافية- د. عصمت حوسو
- أصل العائلة والملكية الخاصة- فريدريك انجلز- الطبعة الخامسة
- "دوائر الخوف" قراءة في خطاب المرأة- د. نصر حامد ابو زيد
- الموسوعة الفلسفية العربية – المجلد الثاني – الطبعة الاولى - 1988
- تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة- برنامج الامم المتحدة الانمائي- 1996
- المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح: صلاح عبد العاطي
- حيدر عوض الله NGO'S – مجلة صوت الوطن – العددين 69-70 – عام 2000
- دفاتر السجن: انطونيو غرامشي
- واقع المرأة في العالم العربي: ايزابيل كولمان اعداد وتقديم علاء الدين ابو زينة
- مقابلة مع جمعية المرأة العاملة
- جمعية المرأة العاملة: التقرير السنوي 2010
- مقابلة مع مديرة المشاريع في جمعية تنمية المرأة الريفية
- مشاريع جمعية تنمية المرأة الريفية
- مقابلة مع مدير مؤسسة فاتن
- مؤسسة فاتن: التقرير السنوي لعام 2009
- لقاء مع مؤسسة فلسطينيات
- العديد من القاءات مع الاكاديميين والاكاديميات المهتمين/ات بقضايا المرأة
- دور وزارة شؤون المرأة في مواجهة العنف ضد المرأة وافاق العمل المستقبلي- 2007
- النوع الاجتماعي- الجندر: سيما ابو رموز